

بسم الله الرحمن الرحيم من كلام امير المؤمنين عليه السلام

ان الشريف هو الشريف بنفسه

كتاب أسرار العربية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله كاشف الغطاء ذي الجود والآلاء ولا إعادة
ولا ابتداء المتوحد بالذات القديمة المقدسة بالخبر
والفناء والصلوة على محمد سيد الأنبياء وعلى آله وأصحابه
الأوصياء وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم
بأسرار العربية كثيرا من مذاهب النحويين المتقـ
المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين
وصححت ما ذهبت إليه منها بما يحصل به شفاء العليل
وأضعفت ما عداه بواضح التعليل ورجعت في ذلك كله
إلى الدليل وأعفيته من الإسهاب والتطويل وسهلته
على المتعلم غاية التسهيل فالله تعالى ينفع به وهو حسبي
ونعم الوكيل أما بعد إن قال قائل ما الكلم قيل الكلم
اسم جنس واحده كلمة كقولك نبقة ونبق ولبنة
ولبن وثفنة وثفن وما أشبه ذلك فإن قيل ما الكلام

قيل

وبعد

فساد

قيل ما كان من الحروف دالا بتأليفه على معنى يحسن السكوت
عليه فإن قيل ما الفرق بين الكلام والكلم قيل إن الفرق
بينهما أن الكلم ينطلق على المفيد وغير المفيد وأما الكلام فلا
ينطلق إلا على المفيد خاصة فإن قيل فلم قلتم إن أقسام الكلام
ثلثة لا رابع لها قيل لأنا وجدنا هذه الأقسام يعبر بها
عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال ولو كان هاهنا
قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما
سقط ألا ترى أنه لو سقط أحد هذه الأقسام الثلثة لبقي في
النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط فلما عبر بهذه
الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلثة
فإن قيل لم سمي الاسم اسما قيل اختلف النحويون في ذلك
فذهب البصريون إلى أنه سمي اسما لوجهين أحدهما أنه
سما على مسماه وعلا على ما تحته من معناه فسمي اسما والوجه
الثاني أن هذه الأقسام الثلثة لها ثلاث مراتب فمنها ما يخبر
به ويخبر عنه وهو الاسم نحو زيد قائم ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه

بحث اشتقاق الاسم واختلاف البصريين والكوفيين فيه

وهو الفعل نحو قام زيد ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف
لا يخبر به ولا عنه فعل سمي الاسم اسما وسمى على الفعل والحرف
اي ارتفع والاصل فيه سمو الا انهم حذفوا الواو من اخره و
وعوضوا الهمزة من اوله فصار اسم ووزنه افع لانه قد حذف منه لامه
اللتي هي الواو في سمو وذهب الكوفيون الى انه سمي اسما لانه سمة
على المسمى يعرف بها والسمة العلامة والاصل فيه وسم الا انهم
حذفوا الواو من اوله وعوضوا مكانها الهمزة فصار اسم
ووزنه اعل لانه قد حذف منه فاءه اللتي هي الواو في وسم
والصحيح ما ذهب اليه البصريون وما ذهب اليه الكوفيون
وان كان صحيحا من وجه المعنى الا انه فاسد من جهة
التصريف وذلك من اربعة اوجه الوجه الاول انك
تقول في تصغيره سمي نحو حنو احني وقنو قني ولو كان ماخوذا من السمة وكان
الاصل فيه سميو الا انه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو
ياء وجعلوها ياء مشددة كما قالوا سيد وميت والاصل فيه سيود وميوت وصيت صح
وصيوت الا انه اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء

قد حذف

وجعلوها

وجعلوها ياء مشددة وقلبوا الواو الى الياء ولم يقلبوا الياء الى
الواو لان الياء اخف والواو اثقل فلما وجب قلب احدهما الى الاخر
كان قلب الواو اللتي اثقل الى الياء اللتي هي اخف اولى والوجه هي
الثاني انك تقول في تكسيره اسماء نحو حنو واحناء وقنو
واقناء ولو كان ماخوذا من السمة لوجب ان تقول في تكسيره
اوسام فلما قيل اسماء دل على انه من السمو لا من السمة و
وكان الاصل فيه اسماو الا انه لما وقعت الواو طرفا وقبلها
الف زائدة قلبت همزة كما قالوا حناء وكساء وسماء والاصل
فيه حناو وكساو الا انه لما وقع الواو طرفا وقبلها الف زائدة
قلبت همزة وقيل قلبت الفا لانها لما كانت متحركة وقبل الالف فتحة
فتحة لازمة قدروا انها قد تحركت وانفتح ما قبلها لان الالف
لما كانت خفيفة زائدة ساكنة والحرف الساكن حاجز غير حصين
لم يعتدوا بها فقلبوا الواو فاجتمع اجتمع الفان الف زائدة
والف منقلبة والالفان ساكنان وهما لا يجتمعان فقلبت المنقلبة
همزة لالتقاء الساكنين وكان قلبها الى الهمزة اولى لانها

اقرب الحروف اليها والوجه الثالث انك تقول اسميته ولو
كان ماخوذا من السمة لوجب ان تقول وسمته فلما قيل
اسميته دل على انه من السمو لا من السمة وكان فيه اسموت
الا انه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء كما قيل ادعيت واغزيت
واشقيت والاصل ادعوت واغزوت واشقوت الا انه لما
وقعت الواو رابعة قلبت ياء حملا على المضارع نحو يدعي
ويغزي ويشقي والاصل يدعو ويغزو ويشقو
وانما قلبت ياء في المضارع لكسرة قبلها وانما تغازيت
وترجيت فانما قلبت الواو فيهما ياء وان لم تقلب ياء في لفظ
في المضارع لان الاصل في تغازيت غازيت وفي ترجيت
رجيت وغازيت ورجيت يجب قلب الواو فيهما ياء وكذلك
تغازيت وترجيت والوجه الرابع انك تجد في اوله همزة
للتعويض وهمزة التعويض انما تكون فيما حذف منه لامه
لا فاؤه الا ترى انهم لما حذفوا الواو التي هي اللام من بنو
عوضوا الهمزة في اوله فقالوا ابن ولما حذفوا الواو التي هي

الفاء

الفاء ونحو ذلك لم يعوضوا الهمزة من اوله فلما عوضوا الهمزة هاهنا
من اوله دل على ان الاصل فيه سمو كما ان الاصل في ابن بنو لانهم
حذفوا الواو التي هي اللام عوضوا الهمزة في اوله فقالوا ابن
فدل على انه مشتق من السمو لا السمة ومما يدل انه مشتق
من السمو لا من السمة انه جاء في اسم سمي على وزن هدى
والاصل سمو الا انه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها
الفا وحذفوا الالف لسكونها وسكون التنوين فصار سما وفي الاسم
خمس لغات اسم واسم وسم وسم وسمى قال الشاعر بسم الذي
في كل سورة سمه وبدوي سمه وقال اخر وعامنا اعجبنا مقدمه
يدعى ابا السمح ومن ضاب سمه وقال الاخر والله اسماك سما مباركا
اثرك الله به ايثاركا وكسرة الهمزة في اسم لمحا لكسرة وسينه
في سمو لانه الاصل وضمت الهمزة في اسم لمحا الضمة سينه في سمو
لانه اصل ثاني والذي يدل على ذلك اللغتان الاخيرتان
وهما سم وسم فانهما فانهما حذفت لامهما وبقيت فاؤهما
على حركتها في الاصلين ووزن اسم بضم الهمزة افع ووزن

سم فع ووزن سمى فعل فان قيل ما حد الاسم قيل كل لفظة
دلت على معنى تحتها غير مقترنة بزمان محصل وقيل ما
دل على معنى وكان ذلك المعنى شخصا او غير شخص وقيل
ما استحق الاعراب في اول وضعه ومنهم من قال لا حد له
ولهذا لم يحده سيبويه وانما اكتفى بالمثال فقال الاسم رجل
وفرس فان قيل ما علامات الاسم قيل علامات الاسم
كثيرة فمنها الالف واللام نحو الرجل والغلام ومنها التنوين
نحو رجل وغلام ومنها حرف الجر نحو من زيد والى عمرو ومنها
التثنية نحو الزيدان والعمران ومنها الجمع نحو الزيدون
والعمرون ومنها الندا نحو يا زيد ويا عمرو ومنها الترخيم
نحو يا حار ويا مال ويا مال في ترخيم حارث ومالك
وقد قرى بعض السلف ونادوا يا مال ليقض علينا
ربك ومنها التصغير نحو زييد وعمير في تصغير زيد
ومنها النسبة نحو زيدي وعمري في النسبة الى زيد وعمر
ومنها الوصف نحو زيد العاقل ومنها ان يكون فاعلا

ومفعولا

مبحث الفعل

او مفعولا نحو ضرب زيد عمرا ومنها ان يكون مضافا او مضافا
اليه نحو غلام زيد وثوب خز ومنها ان يكون مخبرا عنه
كما بينا فهذه معظم علامات الاسماء فان قيل لم سمي الفعل
فعلا قيل لانه يدل على الفعل الحقيقي الا ترى انك اذا قلت
ضرب دل على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة فلما
دل عليه سمي به لانهم يسمون الشي بالشي اذا كان منه
بسبب وهو كثير في كلامهم فان قيل فما حد الفعل قيل حد
الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل
وقيل ما اسند الى شي ولم يسند اليه شي وقد حده النحويون
بحدود كثيرة فان قيل ما علامات الفعل قيل علامات الفعل
كثيرة فمنها قد والسين وسوف نحو قد قام وسيقوم
وسوف يقوم ومنها تاء الضمير والفه وواوه نحو
قمت وقاما وقاموا ومنها تاء التانيث الساكنة نحو
قامت وقعدت ومنها ان الخفيفة المصدرية نحو اريد
ان تفعل وما اشبه ذلك ومنها التصرف فعل يفعل وكل

الافعال تتصرف الا ستة افعال وهي نعم وبئس وعسى
وليس وفعل التعجب وحبذا في المدح وفيها كلها
خلاف ولها كلها ابواب نذكرها فيها انشاء الله تعالى

بحث الحرف

فان قيل لم سمي الحرف حرفا قيل لان الحرف في اللغة
هو الطرف ومنه يقال حرف الجبل اي طرفه فسمي حرفا
لانه ياتي في طرفه اي الكلام فان قيل فما حده قيل ما جاء
لمعنى في غيره وقد حده النحويون ايضا بحدود كثيرة
لا يليق ذكرها في هذا المختصر فان قيل فالى كم قسم
ينقسم الحرف قيل الى قسمين مهمل ومعمل فالمعمل هو الحرف
المختص كحرف الجر وحرف الجزم والمهمل غير المختص كحرف
الاستفهام وحرف العطف ثم الحروف المهملة والمعملة
كلها تنقسم الى ستة اقسام فمنها ما يغير اللفظ والمعنى
ومنها ما يغير اللفظ دون المعنى ومنها ما يغير المعنى
دون اللفظ ومنها ما يغير المعنى واللفظ ولا يغير الحكم
ومنها ما يغير الحكم ولا يغير لفظا ولا معنى ومنها ما لا

يغير

يغير لفظا ولا معنى ولا حكما فاما ما يغير اللفظ والمعنى
فنحو ليت تقول ليت زيدا قائم فليت قد غيرت
اللفظ وغيرت المعنى اما التغيير و اما تغيير اللفظ فلانها
نصبت الاسم ورفعت الخبر واما ما تغير المعنى فلانها
دخلت في الكلام معنى التمني واما ما يغير اللفظ دون المعنى
فنحو ان زيدا قائم فانها قد غيرت اللفظ لانها نصبت الاسم
ورفعت الخبر ولم تغير المعنى لان معناها التاكيد وتاكيد
الشيء لا يغير معناه واما ما يغير المعنى دون اللفظ نحو هل
تقول هل زيد قائم فهل قد غيرت المعنى لانها نقلت الكلام
الكلام من الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب الى الاستخبار الذي
لا يحتمل صدقا ولا كذبا ولم تغير اللفظ لان الاسم بعد دخولها
مرفوع بالابتداء كما كان يرتفع به قبل دخولها واما ما يغير
اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم فنحو اللام لا يدي لزيد فاللام
ها هنا غيرت اللفظ بجرها الاسم وغيرت المعنى لادخال
معنى الاختصاص ولم تغير الحكم لان الحكم حذف النون

منه الانضمام وقد بقي الحنف بعد دخولها كما كان قبل دخولها فلم تغير
الحكم واما ما يغير الحكم ولا يغير لا لفظا ولا معنى فنحو اللام في
قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم
انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فاللام ههنا
ما غيرت لا لفظا ولا معنى ولكن غيرت الحكم لانها علقت
الفعل عن العمل واما ما لا يغير لا لفظا ولا معنا ولا حكما فنحو ما
في قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم فما ههنا ما غيرت لا لفظا
ولا معنى ولا حكما لان التقدير فبرحمة من الله لنت لهم فان قيل كيف
اسم وفعل وحرف قيل اسم والدليل على انها اسم من وجهين احدهما
انه قد جاء من بعض العرب على كيف تبيع الاحمرين فتكون فدخول
حرف الجر يدل على انها اسم الا ان هذا الوجه ضعيف لان دخول
حرف الجر انما جاء شاذا والوجه الصحيح هو الوجه الثاني وهو انا
نقول لا تخلو كيف من ان تكون اسما او فعلا او حرفا بطل ان يقال
حرف لان الحرف لا يفيد مع الكلمة الواحدة وكيف مع احد الا ترى انك
تقول كيف زيد فيكون الكلام مفيدا فان قيل فقد افاد الحرف مع
كلمة واحدة في النداء نحو يا زيد قيل انما حصلت الفائدة في النداء

مع

مع كلمة واحدة لان التقدير في قولك ادعو زيدا ونادي
زيدا فحصلت الفائدة باعتبار هذه الجملة المقدرة لا باعتبار الحرف
مع كلمة واحدة فبطل ان يكون حرفا وبطل ايضا ان يكون فعلا ماضيا
لان امثلة الفعل الماضي لا يخلو اما ان يكون على كضرب
او فعل كمكث او على فعل كسمع وعلم وكيف على وزن فعل فبطل
ان يكون فعلا ماضيا وبطل ان يكون فعلا مضارعا لان المضارع
ما كانت في اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهمزة والنون والياء
والتاء وكيف ليس في اوله احدى الزوائد الاربع فبطل ان يكون
فعلا مضارعا وبطل ان يكون امرا لانه لا يفيد الاستفهام وفعل
الامر لا يفيد الاستفهام فبطل ان يكون امرا واذا بطل ان يكون
فعلا ماضيا او مضارعا او امرا بطل ان يكون فعلا والذي يدل
على انه ليس بفعل انه يدخل على الفعل في نحو قولك كيف تفعل كذا
ولو كان فعلا لما دخل على الفعل لان الفعل لا يدخل على الفعل واذا
بطل ان يكون فعلا او حرفا وجب ان يكون اسما فان قيل
فعلامات الاسماء لا تحسن فيه كما لا تحسن فيه علامات الفعل

ولاعلامات الحرف فلم جعلتموه اسما ولم تجعلوه فعلا اوحرفا قيل
ان الاسم هو الاصل والفعل والحرف فرع فلما وجب
حمله على هذه الاقسام الثلاثة كان حمله على الاسم الذي هو
الاصل اولى من حمله على ما هو فرع فان قيل فلم قدم الاسم
على الفعل والفعل على الحرف قيل انما قدم الاسم لانه الاصل و
ويستغنى به بنفسه عن الفعل نحو قولك زيد قائم واخر الفعل
عن الاسم لانه فرع عليه ولا يستغنى عنه فلما كان الاسم هو
الاصل ومستغنيا عن الفعل والفعل فرعا عليه ومفتقرا اليه كان
الاسم مقدما عليه وانما قدم الفعل على الحرف لان الفعل يفيد
مع حرف واحد نحو قام زيد واخر الحرف عن الفعل لانه لا
يفيد مع اسم واحد فانك لو قلت بزيد من غير ان تعلق
الحرف بشيء لم يكن مفيدا فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد
والحرف لا يفيد مع اسم واحد كان الفعل مقدما عليه فاعرفه
ان شاء الله تعالى باب الاعراب والبناء ان قال قائل لم سمي
الاعراب اعرابا والبناء بناء قيل اما الاعراب ففيه ثلاثة

بحث الاعراب والبناء

اوجه احدها ان يكون سمي بذلك لانه يبين المعاني ما
ماخوذ من قولهم اعرب الرجل عن حاجته اذا ابانها ومنه قوله
صلى الله عليه واله الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين
ويوضح قال الشاعر وجدنا لكم في ال حم اية تأولها
منا تقي ومعرب فلما كان الاعراب يبين المعاني سمي اعرابا و
يبين والوجه الثاني ان يكون سمي اعرابا لانه تغيير يلحق
اواخر الكلم عربت معدة الفصيل اذا تغيرت فان قيل العرب
في قولهم عربت معدة الفصيل معناه الفساد فكيف يكون
الاعراب ماخوذا منه قيل معنى قولك اعربت الكلام اي
ازلت عربه وهو فساده وصار هذا كقولك اعجمت الكتاب
اذا ازلت عجمته واشكيت الرجل اذا ازلت شكايته وعلى
هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى ان الساعة اتية اكاد
اخفيها اي ازيل خفاءها وهذه الهمزة تسمى همزة السلب
والوجه الثالث ان يكون سمي اعرابا لان المعرب للكلام
كانه يتحبب الى السامع باعرابه من قولهم امرأة عروب اذا

كانت متحببة الى زوجها قال الله تعالى عربا اترابا اي متحببات
الى ازواجهن فلما كان المعرب للكلام كأنه يتحبب الى السامع
باعرابه سمي اعرابا واما البناء فهو منقول من هذا البناء
المعروف للزومه وثبوته فان قيل فما حد البناء والاعراب
قيل اما الاعراب فحده اختلاف اواخر الكلم بحركة او سكون
فان قيل كم القاب الاعراب والبناء قيل ثمانية اربعة للاعراب
واربعة للبناء فالقاب الاعراب رفع ونصب وجر وجزم
والقاب البناء ضم وفتح وكسر ووقف وهي وان كانت
ثمانية في المعنى فهي اربعة في الصورة فان قيل فلم كانت اربعة
اربعة قيل لانه ليس الا حركة او سكون فالحركة ثلثة انواع
الضم والفتح والكسر فالضم من الشفتين والفتح من اقصى
الحلق والجر من وسط الفم والسكون هو الرابع فان قيل
هل حركة الاعراب اصل لحركة البناء او حركة البناء اصل لحركة
الاعراب قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحويين
الى ان حركة الاعراب هي الاصل وان حركة البناء فرع

عليها

عليها لان الاصل في حركة الاعراب البناء ان تكون للافعال والحروف
وهي الفرع فكانت فرعا وذهب اخرون الى ان حركات
البناء هي الاصل وان حركات الاعراب فرع عليها لان حركات
البناء لا تتغير ولا تزول ولا تتغير عن حالها وحركة الاعراب
تزول وتتغير وما لا يتغير اولى بان يكون اصلا مما يتغير فان
قيل هل الاعراب والبناء عبارة عن هذه الحروف الحركات وام هما
معنيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيهما حظ الا ترى
انك تقول في حد الاعراب هو اختلاف اخر الكلم باختلاف العوامل
وفي حد البناء لزوم اخر الكلم باختلاف العوامل وفي البناء لزوم اواخر
الكلم بحركة او سكون ولا خلاف ان الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين
وانما هما معنيان يعرفان في القلب ليس للفظ فيهما حظ والذي
يدل على ذلك ان هذه الحركات اذا وجدت بغير صفة الاختلاف
لم تكن للاعراب واذا وجدت بغير صفة اللزوم لم تكن للبناء فدل على
ان الاعراب هو الاختلاف والبناء هو اللزوم والذي يدل على صحته
هذا اضافة هذه الحركات الى الاعراب والبناء فيقال حركات الاعراب

وحركات البنا ولو كانت الحركات انفسها هي للاعراب او البناء
لما جاز ان تضاف اليه لان الاضافة الشي الى نفسه لا يجوز الا ترى
انك لو قلت حركات الحركات لم يجز فلما جاز ان يقال حركات الاعراب
وحركات البناء دل على انهما غيرها فاعرفه انشاء الله تع باب

مبحث المعرب والمبني

المعرب والمبني ان قال قائل ما المعرب والمبني قيل اما المعرب فهو ما
تغير اخره بتغير العامل فيه لفظا او تقديرا وهو على ضربين اسم
متمكن وفعل مضارع فالاسم المتمكن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمن
معناه والفعل المضارع ما كانت في اوله احدى الزوايد الاربع و
هي الهمزة والنون والتا واليا فان قيل فلم زيد هذه الحروف دون
غيرها قيل لان الاصل ان تزاد حروف المد واللين وهي الواو والالف
والياء الا ان الالف لم يمكن زيادتها اولا لان الالف لا تكون الا ساكنة
ولا ابتدا بالساكن محال ابدلوا منها الهمزة لقرب مخرجها لانهما يخرجان
من اقصى الحلق وكذلك الواو ايضا لم يمكن زيادتها اولا لانه ليس
في كلام العرب واو زيد اولا ابدلوا منها التا لانها تبدل منها كثيرا
الا ترى انهم قالوا تراث وتجاه وتخمة وتهمة وتيقور وتولج

قال

قال الشاعر متخذا من عصوات تولج وهو بيت الصايد والاصل
وارث ووجاه ووخمة ووهمة وهو يقور ولانه من الوقار وولج
لانه من الولوج فابدلوا التا من الواو في هذه المواضع كلها فلذلك
ها هنا واما اليا فزيدت لانها لم يعوض فيها ما يمنع زيادتها كما
عرض في الالف والواو واما النون فانما زيدت لانها حرف تشبه
حروف المد واللين وتنادمها في باب الزيدين والزيدون والتحقيق
والتحقيق في ترتيب هذه الحروف ان تقدم الهمزة ثم النون ثم
التا ثم اليا وذلك لان الهمزة للمتكلم وحده والنون للمتكلم ولمن معه
والتا للمخاطب واليا للغائب والاصل ان يخبر الانسان عن نفسه
ثم عن نفسه وعن من معه ثم الغائب فهذا هو التحقيق في ترتيب
هذه الحروف في اول الفعل المضارع فان قيل فالفعل المضارع
محمول على الاسم في الاعراب ام هو اصل فيه قيل لا هو محمول
والعلا علوما اتبع النحو على الاسم في الاعراب وليس باصل فيه لان الاصل في الاعراب
ان يكون للاسماء دون الافعال والحروف وذلك لان الاسماء
متضمنة معاني مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والاضافة فلو لم

تعرب للتبست هذه المعاني بعضها ببعض يدلك على
ذلك انك لو قلت ما احسن زيدًا لكنت مستفهمًا فلو لم تعرب
في هذه المواضع للتبس التعجب بالنفي والنفي بالاستفهام فاذا
واشتبهت بعضها ببعض وازالت الالتباس واجبه واما
الافعال والحروف فانها تدل على ما وضعت له بصيغتها فعدم
الاعراب لا يخل بمعانيها ولا يورث لبسًا فيها والاعراب
زيادة والحكيم لا يزيد شيئًا بغير فائدة فان قيل اذا كان الاصل
في الفعل المضارع مبنيًا فلم حمل على الاسم في الاعراب قيل انما حمل
حمل الفعل المضارع على الاسم في الاعراب لانه ضارع الاسم اي
ولهذا سمي مضارعًا والمضارعة المشابهة ومنه سمي الضرع
ضرعًا لانه يشابه صاحبه ووجه المشابهة بين هذا الفعل
والاسم من خمسة اوجه الوجه الاول ان يكون شايعًا فيتخصص
فيتخصص كما ان الاسم يكون شايعًا فيتخصص الا ترى انك
تقول يقوم فيصلح للحال والاستقبال فاذا ادخلت عليه
السين او سوف اختص بالاستقبال كما تقول رجل فيصلح

لجميع الرجال فاذا ادخلت عليه الالف واللام اختص برجل بعينه
بعينه فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما ان الاسم يختص
بعد اشياعه فقد شابهه من هذا الوجه والوجه الثاني انه تدخل
عليه لام الابتدا كما تدخل على الاسم الا ترى انك تقول ان زيدًا
ليقوم كما تقول ان زيدًا لقائم ولام الابتدا تختص بالاسما فلما
دخلت على هذا الفعل دل على مشابهة الفعل بينهما والذي يدل
على ان فعل الامر والفعل الماضي لما بعدا عن شبه الاسم
لم تدخل عليه هذه اللام عليهما الا ترى انك لو قلت لاكرم زيدًا
ابا عمرو وان زيدًا لقام لكان ذلك خلفًا من القول والوجه الثالث
ان هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فاشبه الاسماء
المشترك كما العين ينطلق على الباصرة وعلى عين الماء الى غيره
والوجه الرابع انه يكون صفة كما يكون الاسم كذلك تقول
مررت برجل يضرب كما تقول مررت برجل ضارب فقد
قام يضرب مقام ضارب والوجه الخامس ان فعل المضارع
يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكناته ولهذا عمل اسم
الفاعل عمل الفعل فلما اشبه الفعل المضارع الاسم استحق

جملة الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجزم ولكلّ واه
واحدٍ من هذه الانواع اما عامل الرفع فاختلف النحويون فيه
فذهب البصريون الى انه يرتفع لقيامه مقام الاسم وهو عامل
معنوي لا لفظي فاشبه الابتدا فكما ان الابتدا يوجب الرفع كذلك
ما اشبهه فان قيل هذا ينتقض بالفعل الماضي فانه يقوم مقام
الاسم ولا يرفع قيل انما لم يرتفع لانه لم يثبت له استحقاق
الاعراب فلم يكن هذا العامل موجبا له الرفع لانه نوع منه بخلاف
الفعل المضارع فانه استحق جملة الاعراب للمشابهة التي ذكرناها
قبل فبان الفرق بينهما واما الكوفيون فاختلفوا في ذلك فذهب
الكسائي الى انه يرتفع بالزائد في اوله وذهب الفراء الى انه يرتفع
لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة فاما قول الكسائي فظاهر
الفساد ولانه لو كان الزائد في اوله هو الموجب للرفع لوجب ان
لا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده ولان عامل النصب
والجزم لا يدخل على عامل الرفع فلما وجب نصبه بدخول النواصب
وجزمه بدخول الجوازم دل على ان الزائد ليس هو العامل واما
قول الفراء فانه ضعيف وذلك يؤدي الى ان يكون النصب

والجزم

والجزم قبل الرفع لانه قال لسلامته من العوامل الناصبة
والجازمة والرفع قبل النصب والجزم فكان هذا القول ضعيفا
فاما عامل النصب فنحو ان ولن وكي واذن واما عامل الجزم — د الجوازم
فنحو لم ولما ولام الامر ولاء النهي ولعوامل النصب والجزم
مواضع نذكرها ان شاء الله تع واما المبني فهو ضد المعرب
وهو ما لا يتغير اخره بتغير العامل فيه فمن ذلك الاسم غير المتمكن
فنحو من وكم وقبل وبعد واين وكيف وامس وهؤلاء وانما
بنيت هذه الاسماء لانها لا تخلو اما ان تكون استفهامية
او شرطية او اسما موصولا او نكرة موصوفة فان كانت ا
استفهامية فقد تضمن معنى حرف الاستفهام وان كانت شرطية
فقد تضمنت معنى حرف الشرط وان كانت اسما موصولا فقد
تنزلت منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني وان كانت
نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصول واما كم فانما بنيت
لانها لا تخلو اما ان تكون استفهامية او خبرية فان كانت
استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام وان كانت خبرية

فهي نقيض رب لان رب للتقليل وكم للتكثير وهم يحملون الشيء على ضده
كما يحملون على نظيره وبنيت كم على السكون لانه الاصل في البناء ولم ومن
يعرض فيهما ما يوجب بناؤهما على حركة فبقيا على الاصل واما قبل
وبعد فانما بنيا لان الاصل فيهما ان يستعملا مضافين الى ما بعدهما
فلما انقطعا عن الاضافة والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة
نزلا منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني قال الله تعالى لله
الامر من قبل ومن بعد وانما بنيا على حركة لان كل واحد منهما كان له حالة
الاعراب قبل البناء فوجبت ان يبنيا على حركة تمييزا لهما عما بني وليس
له حال الاعراب نحو من وكم وقيل انما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين
والقول هو الاول فان قيل فلم كانت الحركة ضمة قيل لوجهين احدهما
انه لما حذف المضاف اليه بنيا على اقوى الحركات وهو الضم تعويضا عن
المحذوف وتقوية لهما والوجه الثاني انما بنوهما على ضمة لان النصب
والجر يدخلهما نحو جئت قبلك ومن قبلك واما الرفع فلا يدخلهما
البتة فلو بنوهما على الفتح او الكسر لالتبست حركة الاعراب بحركة
البناء فبنوهما على حركة لا تدخلهما وهي الضم لئلا تلتبس حركة الاعراب

بلغ

بحركة البناء واما اين وكيف فانما بنيا لانهما تضمنا معنى حرف الاستفهام
لان اين سؤال عن المكان وكيف سؤال عن الحال فلما تضمنا
معنى حرف الاستفهام وجب ان يبنيا وانما بنيا على حركة لالتقاء
الساكنين وانما كانت الحركة فتحة لانها اخف الحركات واما امس
فانما بنيت لانها تضمنت معنى لام التعريف لان الاصل في امس
الامس فلما تضمنت معنى اللام تضمنت معنى الحرف فوجب ان
تبنى وانما بنيت على حركة لالتقاء الساكنين وانما كانت الحركة كسرة
لانها الاصل في التحريك ومن العرب من يجعل امس معدولا
عن لام التعريف فيجعله غير منصرف قال الشاعر لقد رايت
عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا الرواية واما
هؤلاء فانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاشارة
وان لم ينطق به لان الاصل في الاشارة ان تكون في الحرف
كالشرط والنفي والتمني والعطف الى غير ذلك من المعاني الا
انهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا هؤلاء معنى حرف الاشارة
فبنوها ونظير هؤلاء ما التي في التعجب فانها بنيت لانها

لتضمنها معنى حرف التعجب وان لم يكن له حرف ينطق به لان الاصل
في التعجب ان يكون بالحرف من المعاني الا انهم لما لم يفعلوا ذلك
ضمنوا ما معنى حرف التعجب فبنوها كما بنوا ما اذا تضمنت معنى
حرف الاستفهام والشرط فلذلك ها هنا واما الفعل غير المضارع
فهو على ضربين احدهما الفعل الماضي والاخر فعل الامر فاما
فعل الماضي فنحو ذهب وعلم وشرف واستخرج ودحرج
واحرنجم واما فعل الامر فنحو اذهب واعلم واستخرج ودحرج
واحرنجم وسنذكر لما بني فعل الماضي على الفتح ولما بني فعل الامر
على الوقف وخلاف النحويين فيه في بابه ان شاء الله تعالى
واما الحروف فكلها مبنية لم يعرب منها شي لبقائها على
اصلها في البنا فاعرفه انشا الله تعالى باب اعراب الاسم المفرد
ان قال قائل على كم ضرب الاسم المفرد قيل على ضربين صحيح
ومعتل فالصحيح في عرف النحويين ما لم يكن اخره الف ولا
ياء ولا واو وقبلها كسرة نحو رجل وفرس وما اشبه ذلك وهو
على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخله الحركات

الثلاثة

الثلاثة مع التنوين نحو زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وهذا
الضرب يسمى الامكن وقد يسمى متمكنا فان قيل لم جعلوا التنوين
علامة الانصراف للصرف دون غيره قيل لانه اولى ما يزاد حروف
المد واللين وهي الالف والياء والواو الا انهم عدلوا عن زيادتها
الى التنوين لما يلزم من اعتلالها وانتقالها الى ترى انهم
لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياء في الجر لانكسار
ما قبلها وكذلك حكم الياء والالف في الاعتلال والانتقال من
حال الى حال فكان التنوين اولى من غيره لانه ضعيف
يضارع حروف العلة الا ترى انه غنة في الخيشوم وانه لا
معتمد له في الحلق فاشبه الالف اذا كان حرفا هوائيا فان
ايتا
قيل ولما دخل التنوين الكلام قيل اختلف النحويون في ذلك
فذهب سيبويه في انه دخل الكلام علامة للاخف عليهم
والامكن عندهم وذهب بعض النحويين الى انه دخل
فرقا بين الفعل والاسم وذهب اخرون الى انه دخل
فرقا بينه وبين ما لا ينصرف واما غير المنصرف فما لم يدخله

الجمع التنوين وكان ثانيًا من جهتين نحو مررت باحمد وبابراهيم
وما اشبه ذلك وانما منع هذا الضرب من الاسماء الصرف
لانه اشبه الفعل فمنع هذا التنوين ومنع الجر تبعًا للتنوين لما
بينهما من المصاحبة وذهب النحويون الى انه منع من الجر لانه
اشبه الفعل والفعل لا يدخله جر ولا يسمى امكن فكل امكن متمكن
وليس كل متمكن امكن فان قيل فلم يدخل الجر مع الالف واللام ولا
والاضافة قيل لانه من دخول التنوين مع الالف واللام او الاضافة
وسترى هذا في موضعه ان شاء الله تعم والمعتل ما كان في اخره
الف او ياء قبلها كسرة وهو على ضربين منقوص ومقصور
اما المنقوص فما كانت اخره ياء خفيفة قبلها كسرة وذلك
نحو القاضي والداعي فان قيل فلم سمي منقوصًا قيل لانه
نقص الرفع والجر تقول هذا قاض يا فتى ومررت بقاض يا
يا فتى والاصل فيه هذا قاضيٌ ومررت بقاضيٍ الا انهم
استثقلوا الضم والكسرة على اليا فحذفوها فبقيت اليا ساكنة
والتنوين ساكن فحذفوا اليا لالتقاء الساكنين وكان القياس
حذف

حذف اليا اولى من حذف التنوين لوجهين احدهما ان اليا
اذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها وهي الكسرة بخلاف التنوين
فانه لو حذف لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه فلما وجب حذف
احدهما كان حذف ما في اللفظ دليل على حذفه اولى والثاني
ان التنوين دخل لمعنى وهو الصرف واما اليا فليست كذلك
فلما وجب حذف احدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى اولى مما دخل
لمعنى واما اذا كان منصوبًا فهو بمنزلة الصحيح لخفة الفتحة فان
قيل الحركات كلها تستثقل على حرف العلة بدليل قولهم باب وناب
والاصل فيهما بوب ونوب الا انهم استثقلوا الفتحة على الواو والياء
فقلبوا كل واحد منهما الفا قيل الفتح في هذا النحو لازم ليست
بعارضة بخلاف الفتحة التي على يا قاض فانها عارضة وليست بلا
لازمة فلهذا المعنى استثقلوا الفتحة في باب وناب ولم يستثقلوها
في نحو قاض فان وقفت على المرفوع والمجرور من هذا النحو كان لك
فيه مذهبان اسقاط اليا واثباتها واختلف النحويون في ذلك
في الاجود منهما فذهب سيبويه الى ان حذف الياء اجود اجراء

للوقف على الوصل لان الاصل هو الاصل وذهب يعقوب الى
ان اثبات الياء اجود لان اليا انما حذفت لاجل التنوين ولا
تنوين في الوقف فوجب رد اليا وقد قرا بها القرا قال الله تعالى
ما عندكم ينفد وما عند الله باق بغير ياء وقرا بعضهم بالياء فان كان
منصوبا ابدلت من تنوينه الفا كسائر اسماء المنصرف الصحيحه
فتقول رايت قاضيا كما تقول رايت ضاربا وان كان فيه الف
ولام كان حكمه في الوصل حكم ما ليس فيه الف ولام في حذف الضمه
والكسره ودخول الفتحه فكان لك ايضا في الوقف في حالتي
الرفع والجر اثبات الياء وحذفها واثبات الياء اجود لوجهين
لان التنوين لا يجوز ان يثبت مع الالف واللام فلما زالت علة
اسقاط اليا وجب ان تثبت وكان بعض العرب يقف بغير
اليا وذلك انه قد حذف اليا في قاض ونحوه ثم ادخل عليه
الالف واللام وبقي الحرف على حاله وهذا ضعيف جدا وقد
قرا فيه بعض القرا قال الله تعالى اجيبوا دعوة الداع فان
كان منصوبا لم يكن الوقف عليه الا بالياء قال الله تع كلا اذا

بلغت

بلغت التراقي وذلك لانك لا تنزله الا بالحركة منزلة الحرف الصحيح فيختص
بها من الحذف واما المقصور فهو المختص بالف مفردة في اخره
نحو النوى والهدى والدنيا والاخرة وسمي مقصورا لان حركات
الاعراب قصرت عنه اي حبست والقصر الحبس ومنه يقال
امراة مقصورة اي محبوسة وقصيرة وقصورة قال الله تعالى
حور مقصورات في الخيام اي محبوسات وقال الشاعر
وانت التي حببت كل قصيرة   الي ولم يعلم بذاك القصائر
عنيت قصيرات الحجال ولم ارد   قصار الخطا شر النساء البهاتر
ويروى قصورة البهاتر القصار ويروى البحاتر وهما
بمعنى واحد وهو على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف
ما دخله التنوين وذلك هذه رحا وعصا ورايت رحا وعصا
والاصل عصو ورحي الا ان اليا والواو لما تحركتا وانفتح ما
قبلها قلبت الفين وحذفت الالف منهما لسكونها وسكون
التنوين وكان حذفها اولى لما ذكرناه في حذف اليا من نحو
قاض فان وقفت على شيء من هذا الضرب فقد اختلف النحويون

فيه على مذاهب فذهب سيبويه الى ان الوقف في حالة الرفع
والجر على الالف المبدلة من الحرف الاصلي وفي حالة النصب على الالف
المبدلة من التنوين حملا للمعتل على الصحيح وذهب ابو عثمان
المازني رضي الله عنه الى ان الوقف في الاحوال الثلث على
الالف المبدلة من التنوين الا انهم انما خصوا الابدال بحال النصب
في الصحيح لانه يفضي الى الالف التي هي اخف الحروف ولم
يبدلوا في حالة الرفع والجر لانه يفضي الى الثقل واللبس وذلك
غير موجود هاهنا لان ما قبل التنوين هاهنا لا يكون الا
مفتوحا فابدلوا منه الفا لانه لا يجلب ثقلا ولا يوجب لبسا
وذهب ابو سعيد السيرافي رضي الله عنه الى ان الوقف
في الاحوال الثلثة على الالف المبدلة من الحرف الاصلي وذلك
لان بعض القراء يميلونها في قوله تعالى او اجد على النار هدى
ولو كانت مبدلة من التنوين جازت امالتها الى ترى
انك لو املت الالف نحو رايت عمرا لكان غير جائز فلما
جازت الامالة هاهنا دل على انها مبدلة من الحرف

الاصلي لا من التنوين وغير المنصرف ما لم يلحقه التنوين وذلك
نحو حبلى وبشرى وسكرى وتثبت فيه الالف وصلا ووقفا
اذ ليس يلحقها تنوين تحذف من اجله فان لقيها ساكن من كلمة
اخرى حذفت لالتقاء الساكنين فان قيل فلما فلم اعربت الاسماء
الستة المعتلة بالحروف وهي اسماء مفردة قيل انما اعربت بالحروف
توطئة لما ياتي من باب التثنية والجمع فان قيل فلم كانت هذه الاسماء
اولى بالتوطية من غيرها قيل لان هذه الاسماء منها ما تغلب عليه
الاضافة ومنها ما تلزمه الاضافة فما تغلب عليه الاضافة ابوك
وهنوك وحموك وما تلزمه الاضافة فوك وذو مال والاضافة
فرع على الافراد كما ان التثنية والجمع فرع على المفرد فلما وجدت
بينهما المشابهة من هذا الوجه كانت اولى من غيرها ولما وجب ان
تعرب بالحروف هذه المشابهة اقاموا لكل حرف مقام ما يجانسه
من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع والالف علامة للنصب
والياء علامة للجر وذهب الكوفيون الى ان الواو والضم قبلها
علامة للرفع والالف والفتحة قبلها علامة للنصب والياء

والكسرة قبلها علامة الجر فجعلوها معربة من مكانين وقد بينا
فساده في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وذهب بعض
النحويين الى ان هذه الاسماء اذا كانت في موضع رفع كان فيها
نقل بلا قلب واذا كانت في موضع نصب كان فيها قلب بلا نقل
وان كانت في موضع جر كان فيها نقل وقلب الا ترى انك اذا قلت
هذا ابوك فنقلت الضمة من الواو الى ما قبلها فكان فيه نقل بلا
قلب واذا قلت رايت اباك كان الاصل فيه رايت ابوك فتحركت
الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو الفا فكان فيه قلب بلا نقل واذا
قلت مررت بابيك كان الاصل فيه مررت بابوك فنقلت الكسرة من
الواو الى ما قبلها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فكان
منه نقل وقلب وذهب بعض النحويين الى ان الواو والالف والياء
نشأت من اشباع الحركات قال الشاعر الله يعلم انا في تلفتنا يوم الـ
الرحيل الى اخواننا صور وانني حيثما يثني الهوى بصري
من حيث سلكوا فانظروا اراد فانظر فاشبع الضم فنشأت
الواو وكما قال الشاعر في اشباع الفتحة وانت من الغوائل حين

ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح اراد بمنتزح فاشبع الفتحة
فنشأت الالف وكما قال الآخر في اشباع الكسرة تنفي يداها الحصى
في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف اراد الصيارف
فاشبع الكسرة فنشأت اليا والشواهد على اشباع الضمة والفتحة
والكسرة كثيرة جدا وهذا القول ضعيف لان اشباع الحركات انما
يكون في ضرورة الشعر كهذه الابيات واما في حالة الاختيار فلا
يجوز ذلك بالاجماع فلما جاز ها هنا في حالة الاختيار ان تقول
هذا ابوه ورايت اباه ومررت بابيه دل على ان هذه الحروف
ما نشأت من اشباع الحركات وقد حكي عن العرب انهم يقولون
هذا ابك ورايت ابك ومررت بابك من غير واو والف ويا
ويحكى ايضا عن بعض العرب انهم يقولون هذا اباك ورايت اباك
ومررت باباك بالالف في حالة الرفع والنصب والجر كقوله ان
اباها وابا اباها والذي يعتمد عليه هو القول الاول وقد بينا
ذلك مستقصى في كتابنا الموسوم بالاسمى في شرح الاسماء باب
التثنية والجمع ان قال قائل ما التثنية والجمع قيل صيغة مبنية لكا

بحث التثنية والجمع

للدلالة على الاثنين واصل التثنية العطف تقول قام الزيدان
وذهب العمران والاصل قام زيد وزيد وذهب عمرو وعمرو
الا انهم حذفوا احدهما وزادوا على الاخر زيادة دالة على التثنية
طلبا للايجاز والاختصار والذي يدل على ان الاصل هو العطف
انهم يفكون التثنية في حال الاضطرار ويعدلون عنها الى التكرار
كقوله كان بين خلفها والخلف كشة افعى في يبيس قف وكقوله
كان بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في سك وكقول
الاخر ليث وليث في مجال ضنك اراد ليثان الا انه عدل الى
التكرار في حال الاضطرار لانه الاصل فان قيل ما الجمع قيل
صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين
والاصل فيه ايضا العطف كالتثنية الا انهم لما عدلوا عن التكرار
في التثنية طلبا للاختصار كان ذلك في الجمع اولى فان
قيل فلم كان اعراب التثنية والجمع دون الحركات قيل لان
التثنية والجمع فرع على المفرد والاعراب بالحروف فرع على الحركات
فكما اعرب المفرد الذي هو الاصل بالحركات التي هو الاصل

فلذلك

فلذلك فلذلك اعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف
بالحروف التي هي فرع فاعطي الفرع للفرع كما اعطي الاصل للاصل
وكانت الالف والواو والياء اولى من غيرها لانها اشبهت
الحروف بالحركات فان قيل فلم خصوا التثنية في حال الرفع بالالف
والجمع المذكر السالم بالواو واشركوا بينهما في النصب والجر قيل
قيل انما خصوا التثنية بالالف والجمع بالواو لان التثنية اكثر من الجمع
لانها تدخل على من يعقل وعلى من لا يعقل وعلى الحيوان وعلى غير الحيوان
والنبات بخلاف الجمع السالم فانه في الاصل لاولي العلم خاصة فلما
كانت التثنية اكثر والجمع اقل جعلوا الاخف وهو الالف للاكثر
والاثقل وهو الواو للاقل ليتعادل التثنية والجمع وانما شركوا بينهما في النصب والجر لان
التثنية والجمع لهما ستة احوال وليس الا ثلاثة احرف فوقعت الشركة ضرورة
فهل النصب محمول على الجر ام الجر محمول على النصب قيل بل النصب محمول على الجر
لان دلالة الياء على الجر اشبه من دلالتها على النصب لان الياء من جنس الكسرة والكسرة
في الاصل تدل على الجر فلذلك ما اشبهها فان قيل فلم حمل النصب على الجر دون
الرفع قيل لخمسة اوجه الوجه الاول ان الجر الزم للاسماء من الرفع لانه
يدخل على الفعل فلما وجب حمل احدهما كان حمله على الالزم اولى من حمله على غيره

والوجه الثاني انهما يقعان في الكلام فضلة الا ترى انك تقول
مررت فلا تفتقر الا الى ان تقول بزيد او نحوه كما انك اذا قلت
رايت فيفتقر الى ان تقول زيدا او نحوه والوجه الثالث انهما يشتركان
في المعنى تقول مررت بزيد فيكون في معنى جزت زيدا والوجه الخامس
ان الجر اخف من الرفع فلما ارادوا الحمل على احدهما كان الحمل على الاخف
اولى من الحمل على الاثقل ويحتمل عندي وجه سادس وهو ان النصب
من اقصى الحلق والجر من وسط الفم والرفع من الشفتين فكان النصب
الى الجر اقرب من الرفع لان اقصى الحلق اقرب الى وسط
الفم من الشفتين فلما ارادوا حمل النصب على احدهما كان حمله على الاقرب
اولى من حمله على الابعد والجار احق بصفقته والذي على اعتبار
هذه المناسبة بينهما انهما حملوا النصب على الجر في باب التثنيه
والجمع حملوا الجر على النصب في باب ما لا ينصرف فان قيل فما حرف
الاعراب في التثنيه والجمع قيل اختلف النحويون في ذلك
فذهب سيبويه الى ان الالف والواو والياء هي حروف الاعراب
وذهب ابو الحسن الاخفش وابو العباس والمبرد رضوان
الله عليهم ومن تابعهم على انها تدل على الاعراب وليست
باعراب ولا حروف اعراب وذهب ابو عمر الجرمي رضي الله ومن

الى ان انقلابهما هو الاعراب وذهب القطرب والفراء الى انها
تدل على الاعراب وليس بحروف اعراب ففاسد لانه لا يخلو اما
ان تدل على الاعراب في الكلمة او غيرها فان كانت تدل على
على الاعراب في الكلمة فلا بد من تقدير فيها فيرجع هذا القول
الى القول الاول وهو مذهب سيبويه وان كانت تدل على اعراب
في غير الكلمة فليس بصحيح لانه تؤدي الى ان تكون التثنيه والجمع
مبنيين وذلك محال واما من ذهب الى ان انقلابهما
وليس بمذهب القائل هذا القول الى ان تكون اعراب هذه الكلمة
الكلمة ترك اعرابها وذلك محال واما من ذهب الى ان انقلابهما
انقلابهما هو الاعراب فقد ضعفه بعض النحويين لانه يؤدي الى ان
تكون التثنيه والجمع مبنيين في حالة الرفع لانه لم ينقلب اذا ولى احوال
الاسم الرفع وليس من مذهب هذا القائل بناء التثنيه والجمع في
حالة من الاحوال وبعضهم من ذهب الى انها انفسها هي الاعراب
فظاهر الفساد وذلك لان الاعراب لا يخل سقوطه ببناء الكلمة فلو اسقطنا
هذه الاحرف لبطل معنى التثنيه والجمع واختل معنى الكلمة فدل ذلك

علىٰ انّها ليست باعراب وانّما هي حروف اعراب على ما بيّنّا فان قيل
فلم فتحوا ما قبل التثنية دون الجمع قيل لثلاثة اوجه الوجه الاول انّ
التثنية اكثر من الجمع على ما بيّنّا فلمّا كانت التثنية اكثر من الجمع والجمع اقلّ
اعطوا الاكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح والاقلّ الحركة الثقيلة وهي
وهي الكسر والوجه الثاني ان حرف التثنية لما زيد على الواحد للدلالة
على التثنية اشبهت تاء التانيث التي تزاد على الواحد للدلالة على
التانيث وتاء التانيث يفتح ما قبلها فلذلك ما اشبهها وكانت الا
التثنية اولى بالفتح لهذا المعنى من الجمع لانّها قبل الجمع والوجه الثالث
انّ بعض علامات التثنية الالف والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا
ففتحوا ما قبل الياء لئلا تختلف اذ لا علامة هاهنا توجب المخالفة فا
فان قيل لما دخلت النون في التثنية والجمع قيل اختلف النحويون في
ذلك فذهب سيبويه الى انّها انّما دخلت لتكون بدلا من الحركة
والتنوين وذهب بعض النحويين الى انّها تكون على ثلاثة اضرب
فتارة تكون بدلا من الحركة والتنوين وتارة تكون بدلا من الحركة دون
دون التنوين وتارة تكون بدلا من التنوين دون الحركة

فكونها

فكونها بدلا من الحركة دون التنوين ففي رجلان وفرسان وكونها بدلا من الحركة
دون التنوين فقط ففي الرجلان والفرسان وكونها بدلا من التنوين فقط ففي نحو
رميان ومصطفين وذهب بعض الكوفيين الى انّها زيدت للفرق بين التثنية والجمع
لواحد المنصوب في نحو قولك رايت زيدا فان قيل فلم كسروا نون التثنية وفتحوا نون
الجمع قيل للفرق بينهما فان قيل فما الحاجة الى الفرق بينهما مع تباين صيغهما قيل لو لم يكسروا
نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح
الا ترى انّك تقول في جمع مصطفى رايت مصطفين ومررت بمصطفين قال الله تعالى
وانّهم عندنا لمن المصطفين الاخيار فلفظ مصطفين كلفظ زيدين فلو لم
فلو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس نون الجمع هذا الجمع بنون التثنية
فان قيل فهلّا عكسوا ففتحوا نون التثنية وكسروا نون الجمع وكان الفرق حاصلا
قيل لثلاثة اوجه الوجه الاول انّ نون التثنية تقع بعد الالف والياء المفتوح
ما قبلها فلم يستثقلوا فيها الكسر وامّا نون الجمع فانّها تقع
بعد الواو المضموم ما قبلها او الياء المكسور ما قبلها فاختاروا لها الفتحة ليعادل ليعادل
خفة الفتحة ثقل الواو والضمة والكسرة ولو عكسوا لادى ذلك الى الاستثقال
الثاني الى الاجتناب ولنا الخروج من الكسر والوجه الثاني ان التثنية قبل
الجمع والاصل في التقاء الساكنين الكسر فحركت نون التثنية لما وجب لها في الاصل

وفتحت نون الجمع لان الفتح اخف من الضم والوجه الثالث ان
الجمع اثقل من التثنية والكسر اثقل من الفتح فاعطوا الاخف للاثقل
والاثقل للاخف ليعادلوا بينهما فان قيل فلم قلتم ان الاصل
في الجمع ان يكون لمن يعقل قيل تفضيلا لهم لانهم المقدمون على
سائر المخلوقات بتكريم الله تعالى وتفضيله اياهم قال الله تعالى
ولقد كرمنا بني ادم وحملناهم في البر والبحر وفضلناهم على كثير
ممن خلقنا تفضيلا فان قيل فلم جاء هذا الجمع في الاعداد من
العشرين الى التسعين قيل لان العدد لما كان يقع على من
يعقل نحو عشرين رجلا وعلى من لا يعقل نحو عشرون ثوبا وكذلك
الى التسعين غلب جانب من يعقل على ما لا يعقل كما يغلب المذكر
على المؤنث في نحو اخواك زيد وهند وما اشبه ذلك فان قيل
فمن اين جاء هذا الجمع في قوله تعالى فقال لها وللارض ايتيا
طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين قيل لانه لما وصفها بالقول
والقول من يعقل اجراها مجرى من يعقل وعلى هذا قوله تعالى
اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين

ساجدين

ساجدين لانه وصفها بالسجود وهو من صفات من يعقل اجراها
مجرى من يعقل فان قيل فلم جاء هذا الجمع في قولهم في ارض
ارضون وفي جمع سنة سنون قيل لان الاصل في ارض ارضون
وفي جمع سنة سنون قيل لان الاصل في ارض ارضة بدليل
قولهم في التصغير اريضة وكان القياس ان تجمع بالتاء والالف
الا انهم لما حذفوا التاء من ارض جمعوه بالواو والنون تعويضا
عن حذف التاء وتخصيصا له بشيء لا يكون في سائر اخواته وكذلك
وكذلك الاصل في سنة سنوة بدليل قولهم في الجمع سنوات
او سنهات على قول بعضهم الا انهم لما حذفوا اللام جمعوه بالواو
والنون من حذف اللام وتخصيصا له بشيء لا يكون وهذا
التعويض تعويض جواز لا تعويض وجوب الا انهم لا يقولون
في جمع شمس شموس ولا في جمع غد غدون ولهذا لما كان هذا الجمع
في ارض وسنة على خلاف الاصل ادخل فيه ضرب من التكسير ففتحت
الراء من ارضون وكسرت السين من سنون استعارا بانه جمع
السلامة على الاصل فاعرفه ان شاء الله تعالى باب جمع التانيث
ان قال قائل لم زادوا في اخر هذا الجمع الالف والتاء نحو قوله مسلمات

بحث جمع المؤنث

وصالحات قيل لان اولى ما يزاد حروف المد واللين وهي الالف
والياء والواو وكانت الالف اولى من الياء والواو لانها اخف منهما ولم
يجز زيادة احدهما معا لانه كان يؤدي الى ان ينقلب عن اصله
لانه كان يقع طرفا وقبله الف زائدة فتنقلب همزة فزادوا التاء بدلا
من الواو لانها تبدل منها كثيرا نحو تراث وتجاه وتهمة وتخمة وتكلة
وما اشبه ذلك وكان الاصل في مسلمات وصالحات مسلمتات وصالحتات
الا انهم حذفوا التاء لئلا يجمعوا بين علامتي تانيث في كلمة واحدة
واذا كانوا قد حذفوا التاء المذكر في نحو قولهم رجل بصري وكوفي
عطف
في النسبة الى البصرة والكوفة والاصل بصريي وكوفيي لئلا يقولون
في المؤنث امرأة بصرتية وكوفتية فيجمعون من طريق
الاولى فان قيل فلم حذف التاء الاولى قيل لانها تدل على التانيث فقط
والثانية تدل على الجمع والتانيث فلما كان في الثانية زيادة
معنى كان تبقيتها وحذف الاولى اولى فان قيل فلم يحذفون
الالف في جمع حبلى كما حذفوا التا فيقولوا حبلات كما قالوا
مسلمات قيل لان الالف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة
لانها صيغت عليها الكلمة في اول احوالها وانما هي بمنزلة اسم
ضم الى اسم كحضرموت وبعلبك وما اشبه ذلك فان قيل
فلم وجب قلب الالف قيل لانها لو لم تقلب لكان ذلك يؤدي
الى

الى حذفها لانها ساكنة والف الجمع بعدها ساكنة وساكنان لا يجتمعان
فيجب حذفها لالتقاء الساكنين فان قيل لم قلبت فقيل حبليات
ولم تقلب واوا قيل لوجهين احدهما ان الياء تكون علامة للتانيث
والواو ليست كذلك فلما وجب قلب الالف الى احدهما كان قلبها
الى الياء اولى من قلبها الى الواو والوجه الثاني ان الياء اخف من
الواو والواو اثقل فلما وجب قلبها الى احدهما كان قلبها الى
الاخف اولى من قلبها الى الاثقل فان قيل فلم قلبوا الهمزة في جمع
صحراء فقالوا صحراوات قيل لوجهين احدهما انهم ابدلوا من
الواو همزة في نحو اقتت واجوه ابدلوا الهمزة هاهنا واوا
ليقع بين التقاص والتعويض والوجه الثاني انهم ابدلوها
واوا ولم يبدلوها ياء لان الواو ابعد من الالف والياء اقرب
منها فلو ابدلوها ياء لادى ذلك الى ان تقع ياء بين الفين وكان
اقرب الى اجتماع الامثال وهم انما قلبوا الهمزة فرارا من اجتماع الامثال
لانها تشبه الالف وقد وقعت بين الفين فاذا كانت الهمزة
انما وجب قلبها فرارا من اجتماع الامثال وجب قلبها واوا

لانها ابعد من الياء في اجتماع الامثال فان قيل فلم حمل النصب على
الجر في هذا الجمع قيل لانه لما وجب حمل النصب على الجر في جمع
المذكر الذي هو الاصل وجب ايضا حمل النصب على الجر في جمع
المونث الذي هو الفرع حملا للفرع على الاصل واذا كانوا قد حملوا
اعد ونعد وتعد على يعد في الاعلال وان لم يكن فرعا عليه
فلذلك حمل جمع المونث على جمع المذكر وهو فرع عليه كان
ذلك من طريق الاولى فاعرفه انشاء الله تعالى باب
جمع التكسير ان قال قائل لم سمي جمع التكسير قيل انما سمي بذلك
على التشبيه بتكسر الابنية لان تكسيرها انما التيام اجزائها
فلما ازيل نظم الواحد وفك نضده في هذا الجمع سمي جمع
التكسير وهو على اربعة اضرب احدها ان يكون لفظ الجمع
اكثر من لفظ الواحد والثاني ان يكون لفظ الواحد اكثر من
من لفظ الجمع والثالث ان يكون مثله في الحروف دون
الحركات والرابع ان يكون مثله في الحروف والحركات واما لفظ
الجمع اكثر من لفظ الواحد فنحو رجل ورجال ودرهم ودراهم

مبحث جمع التكسير

بحث

واما

واما لفظ الواحد اكثر من لفظ الجمع فنحو كتاب وكتب وازار و
وازر واما لفظ الجمع كلفظ الواحد في الحروف والحركات فنحو الفلك
فانه يكون جمعا فاما كونه واحدا فنحو قوله تعالى حتى اذا كنتم
في الفلك وجرين وقال تعالى والفلك التي تجري في البحر بما ينفع
الناس فاريد به الجمع لقوله جرين والتي تجري غير ان الضمير فيه اذ
اذا كان واحدا غيره اذا الضمير فيه اذا كان جمعا وان كان
اللفظ واحدا غير ان الضمة فيه اذا كان واحدا كالضمة في قفل
وقلب واذا كان جمعا كانت الضمة كالضمة في كتب وازر وكذ
وكذلك قولهم هجان ودلاص يكون واحدا ويكون جمعا تقول ناقة
هجان ونوق هجان ودرع دلاص ودروع دلاص فاذا كان
واحدا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كتاب واذا كان جمعا كانت
الكسرة فيه كالكسرة في كرام والهجان الكريم والابل والدلاص الدرع
البراقة ويقال دلاص ولامص وفالص وحلص ودملص بمعنى
واحد فاعرفه انشاء الله تعالى باب المبتدا ان قال قائل ما المبتدا
قيل كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظا او تقديرا وقولنا
اللفظية احترازا لان العوامل تنقسم الى قسمين الى عامل لفظي

مبحث المبتدا والخبر

والى عامل معنوي فاما اللفظي فنحو كان واخواتها وان واخواتها وظننت
واخواتها وقولنا تقديرا احترازا من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى
اذا السماء انشقت وما اشبه ذلك واما المعنوي فلم يات الا في موضعين
عند سيبويه واكثر البصريين هذا احدهما وهو الابتداء والثاني وقوع
الفعل المضارع موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتب فارتفع يكتب لوقوعه
موقع كاتب واضاف ابو الحسن الاخفش اليهما موضعا ثالثا وهو عامل
الصفة فذهب الى ان الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع وينتصب لكونه
صفة لمنصوب وينجر لكونه صفة لمجرور وكونه صفة في هذه الاحوال معنى
يعرف بالقلب ليس للفظ فيه حظ وسيبويه واكثر البصريين يذهبون
الى ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ولهذا موضع نذكره
فيه ان شاء الله تعالى فان قيل بماذا يرتفع الاسم المبتدا قيل اختلف النحويون
في ذلك فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين الى انه يرتفع
بتعريه من العوامل اللفظية وذهب بعض البصريين الى انه يرتفع
بما في النفس من معنى الاخبار عنه وقد ضعفه بعض النحويين وقال
لو كان الامر كما زعم لوجب ان لا ينتصب اذا دخل عليه عامل النصب
لان دخوله عليه لم يغير معنى الاخبار عنه لوجب ان لا يدخل عليه مع

بقائه فلما جاز ذلك دل على فساد ما ذهب اليه واما الكوفيون
فذهبوا الى ان الحرف يرتفع بالخبر فرجعوا الى ما يترافعان
وان كل واحد منهما يرفع الاخر وقد بينا فساده في مسائل الخلاف بين
البصريين والكوفيين فان قيل فلم جعلتم التعري عاملا وهو
وهو عبارة عن عدم العوامل قيل لان العوامل اللفظية ليست
مؤثرة في المعمول حقيقة وانما هي امارات وعلامات واذا
ثبت ان العوامل في محل الاجماع انما هي امارات وعلامات
فالعلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء الا ترى انه لو
كان معك ثوبان واردت ان تميز احدهما من الاخر لكنت تصبغ
تصبغ احدهما مثلا وتترك صبغ الاخر فيكون عدم الصبغ في
في احدهما كصبغ الاخر فتبين بهذا ان العلامة تكون بعدم
شيء كما تكون بوجود شيء فاذا ثبت هذا جاز ان يكون التعري
من العوامل اللفظية عاملا فان قيل فلم خص المبتدا في الرفع دون
دون غيره قيل لثلاثة اوجه احدها انه وقع في اقوى احواله المبتدا
وهو الابتداء فاعطي اقوى وهو الرفع والوجه الثاني اول والرفع

أول فأعطي الاول للاول والوجه الثالث ان المبتدا مخبر عنه
كما ان الفاعل مخبر عنه والفاعل مرفوع فكذلك ما اشبهه فان قيل
فلم اذا لم يكن المبتدا في الامر العام الا معرفة قيل لان المبتدا مخبر عنه ولا
والاخبار عمن لا يعرف لا فائدة فيه فان قيل فهل يجوز تقديم
خبر المبتدا عليه نحو قائم زيد قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
البصريون الى انه جائز وذهب الكوفيون الى انه غير جائز وانه اذا
تقدم عليه الخبر يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله وقالوا لو جو
زنا تقديم خبر المبتدا عليه لادى ذلك الى تقديم ضمير
الاسم على ظاهره وذلك لا يجوز وهذا الذي ذهبوا
اليه فاسد وذلك لان الاسم الفاعل اضعف من الفعل
في العمل لانه فرع عليه فلا يعمل حتى يعتمد ولم يوجد
هاهنا فوجب ان لا يعمل وقولهم ان هذا يؤدي الى تقديم
ضمير الاسم على ظاهره فهو فاسد ايضا لانه لو كان وان
كان مقدما لفظا الا انه مقدما مؤخرا تقديرا
واذا كان مقدما في اللفظ مؤخرا في التقدير كان
تقديمه جائزا قال الله تعالى فاوجس في نفسه خيفة

موسى

موسى فالهاء في نفسه ضمير موسى وان كان في اللفظ مقدما
على موسى الا انه لما كان موسى مقدما في التقدير والضمير
في تقدير التأخير كان ذلك جائزا فلذلك هاهنا والذي
يدل على جواز ذلك وقوع الاجماع على جواز ضرب غلامه
زيد وهذا بين وكذلك اختلفوا في الظرف اذا كان مقد
متقدما على المبتدا نحو عندك زيد فذهب البصريون
الى انه في موضع الخبر كما لو كان متأخرا وذهب الكوفيون
الى ان المبتدا يرتفع بالظرف ويخرج عن كونه مبتدا
ووافقهم على ذلك ابو الحسن الاخفش في احد قوليه وفي
المسئلة كلام طويل بيناه في المسائل الخلافية لا يليق ذكره
بهذا المختصر باب خبر المبتدا ان قال قائل على كم ضرب
ينقسم خبر المبتدا قيل على ضربين مفرد وجملة فان قيل فعلى

خبر المبتدا

فعلى كم ينقسم المفرد قيل على ضربين احدهما ان يكون اسما
غير صفة والاخر ان يكون صفة اما الاسم غير الصفة فنحو
زيد اخوك وعمرو غلامك فزيد مبتدا واخوك خبره

وكذلك عمرو مبتدأ وغلامه خبره وليس في شيء من هذا النحو
ضمير يرجع الى المبتدأ عند البصريين وذهب الكوفيون
الى ان فيه ضميرا الى المبتدأ وبه قال علي بن عيسى الرماني يرجع
من البصريين والاول هو الصحيح لان هذه اسماء محضة لا اسماء الصفة لا تتضمن
الضمائر وانما كان صفة نحو زيد ضارب وعمرو حسن وما اشبه ذلك ولا خلاف
بين النحويين في ان هذا النحو يتحمل الضمير يرجع الى المبتدأ لان الخبر ينزل
منزلة الفعل ويتضمن معناه فان قيل على كم ضربا تنقسم الجملة قيل ضربين جملة اسمية
وجملة فعلية فاما الجملة الاسمية فما كان الجزء الاول اسما وذلك نحو زيد ابوه
منطلق فزيد مبتدأ وابوه مبتدأ ثان ومنطلق خبر عن المبتدأ الثاني والمبتدأ
الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الاول واما الجملة الفعلية فما كان الخبر في اولها فعلا
وذلك نحو زيد ضرب ابوه وعمرو ان تكرمه يكرمك وما اشبه ذلك واما الظرف
وحرف الجر فقد اختلف النحويون فيهما فذهب سيبويه وجماعة من النحويين
الى انهما يعدان من الجملة لانهما يقتضيان معهما الفعل فاذا قال زيد عندك
وعمرو في الدار كان التقدير زيد استقر عندك وعمرو استقر في الدار
وذهب بعض النحويين الى انهما يعدان من المفردات لانهما يقتضيان معهما
استقر وهو اسم الفاعل واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة والصحيح ما ذهب
اليه سيبويه

اليه سيبويه ومن تابعه والدليل على ذلك انا وجدنا الظرف
وحرف الجر يقعان صلة للاسماء الموصولة نحو الذي والتي
ومن وما وما اشبه ذلك تقول الذي عندك زيد والذي
في الدار عمرو وكذلك سائرها ومعلوم ان الصلة لا تكون
الا جملة واذا وجدناهم يصلون بهما الاسماء الموصولة دلنا
على ذلك انهما يعدان من الجمل لا من المفردات وان المقدر
المتعلق بهما استقر دون مستقر لان استقر يصلح ان يكون
صلة لانه جملة ومستقر لا يصلح ان يكون صلة لانه مفرد ولا بد
في هذا النحو اعني الجملة من ضمير يعود الى المبتدأ تقول زيد
ابوه منطلق فيكون العائد الى المبتدأ الهاء في ابوه فاما
قولهم السمن منوان بدرهم ففيه ضمير محذوف يرجع الى
المبتدأ والتقدير منوان منه بدرهم وانما حذف منه تخفيفا
للعلم به ولو قلت زيد انطلق عمرو لم يجز فلو اضفت الى
ذلك اليه او معه صحت المسألة لانه قد رجع اليه او معه
ضمير المبتدأ وعلى هذا قياس كل ما وقع خبر المبتدأ وانما وجب

ذلك ليرتبط الكلام الثاني بالاول ولو لم يرجع منه ضمير
الى الاول لم يكن اولى به من غيره فتبطل فائدة الخبر فان
قيل فلم اذا كان المبتدا جثة جاز ان يقع في خبره ظرف المكان
دون ظرف الزمان قيل انما جاز ان يقع في خبره
ظرف المكان دون ظرف الزمان لان في وقوع ظرف المكان
خبرا عنه فائدة وليس في ظرف الزمان خبرا عنه فائدة وقوع
الا ترى انك تقول في ظرف المكان زيد امامك فيكون
مفيدا الا انه يجوز ان لا امامك ولو قلت في ظرف الزمان
زيد يوم الجمعة لم يكن مفيدا لانه لا يجوز ان يخبر عن يوم
الجمعة وحكم الخبر ان يكون مفيدا فان قيل فكيف جاز الاخبار
عنه بظرف الزمان في قولهم الليلة الهلال قيل انما جاز
لان التقدير فيه الليلة حدوث الهلال او طلوع
الهلال فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
والحدوث والطلوع حدوث ويجوز ان يكون خبر المبتدا
ظرف زمان اذا كان المبتدا حدثا كقولك الصلح يوم الجمعة

الجمعة

الجمعة والقتال يوم السبت وما اشبه ذلك لان في وقوعه
خبرا عنه فائدة فان قيل ما العامل في خبر المبتدا قيل اختلف
النحويون في ذلك فذهب الكوفيون الى ان عامله
المبتدا كما ذكرنا واما البصريون فاختلفوا فذهب قوم
الى ان الابتداء وحده هو العامل في الخبر لانه لما وجب
ان يكون عاملا في المبتدا وجب ان يكون عاملا في الخبر
قياسا على العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدا وذهب
قوم الى ان الابتدا عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر وذهب
وذهب سيبويه وجماعة معه الى ان العامل في الخبر هو الابتدا
الابتدا والمبتدا جميعا لان الابتدا لا ينفك عن المبتدا ولا
يصح للخبر معنا الا بهما فدل على انهما العاملان فيه وا
والذي اختاره ان العامل في الخبر هو الابتدا وحده دون
المبتدا وذلك لان الاصل في الاسماء ان لا تعمل واذا ثبت
ان الابتدا له تاثير في العمل فاضافته ما لا تاثير له الى
ما تاثير لا تاثير له والتحقيق فيه ان تقول ان الابتدا

بحث الفاعل

عمل في الخبر بواسطة المبتدا مشارك له في العمل وفي كل واحد
من هذه المذاهب كلام لا يليق ذكره بهذا المختصر باب
الفاعل ان قال قائل ما الفاعل قيل كل اسم ذكرته بعد فعل واسندت
ذلك الفعل الى ذلك الاسم نحو قام زيد وذهب عمرو فان
قيل فلم كان اعرابه الرفع قيل فرقا بينه وبين المفعول فان
قيل فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا قيل لخمسة اوجه الاول هو ان الفعل
لا يكون له فاعل واحد فيكون له مفعولات كثيرة فمنه ما يتعدى الى
مفعول واحد ومنها ما يتعدى الى مفعولين ومنه ما يتعدى
الى ثلاثة مفاعيل مع انه يتعدى الى خمسة اشيا وهي المصدر
وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول له والحال وليس له الا فاعل
واحد وكذلك كل فعل لازم يتعدى الى الخمسة وليس له ايضا
الا فاعل واحد فاذا ثبت هذا وان الفاعل اقل من المفعول فالرفع
اثقل والفتح اخف فاعطوا الاقل الاثقل والاكثر الاخف
ليكون الرفع موازنا لقلة الفاعل وخفة الفتح موازنة لكثرة
المفعول والوجه الثاني ان الفاعل يشبه المبتدا والمبتدا مرفوع
فكذلك ما اشبهه ووجه الشبه بينهما ان الفاعل يكون هو

والفعل

والفعل جملة كما يكون المبتدا والخبر جملة فلما ثبت للمبتدا الرفع حمل
الفاعل عليه والوجه الثالث ان الفاعل اقوى من المفعول والرفع
اقوى من النصب فاعطي الفاعل الذي اقوى الاقوى وهو
الرفع واعطي المفعول الذي هو الاضعف الاضعف وهو النصب
والوجه الرابع ان الفاعل اول والرفع اول والمفعول اخر والنصب
اخر فاعطي الاول للاول والاخر للاخر والوجه الخامس ان
هذا السؤال لا يلزم لانه لم يكن الغرض الا مجرد الفرق وقد حصل
وبان ان هذا السؤال لا يلزم انا لو عكسنا على ما اورده السائل
فنصبنا الفاعل ورفعنا المفعول لقال الاخر فهلا عكستم فيؤدي
ذلك الى ان ينقلب السؤال والسؤال متى انقلب كان مردودا
وهذا الوجه ينبغي ان يكون مقدما من جهة النظر الى ترتيب
لا ايرادا وانما اخرناه لانه بعيد من التحقيق فان قيل بماذا
يرتفع الفاعل باسناد الفاعل اليه لانه احدث فعلا في
الحقيقة والذي يدل على ذلك انه يرتفع في النفي كما
يرتفع في الايجاب تقول ما قام زيد ولم يذهب عمرو

فترفعه وان كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب كما لو اوجب
نحو قام زيد وذهب عمرو وما اشبه ذلك فان قيل فلم لا يجوز
تقديم الفاعل على الفعل قيل لان الفاعل يتنزل منزلة الجزء من
الفعل والدليل على ذلك من سبعة اوجه احدها انهم يسكنون
لام الفعل اذا اتصل به ضمير الفاعل قال الله تع واذ واعدنا موسى
موسى اربعين ليلة لئلا يتوالى اربع متحركات في كلمة واحدة
اذ ليس في كلامهم توالي متحركات لوازم في كلمة
الا ان تحذف من الكلم للتخفيف نحو عجلط وعكلصه ق
وعلبط فلو لم ينزل ضمير الفاعل منزلة حرف من السنخ
الفعل والا لما سكنوا لامه لان اتصال ضمير المفعول لا يسكن
تسكن له لام الفعل اذا اتصل به لانه في نية الانفصال
قال الله تع واذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض
ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا فلم يسكن لام الفعل
اذا كان في نية الانفصال بخلاف قوله واذ واعدنا
موسى فانه في نية الاتصال الوجه الثاني انهم جعلوا

النون

النون في الامثلة علامة للرفع وحذفها علامة للجزم والنصب
فلو انهم جعلوا هذه الضمائر اللتي هي الالف والواو في تفعلان
ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين يا امرأت
بمنزلة حرف من سنخ الكلمة والا لما جعلوا الاعراب بعده
والوجه الثالث انهم قالوا قامت هند فالحقوا التا بالفعل
والفعل لا يؤنث وانما التانيث للاسم فلو لم يجعلوا الفاعل
بمنزلة جزء من الفعل والا لما جاز الحاق علامة التانيث
به والوجه الرابع انهم قالوا في النسب الى كنت كنتي قال
الشاعر فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا وشر خصال المرء
كنت وعاجن فاثبتوا اليا ولو لم ينزل منزلة حرف من سنخ
الكلمة والا لما جاز اثباتها والوجه الخامس انهم قالوا حبذا
وهي مركبة من فعل وفاعل فجعلوهما بمنزلة اسم واحد
وحكم على موضعه بالرفع على الابتدا والوجه السادس
انهم قالوا زيد ظننت قائم فالغوها والالغاء انما يكون
للمفردات لا للجمل فلو لم ينزل الفعل مع الفاعل بمنزلة

كلمة واحدة الا ماجان لا لفاً والوجه السابع انهم قالوا
للواحد قفا على التثنية لان المعنى قف قف قال الله تعالى
القيا في جهنم فتثنى وان كان الخطاب لمفرد لان المراد
الق الق والتثنية ليست للافعال وانما هي للاسماء فلو
لم يتنزل الاسم منزلة بعض الفعل والا لماجان تثنية
باعتباره فاذا ثبت بهذه الاوجه ان الفاعل يتنزل منزلة
الجزء من الفعل لم يجز تقديمه عليه فان قيل لما زعمتم ان
قول القائل زيد قام مرفوع بالابتداء دون الفعل ولا فصل
بين قولنا زيد ضرب وضرب زيد قيل لوجهين احدهما
انه من شرط الفاعل انه لا يقوم غيره مقامه مع وجوده نحو
قولك قام زيد فلو كان تقديم زيد على الفعل بمنزلة
تاخيره على استعمال قولك زيد قام ابوه وعمرو منطلق
غلامه ولما جاز ذلك دل على انه لم يرتفع بالفعل بالابتداء
والوجه الثاني انه لو كان الامر على ما زعمت يوجب ان
لا تختلف حال الفعل فكان ينبغي ان يقول الزيدان

قام

قام والزيدون قام كما تقول قام الزيدان وقام الزيدون
فلما لم يقل الزيدان قاما والزيدون قاموا دل على انه يرتفع
بالابتداء دون الفعل فان قيل فلم استتر الضمير الواحد نحو زيد
قام وظهر ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما وضمير الجماعة
نحو الزيدون قاموا قيل لان الفعل لا يخلو من فاعل واحد
وقد يخلو من اثنين وجماعة فاذا قدمت اسما مفردا على
الفعل نحو زيد قام لم يحتج الى اظهار ضميره لحاجة العلم به
بانه لا يخلو من فعل واحد فاذا كان قدمت اسما مثنى
على الفعل نحو الزيدان قاما وجموع نحو الزيدون قاموا
وجب اظهار ضمير التثنية والجمع لانه قد يخلو من ذلك
فلو لم يظهر ضميرهما اي التثنية والجمع لوقع الالتباس
ولم يعلم ان الفعل لاثنين او جماعة فافهمه ان شاء الله تعالى

مبحث المفعول به

باب المفعول به ان قال قائل ما المفعول به قيل كل اسم
تعدى اليه فعل فان قيل فما العامل في المفعول قيل
اختلف النحويون في ذلك فذهب اكثر النحويين الى

ان العامل في المفعول هو الفعل فقط وذهب بعض النحويين
الى ان العامل فيه الفعل والفاعل معًا والقول الصحيح هو
الاول وهذا القول ليس بصحيح وذلك لانه اسم كما
ان المفعول اسم كذلك فاذا استويا في الاسمية والاصل
في الاسماء لا تعمل فليس عمل احدهما في صاحبه اولى من
الاخر واذا ثبت هذا واجمعنا على ان الفعل له تاثير في العمل
العمل فاضافة ما لا تاثير له العمل الى ما له تاثير لا تاثير له
فدل على ان العامل هو الفعل فقط وهو على ضربين فعل متعد
بغيره وفعل متعد بنفسه فاما يتعدى بغيره فهو الفعل
اللازم ويتعدى بثلاثة اشياء وهي الهمزة والتضعيف
وحرف الجر فالهمزة نحو خرج زيد اخرجته والتضعيف
نحو خرج المتاع وخرجته وفرحته وحرف فرحت به وما اشبه
ذلك واما المتعدي بنفسه فعلى ثلاثة اضرب ضرب
يتعدى الى مفعول واحد كقولك ضرب زيد عمرا واكرم
عمرو بشرا وضرب يتعدى الى مفعولين كقولك

اعطيت

اعطيت زيدا درهما وظننت زيدا قائما وضرب يتعدى
الى ثلاثة مفاعيل كقولك اعلم الله زيدا عمرا واخاك ونبا
الله عمرا بشرا كريما وهذا الضرب منقول بالهمزة والتضعيف
مما يتعدى الى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على احدهما
لان كل واحد من هذه الاشياء الثلاثة المتعدية التي هي
الهمزة والتضعيف وحرف الجر كما انها تنقل الفعل اللازم
من اللزوم الى التعدي فلذلك اذا دخلت على الفعل فانها
فانه تزيد مفعولا فان كان يتعدى الى مفعول واحد
واحد صار يتعدى الى مفعولين كقولك في ضرب
زيد عمرو واضرب زيدا عمرا وفي حفر زيد بير احفرت
زيدا بيرا وما اشبه ذلك فان قيل كان متعديا الى
مفعولين صار متعديا الى ثلاثة ونحو ما قد مناه فاعرفه
ان شاء الله تعالى باب ما لم يسم فاعله ان قال قائل لم سمي
الفاعل قيل لان العناية تكون بذكر المفعول كما تكون
بذكر الفاعل وقد يكون للجهل بالفاعل وقد يكون

مبحث ما لم يسمى فاعله

للاختصار والايجاز الى غير ذلك فان قيل ولم كان ما
يسمى فاعله مرفوعا قيل لانهم لما حذفوا الفاعل اقاموا
المفعول مقامه فارتفع باسناد الفعل اليه كما يرتفع باسناد
الفاعل فان قيل فلم اذا حذف الفاعل وجب ان يقام
اسم اخر مقامه قيل لان الفعل لابد له من فاعل لان لا يبقى
الفعل حديثا عن غير محدث عنه فلما حذف الفاعل هاهنا
وجب ان يقام اسم اخر مقامه ليكون الفعل حديثا عنه وهو
المفعول فان قيل كيف يقام المفعول مقام الفاعل وهو
ضده في المعنى قيل هذا غير غريب في الاستعمال فانه اذا
جاز ان يقال مات زيد ويسمى زيد فاعلا ولم يحدث
من نفسه الموت وهو مفعول في المعنى جاز
ان يقام المفعول هاهنا مقام الفاعل وان كان مفعولا
في المعنى والذي يدل على ذلك ان المفعول هاهنا
اقيم مقام الفاعل ان الفعل اذا كان يتعدى الى مفعول
مفعول البتة كقولك في ضرب زيد عمرا واكرم

بكر بشرا ضرب عمرو واكرم بشر وان كان يتعدى الى مفعولين
صار يتعدى الى مفعول واحد كقولك اعطيت زيدا درهما
وظننت عمرا قائما اعطي زيد درهما وظن عمرو قائما ولو
قلت ظن قائم زيدا عمرا كان جائز لزوال اللبس ولو قلت
في ظننت زيدا اباك ظن ابوك زيدا لم يجز وذلك
لان ظننت زيدا اباك يؤذن بان زيدا معلوم والاب
مظنون فلو اقيم الاب مقام الفاعل لانعكس المعنى فصار
الاب معلوم وزيد مظنون وذلك لا يجوز وكذلك تقول
اعطي زيد درهما واعطي درهم زيد فيكون جائز لعدم
الالتباس ولو قلت في اعطيت زيدا غلاما اعطي غلام عمرو
زيدا لم يجز لان كل واحد منهما يصح هو الاخذ فلو اقيم غلام مقام
الفاعل لم يعلم الاخذ من الماخوذ فلهذا كان ممتنعا وكذلك ان
كان الفعل يتعدى الى ثلاثة مفاعيل صار يتعدى الى مفعولين
كقولك في اعلم الله زيدا عمرا اخا خير الناس اعلم زيد عمرا اخا خير
الناس ليقام المفعول الاول مقام الفاعل وكان هو الاولى

لانه فاعل في المعنى فدل على ان المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل
واذا كان الامر على هذا فبناء الفعل للمفعول به نقيض نقله بالهمزة
بالهمزة والتضعيف وحرف الجر الى ترى ان الفعل ان كان يتعدى
الى مفعول واحد صار يتعدى بها الى مفعولين وان كان يتعدى
الى مفعولين صار يتعدى بها الى ثلثة مفاعيل وذلك لان بناء
الفعل للمفعول به يجعل المفعول به فاعلا والنقل بالهمزة والتضعيف
وحرف الجر يجعل الفاعل مفعولا واذا ثبت هذا فلا بد ان يزيل
بنقله بالهمزة والتضعيف وحرف الجر مفعولا ونقيض بنيانه المتعدي
للمفعول مفعولا فان قيل فلم وجب تغيير الفعل اذا بني للمفعول
قيل لان المفعول يصح ان يكون هو الفاعل فلو لم يغير الفعل
لم يعلم هو الفاعل في الحقيقة او قائم مقامه فان قيل ضموا الاول
وكسروا الثاني نحو ضرب زيد وما اشبه ذلك قيل انما ضموا الاول
ليكون دلالة على المحذوف الذي هو الفاعل اذا كان من علامته
وانما كسروا الثاني لانهم لما حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه
ارادوا ان يصوغوه على بناء لا يشارك فيه شيء من الابنية

فبنوه

فبنوه على هذه الصيغة وكسروا الثاني لانهم لو لم يضموه لكان على
وزن طنب وجمل ولو فتحوه لكان على وزن نفر وصرد ولو اسكنوه
كان على وزن قلب وفعل فلم يبق الا الكسر فحركوه فان قيل فلم اذا
كسروا اول المعتل نحو قيل وبيع ولم يضموه كالصحيح قيل كان القياس
يقتضي ان يجري المعتل مجرى الصحيح في ضم اوله وكسر ثانيه الا انهم
انهم استثقلوا الكسرة على حرف العلة فنقلوها الى القاف فانقلبت الواو
يا لسكونها وانكسار ما قبلها كما قلبوها في ميعاد وميقات وميزان واصلها
موعاد وموقات وموزان لانها من الوعد والوقت والوزن واما الياء
فتثبت لانكسار ما قبلها على انه من العرب من يشير الى الضم تنبيها
على ان الاصل في هذا النحو هو الضم ومن العرب ايضا من يحذف الكسرة
ولا ينقلها ويقر الواو لانضمام ما قبلها وتقلب الياء واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها كقول الشاعر ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا
بوع فاشتريت اراد بيع فقلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
كما قلبوها في موسر وموقن والاصل ميسر وميقن لانهما من اليسر واليقين
لانه لما وقعت الياء ساكنة مضموما ما قبلها قلبوها واوا فكذلك

هاهنا فان قيل فهل يجوز ان يبنى الفعل اللازم للمفعول به

قيل لا يجوز ذلك على القول الاصح وقد زعم بعضهم انه يجوز

وليس بصحيح لانك لو بنيت الفعل اللازم للمفعول به لكنت

تحذف الفاعل فيبقى الفعل غير مسند الى شيء وذلك محال فان

اتصل به ظرف الزمان وظرف المكان او المصدر او الجار والمجرور

جاز ان تبنيه عليه ولا يجوز ان تبنيه على الحال لانه لا يقع الا

نكرة ولو اقيمت مقام الفاعل لجاز اضمارها كالفاعل فكانت تقع

معرفة والحال لا يكون الا نكرة فان قيل فلم اذا اقيم الظرف مقام

الفاعل يخرج عن الظرفية ويجعل مفعولا كزيد وعمرو وما اشبه ذلك

قيل لانه يتضمن معنى حرف الجر فلو لم ينقل لعلقته بالفعل مع تضمنه

تضمن حرف الجر والفاعل لا يصح ان يتضمن حرف الجر فلذلك اذا ما

قام مقامه فان المصدر لا يتضمن حرف الجر فهل ينقل او لا قيل

اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحويين الى انه لا ينقل

لانه ليس بينه وبين الفعل واسطة وذهب اخرون الى انه

ينقل واستدلوا على ذلك بوجهين احدهما ان الفعل لا بد له من

الفاعل

من الفاعل والمصدر لو لم يذكر لكان الفعل دالا عليه بصيغته فصار

وجوده وعدمه سواء والفاعل لا بد منه فلذلك ما يقوم مقامه وينبغي ان

يجعل بمنزلة المفعول الذي لا يستغنى بالفعل عنه والوجه الثاني

ان المصدر انما يذكر تاكيدا للفعل الا ترى ان قولك سرت

سيرا بمنزلة سرت سرت فكما لا يجوز ان يقوم الفعل مقام

الفعل فكذلك لا يجوز ان يقوم مقامه ما كان بمنزلته

فلهذا اوجب نقل المصدر فان قيل فان اجتمع ظرف الزمان

وظرف المكان والمصدر والجار والمجرور فبايها يقام مقام

الفاعل قيل انت مخير فيها كلها اي شئت اقمته مقام الفاعل الا انه

لو لم يكن حرف الجر لم يقم مقام الفاعل غيره فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب نعم وبئس ان قال قائل انعم وبئس اسمان او فعلان

قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انهما فعلان

ماضيان لا يتصرفان واستدلوا على ذلك من ثلثة اوجه

الوجه الاول ان الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالافعال

فانهم قالوا نعما رجلين ونعموا رجالا كما قالوا قاما وقاموا

والوجه الثاني ان تاء التانيث الساكنة التي لم تقلب احد من العرب
في الوقف هي تتصل بهما كما تتصل بالافعال نحو نعمت المرأة هند وبئست
الجارية والوجه الثالث انهما مبنيان على الفتح كالافعال الماضية ولو
كانا اسمين لم يبنيا على الفتح من غير علة ذهب الكوفيون الى انهما اسمان استدلوا
على انهما اسمان واستدلوا على ذلك من خمسة اوجه الوجه الاول انهم
قالوا الدليل على انهما اسمان دخول حرف الجر عليهما وحرف الجر يختص
بالاسماء قال الشاعر الست بنعم الجار يؤلف بيته اخا قلة او معدم الحال
مصرما وحكي عن بعض العرب انه بشر بمولود فقيل له نعم المولود
مولودك فقال والله ما هي بنعم المولودة نصرتها بكاء وبرها سرقة
وحكي عن بعض العرب انه قال نعم السير على بئس العير فادخل عليهما
حرف الجر وحرف الجر يختص بالاسماء فدل على انهما اسمان والوجه
الثاني ان من العرب يقول يا نعم المولى ويا نعم النصير فنداهم
نعم يدل على انها اسم لان النداء من خصائص الاسماء والوجه الثالث
انهم قالوا الدليل على انهما ليسا بفعلين انه لا يحسن اقتران الزمان
بهما كسائر الافعال الا ترى انه لا يحسن ان تقول نعم الرجل

امس

امس ولا نعم الرجل غدا فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما دل على انهما
ليسا بفعلين والوجه الخامس انه قد جاء عن بعض العرب انهم قالوا
نعيم الرجل زيد وليس في امثلة الافعال شيء على وزن فعيل فدل
على صحة ما ذهبنا اليه والصحيح ما ذهب اليه البصريون وما
استدل به الكوفيون ففاسد اما قولهم انهما اسمان لدخول حرف
الجر عليهما قلنا هذا فاسد لان حرف الجر انما دخل على تقدير الحكاية
الحكاية فلا يدل على انهما اسمان لان حرف الجر قد دخل تقدير
الحكاية الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة في قوله والله ما ليلي بليل
نام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه ولا خلاف في ان نام فعل
ماضي ولا يجوز ان يقال انه اسم لدخول حرف الجر عليه فكذلك
فلذلك هاهنا ولولا تقدير الحكاية لم يحسن دخول حرف الجر على
نعم وبئس ونام والتقدير في قوله الست بنعم الجار يؤلف بيته
الست بجار مقول فيه نعم الجار وكذلك التقدير في بعض العرب
والله ما هي بنعم المولودة والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة
المولودة وكذلك التقدير في قول الاخر نعم السير على بئس العير

نعم السير على عير مقول فيه بئس العير وكذلك التقدير في
في قول الشاعر والله ماليلي بليل مقول فيه نام صاحبه الا انهم
حذفوا الموصوف واقاموا الصفه مقامه كقوله عز وجل ان اعمل
سابغات اي دروعا سابغات فصار التقدير الست بمقول
بمقول فيه نعم الجار وما هي بمقول فيها نعم المولودة ونعم السير
على عير مقول فيه بئس العير وما ليلي بمقول فيه نام صاحبه
ثم حذفوا الصفه اللتي هي مقول فيه نام صاحبه ثم حذفوا اللتي
هي مقول فيه واوقعوا المحكي بها موقعها وحذفوا القول في كتاب
الله تعالى وكلام العرب واشعارهم اكثر من ان تحصى فدخل حرف الجر
على هذه الافعال لفظا ولكن ان كان حرف الجر داخلا على هذه
الافعال في اللفظ الا انه داخل على غيره في التقدير فلا يكون فيه
دليل على الاسمية واما قولهم ان العرب تقول يا نعم المولى ويا نعم
النصير والنداء خصائص الاسماء فنقول المقصود بالندا محذوف للعلم
به والتقدير يا الله نعم المولى ونعم النصير انت واما قولهم لا يحسن
اقتران الزمان ولا يجوز تصرفهما فنقول لانهما امتنعا من اقتران

الزمان

الزمان الماضي والمستقبل بهما وسلبا التصرف لان نعم موضوعه
للغاية للمدح وبئس موضوعه لغاية الذم فجعلا دلالتهما على الزمان
مقصورة على الان لانك انما تمدح او تذم بما هو موجود في الممدوح
او المذموم لا بما كان فزال ولا بما سيكون في المستقبل واما قولهم انه
جا عن العرب انهم قالوا نعيم الرجل زيد فنقول هذه روايه شاذه
تفرد بها قطرب ولئن صحت فليس فيها حجة لان هذه اليا نشات
عن اشباع الكسرة لان الاصل في نعم نعم بالفتح النون وكسر العين فاشبعت
الكسره فنشات اليا وهذا كثير في كلامهم فانهم كلما كان على فعل من الاسماء
والافعال وثانيه حرف من حروف الحلق ففيه اربعة اوجه احدها
استعماله على الاصل كقولك فخذ وقد ضحك والثاني اسكان عينه تخفيفا
كقولك فخذ ضحك الثالث اتباع فائه واسكان عينه في الكسر كقولك فخذ
وقد ضحك والرابع كسر فائه واسكان عينه لنقل كسرتها الى الفا نحو
فخذ وقد ضحك فكذلك نعم فيها اربع لغات نعم بفتح النون وكسر
العين وهو الاصل ونعم بفتح النون وسكون العين ونعم بكسر النون
والعين ونعم بكسر النون وسكون العين فاما نعيم باليا فانما نشات
فيها اليا عن اشباع الكسره كما قال الشاعر كانى بحجا حجا الجناحين لقوة

على جمال عجلة متى اطاطي وكما قال الاخر لا اعهدك وكما قال الاخر
الم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وهذا
اكثر من ان يحصى وقد ذكرناه مستقصى في المسائل الخلافية ولم
نطل هاهنا فان قيل فلم وجب ان يكون فاعل نعم وبئس اسم
جنس قيل في ذلك وجهان احدهما ان نعم لما وضعت للمدح العام
وبئس للذم العام خص فاعلهما باللفظ العام والوجه الثاني انما
ان يكون اسم جنس ليدل على ان الممدوح او المذموم مستحق
للمدح او الذم في ذلك الجنس فان قيل فلم جاز في نعم وبئس الاضمار
الاضمار قبل الذكر قيل انما جاز الاضمار فيهما قبل الذكر لان المضمر قبل
قبل الذكر يشبه النكرة لانه لا يعلم الى اي شيء يعود حتى يفسر ونعم
وبئس لا يكون فاعلهما معرفة محضة فلما ضارع المضمر فاعلهما جاز
الاضمار فيهما فان قيل فلم ذا فعلوا ذلك قيل انما فعلوا ذلك طلبا
للتخفيف لانهم ابدا يتوخون الايجاز والاختصار في كلامهم
فان قيل فكيف يحصل التخفيف بالاضمار على شريطة التفسير قيل لان
لان التفسير انما يكون بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد
والنكرة اخف من المعرفة فان قيل فعلى ماذا انتصب النكرة قيل

انتصب

تنتصب النكرة على التمييز فان قيل فلم رفع زيد في قولهم نعم الرجل زيد
قيل في ذلك وجهان احدهما ان يكون مرفوعا على الابتداء ونعم الرجل
هو الخبر وهو مقدم على المبتدا والتقدير فيه زيد نعم الرجل الا انه قدم
عليه كقولهم مررت به المسكين والتقدير فيه المسكين مررت به
فان قيل فاين العائد هاهنا من الخبر الى المبتدا قيل لان الرجل لما
كان شائعا في الجنس كان زيد داخلا تحته فصار بمنزلة العائد
الذي يعود اليه منه وصار هذا كقول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكم
ولكن سيرا في عراض المواكب فان القتال مبتدا وقوله لا قتال
لديكم خبره وليس فيه عائد لان قوله لا قتال لديكم نفي عام لان لا تنفي
الجنس فاشتمل جميع القتال فصار ذلك بمنزلة العائد اليه وكذلك قول
الاخر فاما الصدور لا صدور لجعفر ولكن اعجازا شديدا ضريرها والوجه
الثاني ان يكون زيد مرفوعا لانه خبر مبتدا محذوف كانه لما قيل نعم
الرجل قيل من هذا الممدوح قيل هو زيد وحذف المبتدا كثير في كلامهم

باب حبذا

فاعرفه ان شاء الله تعالى باب حبذا ان قال قائل ما الاصل في حبذا قيل الا
الاصل فيها حب ذا الا انه لما اجتمع فيها حرفان متحركان من جنس واحد

واحد استثقلوا اجتماعهما متحركين فحذفوا حركة الاول و
وادغموه في الثاني فصار حبّ وركّبوه مع ذا فصار بمنزلة كلمة واحدة
ومعناه المدح وتقريب الممدوح من القلب فان قيل فلم قلتم ان الاصل
حَبُبَ على فعُل دون فعَل وفعِل قيل لوجهين احدهما ان اسم الفاعل
منه حَبيب على وزن فعيل وفعيل اكثر ما يجي فيما فعله على فعُل
نحو شرف فهو شريف وظرف فهو ظريف ولطف فهو لطيف وما
اشبه ذلك والوجه الثاني انه قد حكي عن بعض العرب انه نقل الضمة
من البا الى الحا كما قال الشاعر فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحُبّ بها
مقتولة حين تقتل فدل على ان اصله فعُل فان قيل فلم جعلوهما بمنزلة كلمة
واحدة قيل انما جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة طلبا للتخفيف على ما جرت به
عاداتهم في كلامهم فان قيل فلم ركّبوه مع المذكر المفرد دون المؤنث
والمثنى والمجموع قيل لان المفرد المذكر هو الاصل والتانيث والتثنيه والجمع
كلها فرع عليه وهي اثقل فلما ارادوا التركيب كان تركيبه مع الاصل
الذي هو الاخف اولى من تركيبه مع الفرع الذي هو الاثقل فان قيل
فلم كانت حبذا في التثنيه والجمع والتانيث على لفظ واحد نحو حبذا

الزيدان

الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند لانها جرت في كلامهم مجرى
المثل والامثال لا تتغير بل تلزم شيئا واحدا وطريقة واحدة فان قيل فما
الغالب على الاسمية او الفعلية قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
اكثر النحويين في ذلك الى ان المغلب عليها الاسمية وذلك لان الاسم
اقوى من الفعل فلما ركب احدهما مع الاخر كان المغلّب الاقوى
الذي هو الاسم دون الاضعف الذي هو الفعل وذهب بعض النحويين
الى ان المغلب عليها الفعلية لان الجزء الاول منها فعل فغلب عليها
الفعلية لان القوة للجزء الاول وذهب اخرون الى انها لا يغلب عليها
الاسمية ولا الفعلية بل هي جملة مركبة من فعل ماض واسم هو فاعل فلا
يغلب احدهما على الاخر فان قيل فلم ذا يرتفع المعرفه بعد نحو حبذا زيد
قيل بخمسة اوجه الوجه الاول ان تجعل حبذا مبتدا وزيد خبره والوجه
الثاني ان تجعل ذا مرفوعا بحب ارتفاع الفاعل بفعله وتجعل زيدا بدلا
بدلا منه والوجه الثالث ان تجعل زيدا خبر مبتدا محذوف كانه لما قيل
حبذا قيل من هو اي هو زيد والوجه الرابع ان تجعل زيدا مبتدا وحبذا
خبره والوجه الخامس ان تكون ذا زائده فيرتفع زيد بحب لانه فاعل

مبحث التعجب

وهو اضعف الاوجه فان قيل فعلى ماذا ينتصب النكرة بعده قيل ينتصب
ينتصب النكرة بعده على التمييز الا ترى انك اذا قلت حبذا زيد رجلاً
وحبذا عمرو راكباً يحسن فيه تقدير من كانك قلت من رجل ومن راكب
كما قال الشاعر يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا
وذهب بعض النحويين الى انه اذا كان الاسم غير مشتق نحو حبذا زيد
رجلاً كان منصوبا على التمييز وان كان مشتقا نحو حبذا عمرو راكباً
كان منصوبا على الحال فاعرفه ان شاء الله باب التعجب ان قال قائل
لم زيدت ما في التعجب نحو ما احسن زيدا دون غيرها قيل لان
ما في غاية الابهام والشي اذا كان مبهما كان اعظم في النفوس
لاحتماله امورا كثيرة فلهذا كانت زيادة ما في التعجب اولى من غيرها
فان قيل فما معناها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه
واكثر البصريين الى انها بمعنى شي وهو في موضع رفع بالابتداء
واحسن خبره وتقديره شي احسن زيدا وذهب بعض النحويين من
البصريين الى انها بمعنى الذي وهو في موضع رفع بالابتداء
واحسن صلته وخبره محذوف وتقديره الذي احسن زيدا شي وما
ذهب

ذهب اليه سيبويه والاكثر اولى لان الكلام على قولهم مستقبل
بنفسه لا يفتقر الى تقدير شي وعلى القول الاخر يفتقر الى تقدير شي واذا
كان الكلام مستقبلا بنفسه مستغنيا عن تقديره كان اولى مما يفتقر
الى تقدير فان قيل هل احسن فعل او اسم قيل اختلف النحويون في ذلك
فذهب البصريون الى انه فعل ماضي واستدلوا على ذلك من ثلثة
اوجه الوجه الاول انهم قالوا الدليل على انه فعل انه اذا اتصل بها الضمير
الضمير فان نون الوقاية تصحبه نحو ما احسنني وما اشبه ذلك وهذه
وهذه النون انما تصحب ياء الضمير في الفعل خاصة لتقيه من الكسر
الا ترى انك تقول اكرمني واعطاني وما اشبه ذلك ولو قلت
في غلامي وصاحبي غلامني وصاحبني لم يجز فلما دخلت هاهنا
النون عليه دل على انه فعل والوجه الثاني انهم قالوا الدليل على انها فعل
انه ينصب المعارف والنكرات وافعل انما ينصب اذا كان اسما انما ينصب
النكرات خاصة على التمييز نحو هو اكثر منك علما واكبر سنا وما اشبه ذلك
فلما نصب هاهنا المعارف دل على انه فعل والوجه الثالث انهم قالوا
الدليل على انه فعل ماضي انه مفتوح الاخر ولم يكن فعلا مستقرا فلما

لما كان لبنائه على الفتح وجه اذ لو كان اسما لكان يجب ان يكون مرفوعا
لوقوعه خبرا لما بالاجماع فلما وجب ان يكون مفتوحا دل على انه فعل
وذهب الكوفيون الى انه اسم واستدلوا على ذلك من ثلثة اوجه
الوجه الاول انهم قالوا الدليل على انه اسم انه لا يتصرف ولو كان
فعلا لكان يجب ان يكون متصرفا لان التصرف من خصائص الافعال
الافعال فلما لم يتصرف دل على انه ليس بفعل فوجب ان يلحق
بالاسماء والوجه الثاني انهم قالوا الدليل على انه اسم انه يدخله التصغير
التصغير والتصغير من خصائص الاسماء قال الشاعر يا ما اميلح غزلانا
شدن لنا من هالائكن الضال والسمر والوجه الثالث انهم من هؤليائي
قالوا الدليل على انه اسم يصح نحو ما اقومه وما ابيعه كما يصح الاسم
نحو هذا اقوم منك وابيع منك ولو انه فعل لوجب ان يعتل نحو
اقام واباع في نحو اباع الشيء اذا عرضه للبيع فلما لم يعتل وصح كالا
كالاسماء مع ما دخله من الجمود والتصغير دل على انه اسم والصحيح ما
ما ذهب اليه البصريون واما ما استدل به الكوفيون ففاسد
اما قولهم انه لا يتصرف فلا حجة لهم فيه على انا اجمعنا على ان عسى
وليس

وليس فعلان ومع هذا انهما لا يتصرفان فكذلك هاهنا وانما لم يتصرف
فعل التعجب لوجهين احدهما انهم لما لم يصوغوا للتعجب حرفا يدل عليه جعلوا
جعلوا له صيغة لا تختلف لتكون دالة على المعنى الذي ارادوه وانه متضمن
معنى ليس في اصله والوجه الثاني انما لم يتصرف لان الفعل المضارع للحال
والاستقبال والتعجب انما يكون مما هو موجود في الحال او كان فيما مضى
ولا يكون التعجب مما لم يقع فلما كان المضارع يصلح للحال والاستقبال كرهوا
ان يصرفوه الى صيغة تحتمل الاستقبال الذي لا يقع التعجب منه واما قولهم
انه يدخله التصغير وهو من خصائص الاسماء قلنا الجواب عنه من
ثلثة اوجه الوجه الاول ان التصغير هاهنا لفظي والمراد به تصغير المصدر
لا تصغير الفعل لان هذا الفعل منع من التصرف والفعل متى منع التصرف
لا يؤكد بذكر المصدر فلما ارادوا تصغير المصدر صغروه بتصغير فعله لانه
يقوم مقامه ويدل عليه فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل والوجه
الثاني ان التصغير انما حسن في فعل التعجب لانه لما لزم طريقة واحدة
اشبه الاسماء فدخله بعض احكامها والشيء اذا اشبه الشيء من وجه
لا يخرج بذلك عن اصله كما ان اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ولم

يخرج بذلك عن كونه اسما والفعل محمول على الاسم في الاعراب و
ولم يخرج عن كونه فعلا فكذلك هاهنا والوجه الثالث انما دخله
التصغير حملا على افعل التفضيل الذي للتفضيل والمبالغة لاشترا
لاشتراك اللفظين في ذلك الا ترى انك لا تقول ما احسن
زيدا الا لمن بلغ الغاية في الحسن كما لا تقول زيد احسن القوم
الا لمن كان افضلهم في الحسن فلهذه المشابهة بينهما جاز التصغير
في قوله يا اميلح غزلانا كما تقول غزلانك اميلح الغزلان وما
اشبه ذلك والذي يدل على اعتبار هذه المشابهة بينهما انهم
حملوا افعل منك وهو افعل القوم على قولهم ما افعله فجاز فيهما ما جاز فيه
وامتنع فيهما ما امتنع فيه فلم يقولوا هو اعور منك ولا اعور القوم
لانهم لم يقولوا ما اعوره وقالوا هو اقبح عورا منك واقبح القوم عو
عورا كما قالوا ما اقبح عوره وكذلك لم يقولوا هو احسن منك حسنا
فهو كذا كما لم يقولوا ما احسن زيدا حسنا فلما كانت بينهما هذه المشابهة
دخله التصغير حملا على افعل الذي للتفضيل والمبالغة واما قولهم انه
يصحح كما يصح الاسم فلهذا التصحيح حصل له من حيث حصل التصغير وذلك

نحمله

نحمله على باب الذي للمفاضلة ولانه اشبه الاسماء لانه لزم طريقة
واحدة فلما اشبه الاسم من هذين الوجهين وجب ان يصحح
كما يصح الاسم وشبهه للاسم من هذين الوجهين لا يخرجه كونه فعلا
كما ان ما لا ينصرف اشبه الفعل من وجهين ولم يخرجه ذلك عن كونه اسما
فلذلك هاهنا هذا الفعل وان اشبه الاسم من وجهين لا يخرجه ذلك
عن كونه فعلا على ان تصحيحه غير مستنكر فان كثيرا من الافعال
المتصرفة قد جاءت مصححة كقولهم اغيلت المرأة واستنوق الجمل وا
واستتيست الشاة واستحوذ عليهم الشيطان قال الله تعالى استحوذ عليهم الشيطان
الشيطان فانساهم ذكر الله وهذا كثير في كلامهم والذي يدل على
ان تصحيحه لا يدل على كونه اسما ان افعل مصححا على كونه فعلا بالاجماع
نحو اقيم وابيع به فكما ان التصحيح في افعل به لا يخرجه عن كونه فعلا فكذلك
التصحيح فيما افعله لا يخرجه عن كونه فعلا وقد ذكرنا هذه المسألة مستوفاة
في المسائل الخلافية فان قيل فلم كان فعل التعجب منقولا من الثلاثي دون
غيره قيل لوجهين احدهما ان الافعال على ضربين ثلاثي ورباعي فجاز
نقل الثلاثي الى الرباعي لانك تنقل من اصل الى اصل ولم يجز نقل الرباعي

الى الخماسي لانك تنقله من اصل الى غير اصل لان الخماسي ليس باصل
والوجه الثاني ان الثلاثي اخف من غيره فلما كان اخف من
غيره احتمل الزيادة الهمزة واما ما زاد على الثلاثي فهو ثقيل فلم يحتمل
الزيادة فان قيل فلم كانت الهمزة اولى بالزيادة قيل لان الاصل
في الزيادة حروف اللين وهي الواو والياء والالف فاقاموا الهمزة مقام
الالف لانها قريبة من الالف وانما اقاموها مقام الالف لان الالف لا
يتصور الابتدا لانها لا تكون الا ساكنة والابتدا بالساكن محال وكان
تقدير زيادة الالف هاهنا اولى لانها اخف العلة وقد كثرت
زيادتها في هذا النحو نحو ابيض واسود وما اشبه ذلك فان
قيل بما ينتصب الاسم في قولهم ما احسن زيدا قيل ينتصب لانه مفعول
احسن لان احسن لما نقل بالهمزة صار متعديا ان كان لازما فتعدى
الى زيد وصار زيد منصوبا بوقوع الفعل عليه فان قيل فلم لا
يشتق فعل التعجب من الالوان والخلق قيل لوجهين احدهما ان الاصل
ان الاصل في افعالها ان تستعمل على اكثر من ثلثة احرف وما زاد
على ثلثة احرف لا يبنى فعل التعجب والوجه الثاني ان هذه الاشياء
لما

لما كانت ثابتة في الشخص لا تكاد تتغير جرت مجرى اعضائه التي لا معنى
للافعال فيها كاليد والرجل وما اشبه ذلك فكما لا يجوز ان يقا
يقال ما ايداه ولا ما ارجله في اليد والرجل فكذلك لا يجوز ان يقال
ما احمره ولا ما اسوده فان كان المراد بقوله ما ايداه في اليد بمعنى النعمة
وما ارجله من الرجلة جاز وكذلك ان كان المراد بقوله من صفرة
البلادة لا من الحمرة وما اسوده من السواد لا من السواد كان جائزا
وانما جاز في هذه الاشيا لانها ليست بالوان ولا خلق فان قيل
ولم استعملوا لفظ الامر في التعجب نحو احسن بزيد وما اشبهه
قيل انما فعلوا ذلك الضرب من المبالغة في المدح فان قيل انما فعلوا
وما الدليل على انه ليس بفعل امر قيل الدليل على ذلك ان يكون
على صيغة واحدة في جميع الاحوال تقول يا رجل احسن بزيد ويا رجلان
احسن بزيد ويا رجال احسن بزيد ويا هند احسن بزيد ويا هندان
احسن بزيد ويا هندات احسن بزيد فيكون مع الواحد والاثنين
والجماعة والمؤنث على صيغة واحدة لانه لا ضمير فيه ولو كان امرا لكان
ينبغي ان يختلف فتقول في التثنية احسنا وفي الجمع احسنوا وفي جمع المؤنث

احسن فتاتي بضمير المونث الاثنين والجماعة والمونث فلما كان على صيغة
واحد دل على ان لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فان قيل فما موضع
الجار والمجرور في قولهم احسن بزيد قيل موضعه الرفع لانه فاعل
احسن لانه لما كان احسن فعلا والفعل لا بد له من فاعل جعل الجار
والمجرور في موضع رفع بانه فاعل كقوله تعالى وكفى بالله شهيدا
اي وكفى الله وليا وكفى شهيدا والباء زائدة وكذلك هاهنا
الباء زائدة لان الاصل في احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا
حسن ثم نقل الى لفظ الامر وزيد الباء عليه فان قيل فلم زيدت
الباء قيل لوجهين احدهما انه لما كان لفظ فعل التعجب لفظ الامر زادوا
الباء فرقا بين لفظ الامر الذي للتعجب ولفظ الامر الذي اريد به التعجب
التعجب والوجه الثاني انه لما كان معنى الكلام يا احسن اتيت بزيد
بزيد ادخلوا الباء لان اتيت يتعدى بحرف الجر فلذلك دخلوا
الباء وذهب بعض النحويين الى ان الجار والمجرور في موضع نصب
لانه يقدر في الفعل ضميرا هو الفاعل كما يقدر فيما احسن زيدا فاذا
قدرنا هاهنا في الفعل ضميرا هو الفاعل وقع الجار والمجرور في
موضع

موضع المفعول فكانا في موضع نصب والذي عليه الاكثر النحويين
هو الاول وكان الاول هو الاولى لان الكلام اذا كان مستقلا بنفسه
من غير اضمار وكان اولى ما يفتقر الى اضمار ثم حمل احسن بزيد على
على ما احسن زيدا في تقدير الاضمار لا يستقيم لان احسن انما
اضمر فيه لتقدم ما عليه لان ما مبتدا واحسن خبره ولا بد فيه من
ضمير يرجع الى المبتدا بخلاف احسن بزيد فانه لم يتقدمه ما يوجب
مبحث عسى
تقدير الضمير فبان الفرق بينهما فاعرفه ان شاء الله تعالى باب عسى
ان قال قائل ما عسى في الكلام قيل فعل ماض من افعال المقاربة
لا يتصرف وقد يحكى عن ابن السراج انه حرف وهو قول شاذ لا يعول
يقاس عليه والصحيح والدليل على ذلك انه تتصل به تاء الضمير والفه
وواوه نحو عسيت وعسينا وعسيتم قال الله تعالى فهل عسيتم ان
ان توليتم فلما دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل نحو قمت وقمنا
وقاما وقاموا وقمتم دل على انه فعل وكذلك ايضا تلحقه تاء
التانيث الساكنة التي تختص بالفعل نحو عست المراة كما تقول قامت
قامت وقعدت فدل على انه فعل فان قيل فلم لا يتصرف قيل لا

لانه اشبه الحرف لانه لما كان فيه معنى الطمع اشبه لعل ولعل حرف
لا يتصرف فكذلك ما اشبهه فان قيل ماذا تعمل عسى قيل ترفع الاسم
وتنصب الخبر ككان الا ان خبرها لا يكون الا مع ان والفعل المستقبل
نحو عسى زيد ان يقوم فان قيل فلم دخلت في خبرها ان قيل لان عسى
وضعت لمقاربة الاستقبال واذا دخلت على الفعل المضارع اخلصته
اخلصته للاستقبال فلما كانت عسى موضوعة لمقاربة الاستقبال
وان تخلص الفعل للاستقبال الزموا الفعل الذي وضع لمقاربة
الاستقبال ان التي هي علم للاستقبال فان قيل وما الدليل على ان
موضع ان وصلتها النصب قيل لان معنى عسى زيد ان يقوم قارب
زيد القيام والذي يدل على ذلك قولهم عسى الغوير ابؤسا وكان
القياس ان يقال عسى الغوير ان ييأس الا انهم رجعوا الى الاصل المتروك
فقالوا عسى الغوير ابؤسا فنصبوه بعسى الا انهم اجروها مجرى قارب
فكانه قيل قارب الغوير ابؤسا وهو جمع بأس او بؤس فان قيل فلم
حذفوا ان من خبرها في بعض اشعارهم قيل انما حذفوها في بعض
الاشعار لاجل الاضطرار تشبيها لها بكاد فان كاد من افعال

المقاربة

المقاربة كما ان عسى من افعال المقاربة فلما ثبت الشبه بينهما
جاز ان تحمل عليها في حذف ان من خبرها في نحو قول الشاعر
عسى الغم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وكما ان
عسى تشبه بكاد في حذف ان معها فكذلك كاد تشبه بعسى في اثباتها
اثباتها معها قال الشاعر قد كاد من طول البلى ان يمصحا فاثبت
ان مع كاد وان كان الاختيار حملا على عسى فدل على وجود المشابهة
بينهما فان قيل ولم كان الاختيار مع كاد حذف ان وهي كعسى في
في المقاربة قيل لانهما وان اشتركا في الدلالة على المقاربة الا ان كاد
ابلغ في تقريب الشيء من الحال وعسى اذهب في الاستقبال الا ترى
انك لو قلت كاد زيد يذهب بعد عام لم يجز لان كاد توجب ان
يكون شديد القرب من الحال ولو قلت عسى الله ان يدخلني الجنة
برحمته لكان جائزا وان لم يكن شديد القرب من الحال فلما كانت كاد
ابلغ في تقريب الشيء من الحال حذف معها ان التي هي علم الاستقبال
فان قيل فما موضع ان مع صلتها في نحو عسى ان يخرج زيد قيل موضعه
مع صلته الرفع بانه فاعل كما كان زيد مرفوعا بانه فاعل في نحو عسى زيد

ان يخرج فان قيل وهل يجوز ان تحذف ان اذا كانت مع صلتها
في موضع رفع قيل لا يجوز ذلك لانه من شرط الفاعل ان يكون
اسماً لفظاً ومعناً واذا قلت عسى يخرج زيد فقد جعلت الفعل
فاعلاً والفعل لا يكون فاعلاً ولان الفاعل مخبر عنه والاخبار
انما يكون عن الاسم لا عن الفعل بل ان جعل زيد في نحو عسى
يخرج زيد فاعل عسى وجعل يخرج في موضع الخبر جازت المسئلة
لان المفعول لا يبلغ في اقتضاء الاسمية مبلغ الفاعل الا
ترى انه لو يقوم مقام المفعول ما ليس باسم نحو ظننت
زيداً قام ابوه فقام جملة فعلية وقد قامت مقام المفعول
الثاني لظننت واما الفاعل فلا يجوز ان يقع قط الا اسما
لفظاً او معناً لما بينا فاعرفه ان شاء الله تعالى باب كان

بحث كان واخواتها

واخواتها ان قال قائل اي شي كان واخواتها من الكلم
قيل افعال وذهب بعض النحويين الى انها حروف
وليست افعالاً لانها لا تدل على المصدر ولو كانت افعالاً
لكان ينبغي ان تدل على المصدر فلما لم تدل على المصدر
دل

دل على انها ليست افعالاً والصحيح انها افعال وهو مذهب الاكثرين
والدليل على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول انها تلحقها تاء
الضمير والفه وواوه نحو كنت وكانا وكانوا كما تقول قمت وقاما
وقاموا وما اشبه ذلك والوجه الثاني انه يلحقها تاء التانيث
الساكنة نحو كانت المرأة كما تقول قامت المرأة وهذه التاء تختص
بالافعال والوجه الثالث انها تتصرف نحو كان يكون وصار يصير
واصبح يصبح وامسى يمسي وكذلك سائر ما عدا ليس وانما لم يدخلها
ما التصرف لانها اشبهت ما لانها تنفي الحال كما ان ما تنفي الحال وهذا
يجري ما مجرى ليس في لغة اهل الحجاز فلما اشبهت ما وهي حرف لا تتصرف
وجب ان لا تتصرف واما قولهم انها لا تدل على المصدر قلنا هذا
انما يكون في الافعال الحقيقية وهذه افعال غير حقيقية ولهذا المعنى
تسمى افعال العبارة فما ذكرناه يدل على انها افعال وما ذكروه
يدل على انها غير حقيقية فقد علمنا بمقتضى الدليلين لانهم قد جعلوا هذا الكسر
والزموا الخبر عوضاً عن دلالتها على المصدر واذا وجد الخبر بلزوم
الخبر عوضاً عن المصدر كان في حكم الموجود الثابت فان قيل فلم

اوجه

قسم كان واخواتها قبل اما كان فتنقسم على خمسة اقسام الوجه

الاول انها تكون ناقصة فتدل على الزمان المجرد عن الحدث

نحو كان زيد قائما ويلزم الخبر كما بينا والوجه الثاني انها تكون

تامة فتدل على الزمان والحدث كغيرها من الافعال الحقيقية فلا

تفتقر الى خبر نحو كان زيد وهو حدث ووقع قال الله تع الا ان

تكون تجارة وقال الله تعالى وان تك حسنة يضاعفها على قراءة

من قرا بالرفع وقال الله تعالى كيف من كان في المهد صبيا اي

وجد وحدث وصبيا منصوب على الحال ولا يجوز ان تكون

هاهنا ناقصة لانه الاختصاص لعيسى في ذلك لان كل قد

كان في المهد صبيا ولا عجب في تكلم من فيما مضى في حال الصبي

وانما العجب في تكليم من هو موجود في المهد في حال الصبي فدل

على انها هاهنا بمعنى وجد وحدث وعلى هذا قولهم انا مذ كنت

صديقك اي وجدت قال الشاعر فدي لبني ذهل بن شيبان

ناقتي اذا كان يوم ذو كواكب اشهب اي حدث يوم

وقال الاخر اذا كان الشتاء فادفئوني فان الشيخ يهدمه الشتاء

اي

اي حدث الشتاء والوجه الثالث ان يجعل فيها ضمير الشان والحديث

فتكون الجملة خبرها نحو كان زيد قائم اي كان الشان والحديث زيد

قائم قال الشاعر اذا مت كان الناس نصفان شامت واخر مثني

بالذي كنت اصنع اي كان الشان والحديث الناس نصفان والوجه

الرابع ان تكون زائدة غير عاملة نحو كان زيد قائم اي زيد قائم

قال الشاعر سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب اي على

المسومة وقال الشاعر فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

والوجه الخامس ان تكون بمعنى صار قال الله تعالى وكان من الكافرين

وكان من المغرقين اي صار وعلى هذا حمله بعضهم قوله تعالى

كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي صار وقال الشاعر تيها قفر

والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت بيوضها

واما صار فتستعمل ناقصة وتامة فاما الناقصة فتدل ايضا على الزمان

المجرد عن الحدث وتفتقر الى الخبر نحو صار زيد عالما مثل كان اذا

كانت ناقصة واما التامة فتدل على الزمان والحدث ولا تفتقر الى

خبر نحو صار زيد الى عمرو مثل كان اذا كانت تامة وكذلك سائر اخواتها

اخواتها تستعمل ناقصة فان قيل فلم عملت هذه الافعال في شيئين
قيل لانها عبارة تمكن بالجمل دون المفردات فلما اقتضت شيئين وجب
وجب ان تعمل فيهما فان قيل فلم رفعت الاسم ونصبت الخبر قيل
تشبيها بالافعال الحقيقية فرفعت الاسم تشبيها بالفاعل ونصبت الخبر
تشبيها بالمفعول فان قيل فهل يجوز تقديم اخبارها على اسمها قيل
نعم يجوز تقديم احـ اخبارها على اسمها وانما جاز ذلك لانها كانت
كانت اخبارها مشبهة واسمائها مشبهة بالفاعل والمفعول يجوز
تقديمه على الفاعل فكذلك ما كان مشبها به فان قيل فهل يجوز
تقديم اخبارها على انفسها قيل يجوز ذلك فيما لم يكن في اوله ما
نحو قائما كان زيد وانما جاز ذلك لانه لما كان مشبها بالمفعول
والعامل فيه متصرف جاز تقديمه عليه كالمفعول نحو عمرو ضرب
زيد فان قيل فلم لم يجز تقديم اسمائها عليها انفسها كما يجوز
تقديم اخبارها عليها قيل انما لم يجز تقديم اسمائها عليها لان تقديم
اسمائها مشبهة بالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل فكذلك
فكذلك ما كان مشبها به وجاز تقديم اخبارها لانها مشبهة
بالمفعول

بالمفعول والمفعول يجوز تقديمه على الفعل كما بينا فان قيل فلم لم يجز تقديم
تقديم خبر ما في اوله ما عليه قيل لان ما في اوله ما عدا ما دام النفي والنفي
له صدر الكلام كالاستفهام فكما ان الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما
قبله نحو امرا اضرب فكذلك النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو قائما
ما زال زيد وقد ذهب بعض النحويين الى انه يجوز تقديم
خبر ما زال عليها وذلك لان ما للنفي وزال فيها معنى النفي والنفي
اذا دخل على النفي صار ايجابا فاذا صار ايجابا صار قولك ما زال
زيد قائما بمنزلة كان زيد قائما وكما يجوز ان تقول قائما كان
زيد فكذلك يجوز ان تقول قائما ما زال زيد واجمعوا على
انه لا يجوز تقديم خبر دام وذلك لان ما فيها معنى مع الفعل بمنزلة
بمنزلة المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه فان قيل فهل يجوز
يجوز تقديم خبر ليس عليها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
الكوفيون الى انه لا يجوز تقديم خبرها عليها وذهب اكثر البصريين
الى جوازه كما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم خبرها على
نفسها والاختيار عندي ما ذهب اليه الكوفيون لان ليس فعل

لا يتصرف والفعل انما يتصرف عمله اذا كان متصرفا في نفسه واذا لم
يكن متصرفا في نفسه لم يتصرف في عمله واما قولهم انه كان جاز تقديم
خبرها على اسمها لا يخرجه عن كونه متاخرا عنها وتقديم خبرها عليها
يوجب كونه متقدما عليها وليس من ضرورة ان يعمل الفعل فيما
بعده يجب ان يعمل فيما قبله ثم نقول انما جاز تقديم خبرها
على اسمها لانها اضعف من كان لانها تتصرف ويجوز تقديم
خبرها عليها واقوى من ما لانها حرف ولا يجوز تقديم خبرها
على اسمها فجعل لها منزلة بين منزلتين فلم يجز تقديم خبرها على
نفسها لتنحط عن درجة كان وجوز تقديمه على اسمها لترتفع عن
درجة فان قيل لم جاز ما كان زيد الا قائما ولم يجز ما زال زيد
الا قائما قيل لان الا اذا ~~كانت~~ دخلت في الكلام ابطلت معنى
النفي واذا قلت ما كان زيد الا قائما صار التقدير كان زيد
قائما واذا قلت ما زال زيد الا قائما صار التقدير زال زيد
قائما وزال لا تستعمل الا بحرف النفي فاذا كان ادخال حرف
الاستثنى يوجب ابطال معنى النفي وكان يجوز استعمالها
حرف

حرف النفي وزال لا يجوز استعمالها الا بحرف النفي جاز ما كان
زيد الا قائما ولم يجز ما زال الا قائما فاما قول الشاعر حراجيج
ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا فالخبر
قوله على الخسف وتقديره ما تنفك عن الخسف الا ان تناخ او
نرمي بها بلدا قفرا فاعرفه ان شاء الله تعالى باب ما ان قال

بحث ما النافية

قائل لم عملت ما في لغة اهل الحجاز فرفعت الاسم ونصبت الخبر
قيل لان ما ~~اسهت~~ اشبهت ليس ووجه الشبه بينهما من
وجهين احدهما ان ما تنفي الحال كما ان ليس تنفي الحال والوجه
الثاني ان ما تدخل على المبتدا والخبر وتقوي هذه المشابهة بينهما
دخول البا في خبرها كما تدخل في خبر ليس فاذا ثبت انها قد اشبهت
ليس فوجب ان تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر وهي لغة
القران قال الله تعالى ما هذا بشرا وذهب الكوفيون الى ان
الخبر منصوب بحذف حرف الجر وهذا فاسد لان حذف حرف
الجر لا يوجب النصب لانه لو كان حذف الجر يوجب النصب لكان
ينبغي ان يكون ذلك في كل موضع ولا خلاف ان كثيرا من الاسما

الاسماء يحذف منها حرف الجر وتنصب بعد فه كقوله تعالى وكفى بالله
وليا وكفى بالله شهيدا ولو حذف حرف الجر لكان وكفى بالله وليا وكفى
الله شهيد بالرفع كقول الشاعر عميرة ودع ان تجهزت غاديا
كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا وكذلك قولك بحسبك زيد
وما جاءني من احد لو حذفت حرف الجر لقلت حسبك زيد وما
جاءني احد بالرفع فدل على ان حذف حرف الجر لا يوجب النصب
فان قيل فلم تعمل في لغة بني تميم قيل لان الحرف انما يعمل اذا كان مختصا
بالاسم كحرف الجر او بالفعل كحرف الجزم واذا كان يدخل على الاسم والفعل
كحرف العطف وما تدخل على الاسم والفعل الا ترى انك تقول ما زيد
قائم وما يقوم زيد فتدخل عليهما فلما كانت غير مختصة وجب ان
تكون غير عاملة فان قيل فلم دخلت الباء في خبرها نحو ما زيد بقائم
قيل لوجهين احدهما انها دخلت توكيدا للنفي والثاني ان تقدر
انها جوابا لمن قال ان زيدا لقائم فادخلت الباء في خبرها بازاء اللام
في خبر ان فان قيل فلم بطل عملها في لغة اهل الحجاز اذا فصلت بين
اسمها وخبرها بالا قيل لان ما انما عملت لانها شبيهة بليس من
جهة



جهة المعنى وهو النفي والا ابطل معنى النفي فتزول المشابهة واذا اتت
زالت المشابهة وجب ان لا تعمل فان قيل فلم ذا بطل عملها ايضا اذا
فصلت بينها وبين اسمها وخبرها بان الخفيفة قيل لان ما ضعيفة في العمل
لانها انما عملت لانها اشبهت فعلا لا يتصرف شبها ضعيفا لوجهين
من جهة المعنى فلما كان عملها مع الفعل ولهذا المعنى ايضا يبطل عملها
عملها ايضا اذا تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد لضعفها في
العمل فالزمت طريقة واحدة فاما قول الشاعر فاصبحوا قد اعاد
الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فمن النحويين من
قال هو منصوب على الحال لان التقدير فيه واذ ما بشر مثلهم فلما
قدم مثلهم الذي هو صفة النكره انتصب على الحال لانه صفة النكرة
النكرة اذا تقدمت انتصب على الحال كقول الشاعر لمية موحشا طلل
والتقدير فيه طلل موحش وكقول الشاعر الاخر والصالحات عليها
عليها مغلقا باب والتقدير باب مغلق الا انه قدم صفة النكرة
نصبها على الحال بل هو منصوب على الظرف لان قوله ما مثلهم بشر
في معنى فوقهم بشر ومنهم من حمله على الغلط لان هذا البيت للفرزدق

مبحث انّ واخواتها

للفرزدق وكان تميميا وليس من لغته اعمال ما سوا تقدّم الخبر
او تاخّر فلمّا استعمل لغة غيره غلط فظنّ انّها تعمل مع تقدّم الخبر كما انها
تعمل مع تاخّره فلم يكن من ذلك حجة ومنهم من قال انّها لغة لبعض
العرب وهي لغة قليلة لا يعتدّ بها فاعرفه ان شاء الله تعالى
باب انّ واخواتها ان قال قائل لم عملت هذه الاحرف قيل لانّها اسمها
اشبهت الفعل ووجه الشبه بينهما من خمسة اوجه الوجه الاوّل
انّها مبنيّة على الفتح كما انّ الفعل الماضي مبنيّ على الفتح والوجه الثاني
انّها على ثلاثة احرف كما انّ الفعل على ثلاثة احرف والوجه الثالث
انّها تلزم الاسماء كما انّ الفعل يلزم الاسماء والوجه الرابع
انّها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو انّني وليتني
ولكنّني وكانّني والوجه الخامس انّ فيها معاني الافعال
فمعنى انّ وانّ حقّقت ومعنى كانّ شبّهت ومعنى لكن استدركت
ومعنى ليت تمنّيت ومعنى لعلّ ترجّيت فلمّا اشبهت هذه الحروف
الفعل من هذه الاوجه وجب ان تعمل عمله وانّما عملت في شيئين لانّها
عن عبارة عن الجمل لا عن المفردات كما بيّنا فان قيل فلم نصبت الاسم

نصبت

نصبت الاسم ورفعت الخبر قيل لانّها لمّا اشبهت الفعل وهو يرفع
وينصب شبهت به فنصبت الاسم تشبيها بالمفعول ورفعت الخبر
تشبيها بالفاعل فان قيل فلم وجب تقديم المنصوب على المرفوع قيل
لوجهين احدهما انّ هذه الاحرف تشبه لفظا ومعنى فلو قدّم المرفوع
على المنصوب لم يعلم انّ حرف هل هو حرف او فعل فان قيل الافعال الاصل
تتصرّف والحروف لا تتصرّف قيل عدم التصرّف لا يدلّ على انّها حروف
لانّه قد توجد افعال لا تتصرّف وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل
التعجّب وحبّذا فلمّا كان كذلك يؤدّي الى الالتباس بالافعال وجب
تقديم المنصوب على المرفوع دفعا لهذا الالتباس والوجه الثاني انّ
هذه الحروف لمّا اشبهت الفعل الحقيقيّ لفظا ومعنى حملت عليه في العمل
فكانت فرعا عليه في العمل وتقديم المنصوب على المرفوع فرع فالزموا الفرع
للفرع ويخرّج على هذا فانّها ما اشبهت الفعل من جهة اللفظ وانّما
اشبهته من جهة المعنى ثمّ الفعل الذي اشبهته ليس فعلا حقيقيا
وفي فعليّته خلاف بخلاف هذه الحروف فانّها اشبهت الفعل الحقيقيّ من
من جهة المعنى واللفظ من خمسة الاوجه التي بيّناها فبان الفرق

بينهما وقد ذهب الكوفيون الى انّ وانّ واخواتها تنصب الاسم ولا ترفع
الخبر وانما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها لانها فرع على الفعل
فلا تعمل عمله لانّ الفرع ابدًا اضعف من الاصل فينبغي ان لا تعمل في الخبر
وهذا ليس بصحيح لانّ كونه فرعًا على الفعل في العمل لا يوجب ان لا يعمل عمله
فانّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ويعمل عمله على ما قد علمنا بمقتضى
كونه فرعًا فانا الزمناه طريقة واحدة واوجبنا فيه تقديم المنصوب
على المرفوع ولم يجوز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل لئلا يجري
مجرى الاصل فلما اوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع بانّ ضعف
هذه الحروف وانحطاطها عن رتبة الفعل فوقع الفرق بين الفرع
والاصل ثمّ لو كان الامر كما زعموا وهو باق على رفعه لكان الاسم
المبتدا اولى بذلك فلما وجب نصب المبتدا بها وجب رفع الخبر بها لانه
ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسماء النصب ولا يعمل الرفع فلما اده
ذهبوا اليه يؤدي الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة
وذلك لا يجوز فان قيل فلم جاز العطف على موضع انّ ولكنّ دون
سائر اخواتها قيل لانهما لم يغيرا معنى الابتداء بخلاف سائر الحروف
لانها

لانها غيّرت معنى الابتداء لانّ كانّ افادة معنى التشبيه وليت افادة
معنى التمني ولعلّ افادت معنى الترجي فان قيل فهل يجوز العطف
على الموضع قبل الخبر قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون
البصريون الى انه يجوز ذلك على الاطلاق وذلك انك
اذا قلت انك وزيد قائمان وجب ان يكون زيد مرفوعًا بالابتدا
ووجب ان يكون عاملًا في خبر زيد وتكون انّ عاملة في خبر الكاف وقد
اجتمعا معًا وذلك لا يجوز واما الكوفيون فاختلفوا فذهب الكسائي
الى انه يجوز ذلك على الاطلاق سوا تبين فيه عمل انّ او لم يتبين
نحو انّ زيدًا وعمرو قائمان وانك وبكر منطلقان وذهب الفرّا الى انه
لا يجوز ذلك الا فيما لا يتبين فيه عمل انّ فاستدلوا على ذلك بقوله تعالى
انّ الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى فعطف
الصابئين على موضع انّ قبل تمام الخبر وهو قوله تعالى من امن بالله واليوم
الاخر وانما حكي عن بعض العرب انه قال انك وزيد ذاهبان وقد ذكره
ذكره سيبويه في الكتاب والصحيح ما ذهب اليه البصريون وما
استدل به الكوفيون لا حجة لهم فيه من وجهين احدهما انا نقول

في الاصربه تقديم وتاخير والتقدير فيه فبها ان الذين امنوا
والذين هادوا من امن بالله واليوم الاخر فلا خوف عليهم ولا هم
يحزنون والصابئون والنصارى كذلك والوجه الثالث من ان
ان يجعل قوله من امن بالله واليوم الاخر خبرا للصابئين والنصارى
وتضمر للذين امنوا والذين هادوا خبرا مثل الذي اظهرت للصابئين
للصابئين والنصارى الا ترى انك تقول زيد وعمرو قائم فتجعل
فتجعل قائما خبرا للعمرو وتضمر لزيد خبرا اخر مثل الذي اظهرت لعمرو وان
شئت جعلته خبرا لزيد واضمرت لعمرو خبرا كما قال الشاعر الا
والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق وان شئت جعلته
اي بغاة خبر للثاني واضمرت للاول خبرا وان شئت جعلته خبرا
للاول واضمرت للثاني خبرا على ما بقينا واما قول بعض العرب
انك وزيد ذاهبان فقد ذكر سيبويه رضي الله عنه انه غلط
من بعض العرب وجعلته بمنزلة قول الشاعر بدا لي اني لست
لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
فقال سابق بالجر على العطف واذا كان المعطوف عليه منصوبا
لتوهم

بحث ظن واخواتها

بحث ظن واخواتها

لتوهم حرف الجر فيه وكذلك قول الاخر
فقال نائب بالجر بالعطف على مصطلحين بالجر لانه قد توهم ان
الباء في مصطلحين موجودة ثم عطف على مجرور او ان كان منصوبا
ولا خلاف ان هذا نادر لا يقاس عليه فكذلك هاهنا باب ظننت
واخواتها ان قال قائل على كم ضربا تستعمل هذه الافعال قيل
اما ظننت تستعمل على ثلاثة اوجه احدها بمعنى الشك وهو ترجيح
احدى الاحتمالين على الاخر والثاني بمعنى اليقين قال الله تعالى يظنون
يظنون انهم ملاقوا ربهم اي يوقنون وقال الله تعالى وظنوا انهم
مواقعوها وقال الشاعر فقلت لهم ظنوا بالفي مدجج سراتهم في الفارسي المسرد
وهذان يتعديان الى مفعولين والثالث بمعنى التهمة كقوله تعالى وما
هو على الغيب بظنين وقراءة من قرا بالظاء اي بمتهم وهذا يتعدى
الى مفعول واحد واما خلت وحسبت فتستعملان بمعنى الظن
واما زعمت فتستعمل بمعنى القول عن غير صحة قال الله تعالى زعم الذين كفروا
ان لن يبعثوا واما علمت فتستعمل على اصلها فتتعدى الى مفعولين وتستعمل بمعنى
عرفت فتتعدى الى مفعول واحد قال الله تعالى لا تعلمهم نحن نعلمهم واما رايت فتكون

من رؤية القلب فتتعدى الى مفعولين نحو رايت الله غالبًا وتكون
من رؤية البصر فتتعدى الى مفعول واحد نحو رايت زيدًا اي بصرت
زيدًا واما وجدت فتكون بمعنى علمت فتتعدى الى مفعولين نحو
وجدت زيدًا عالمًا وتكون بمعنى اصبت فتتعدى الى مفعول واحد
نحو وجدت الضالة وجدانًا وقد تكون لازمة نحو قولهم وجدت
في الحزن وجدًا ووجدت في المال وجدًا ووجدت في الغضب وجدًا وحكى
عن بعضهم قال قول الشاعر كل ذي صاحب بغيض على ضيق وجدان شديد
فان قيل فلم عملت هذه الافعال وليست مؤثرة في المفعول قيل لان
هذه عملت لان هذه الافعال وان لم تكن مؤثرة الا انها لها تعلقًا بما
عملت فيه الا ترى ان قولك ظننت يدل على الظن والظن يتعلق
بمظنون وكذلك سائرها ثم ليس التاثير شرطًا في عمل الفعل انما
شرط عمله ان يكون له تعلقًا بالمفعول فاذا تعلق بالمفعول تعدى
اليه سوى كان مؤثرًا او غير مؤثر الا ترى انك تقول ذكرت
زيدًا فتتعدى الى زيد وان لم يكن مؤثرًا الا انه لما كان له به تعلق
عمل لان ذكره يدل على الذكر والذكر لابد له من مذكور يتعدى اليه فكذ

فكذلك

فكذلك هاهنا فان قيل فلم تعدت الى مفعولين قيل لانها لما كانت تدخل
على المبتدا والخبر بعد استغنائها بالفاعل وكل واحد من المبتدا والخبر
لابد له من الاخر وجب ان تتعدى اليهما فان قيل فهل يجوز الاقتصار
فيها على الفعل والفاعل قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض
النحويين الى انه يجوز واستدلوا على ذلك بالمثل السائر وهو قولهم
من يسمع يخل فاقتصر على يخل وفيه ضمير الفاعل وذهب بعضهم النحويين
الى انه لا يجوز واستدلوا على ذلك من وجهين احدهما ان هذه
الافعال يجاب وايجاب به القسم كقوله تعالى وظنوا ما لهم به من محيص
فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه فكذلك لا يجوز
الاقتصار على هذه الافعال مع فاعلها ومع مفعولها والثاني انا نعلم
ان العاقل العاقل لا يخلو من ظن او شك فاذا قلت ظننت او علمت
او حسبت لم يكن فيه فائدة لانه لا يخلو عن ذلك فان قيل فهل يجوز
الاقتصار على احدى المفعولين قيل لا يجوز لان هذه الافعال دخلت
على المبتدا والخبر فكما ان المبتدا لابد له من الخبر والخبر لابد له من المبتدا
فكذلك لابد له من مفعول الاخر فان قيل فلم وجب اعمال هذه الافعال

اذا تقدمت وجاز الغاؤها اذا توسطت او تاخرت فيل انما وجب

وجب اعمالها اذا تقدمت لوجهين احدهما اذا تقدمت

فقد وقعت في اعلى مرتبتها فوجب اعمالها ولم يجز الغاؤها

والثاني انها اذا تقدمت دل ذلك على قوة العناية والغاؤها

يدل على اطراحها وقلة الاهتمام بها فلذلك لم يجز الالغاء مع التقديم

لان الشي لا يكون معتنا به مطرحا واما اذا توسطت او تاخرت

او تاخرت فانما جاز الغاؤها لان هذه الافعال لما كانت ضعيفة

في العمل وقد مضى الكلام على اليقين لم يغير الكلام عما اعتمد عليه

وجعلت في تعلقها بما قبلها بمنزلة الظرف فاذا قال زيد منطلق

ظننت فكانه قال زيد منطلق في ظني وكان قولك في ظني لا يعمل فيما

قبله فكذلك ما ينزل منزلته واما من اعمالها اذا تاخرت فقدرها

متقدمة في التقدير وان كانت متاخرة في اللفظ وجاز اوتوسعا غير

ان التوسط مع الاعمال احسن من الاعمال مع التاخير وذلك انها

اذا توسطت كانت متقدمة من وجه ومتاخرة من وجه لانها

متاخرة على احد الوجهين الجزئين متقدمة على الاخر ولا يتم احد

الى الجزئين

الى الجزئين الا بصاحبه فكانت متقدمة ومتاخرة من وجه

وجه فحسن اعمالها كما حسن في الغاؤها واذا تاخرت عن الجزئين

جميعا كانت متاخرة من كل وجه فكان الغاؤها احسن من

الاعمال لتاخرها وضعف عملها فاعرفه ان شاء الله تعالى باب الاغراء

بحث الاغراء

ان قال قائل لم اقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل قيل طلبا له

للتخفيف لان الاسماء والحروف اخف من الافعال فاستعملوها

بدلا عنها طلبا للتخفيف فان قيل فلم قيل في عليك وعندك ودونك

ودونك خاصة قيل لان الفعل انما يضمر اذا كان عليه دليل من

مشاهدة حال او غير ذلك ولما كانت على للاستعلاء والمستعلي

يشاهد من تحته وعند للحضرة ومن يحضرك تشاهده ودون

للقرب ومن يقرب بك تشاهده صار هذا بمنزلة مشاهدة حال

يدل عليه فلهذا اقيمت مقام الفعل فان قيل فلم خصوا به المخاطب

دون الغائب والمتكلم قيل لان المخاطب يقع الامر له بالفعل من غير لام

الامر نحو قم واذهب فلا يفتقر الى لام الامر واما الغائب فلا يقع الامر

له الا باللام نحو ليقم زيد ولا قم معه فيفتقر الى لام الامر فلما

اقاموها مقام الفعل كرهوا ان يستعملوها للغائب والمتكلم لانها
تصير قائمة مقام شيئين اللام والفعل ولم يكرهوا ذلك في المخاطب
لانه يقوم مقام شيء واحد وهو الفعل واما قوله صلى الله عليه وعلى
وعلى اصحابه ومن لم يستطع منكم النافلة فعليه الصوم فان له
وجهًا فانقاجان لان من كان بحضرته صلى الله عليه واله يستدل بامره
بامره صلى الله عليه واله وسلم على انه داخل في حكمه واما قول بعض
العرب عليه رجلًا ليسني فلا يقاس عليه لانه كالمثل فان قيل فهل يجوز
تقديم هذه الكلمات اولا قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون
البصريون الى انه يجوز تقديمها عليها لانها فرع على الفعل
في العمل فينبغي ان لا تتصرف تصرفه واما الكوفيون فذهبوا الى
جواز تقديم معمولها عليه واستدلوا على ذلك بقوله نعم كتاب الله
عليكم فنصب كتاب الله بعليكم واستدلوا ايضًا بقول الشاعر
يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا يثنون
خيرًا ويمجدونكا والتقدير دونك دلوي فدلوي في موضع نصب
بدونك فدل على جواز تقديم معمولها عليها والصحيح ما ذهب
اليه

البصريون واما ما استدل به الكوفيون فلا حجة لهم فيه لان
قوله نعم كتاب الله عليكم ليس منصوبًا بعليكم وانما هو منصوبًا
على المصدر بفعل مقدر وانما قدر هذا الفعل ولم يظهر بدلالة
ما تقدم عليه من قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم
الاية لان في ذلك دلالة على ان ذلك مكتوب عليهم فنصب كتاب
الله على المصدر كقوله تعم وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر
مر السحاب صنع الله فنصب صنع الله على المصدر بفعل مقدر
دل عليه ما قبله وذلك قول الشاعر دابت الى ان يبيت الظل بعد
ما تقاصر حتى صار في لا انضح وضيف المطايا ثم قلت لصحبتي
ولم ينزلوا ابردتم فتروحوا فنصب وضيف بفعل دل عليه
ما تقدم واما البيت الذي انشده فلا حجة لهم فيه من وجهين
احدهما ان قوله دلوي دونك في موضع رفع بانه خبر مقدم
مبتدأ مقدم والتقدير فيه هذا دلوي دونك والثاني انا نسلم
انه في موضع نصب ولكن باضمار فعل والتقدير فيه حذف
دلوي دونك ودونك تفسير لذلك الفعل المقدر فلما فه

مبحث التحذير

فاعرفه ان شاء الله تعـ باب التحذير ان قال قائل ما وجه
التكرير اذا ارادوا التحذير في قولهم الاسد الاسد قيل لانهم ارادوا ان يجعلوا
احد الاسمين قائم مقام الفعل فان قيل فاي الاسمين اولى بان يقوم مقام
الفعل قيل اولى الاسمين بان يقوم مقام الفعل هو الاول لان الفعل يجب ان يكون
مقدما على الاسم الثاني لانه مفعول فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل
ينبغي ان يكون مقدما على الاسم الثاني لانه مفعول فان قيل فلم انتصب قولهم
اياك والشر قيل لان التقدير فيه اياك احذر فاياك منصوب باحذر والشر
معطوف عليه وقيل اصله اياك احذر من الشر فوضع الجار والمجرور والنصب فلما حذفوا
حرف الجار صار النصب فيما بعده فان قيل فلم قدروا الفعل بعد اياك ولم
يقدروه قبله قيل لان اياك ظمير المنصوب المنفصل فلا يجوز ان يقدر الفعل
قبله لانك لو اتيت به قبله لم يجز ان تاتي به بلفظه لانك تقدر على
ظمير المنصوب المتصل وهو الكاف الا ترى انك لو قلت ضربت اياك لم
يجز لانك تقدر على ان تقول ضربتك فاما قول الشاعر اليك حتى بلغت اياكا
فشاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم لم يستعملوا لفظ الفعل مع اياك كما استعملوه
مع غيره قيل انما خصت اياك بهذا لانها لا تكون الا في موضع نصب لانها

ظمير

مبحث المصدر

ظمير المنصوب المنفصل فصار بينه لفظه تدل على كونه مفعولا
فلم يستعملوا معه لفظ الفعل بخلاف غيره من الاسماء فانه يجوز
ان يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذ ليس في بنيته لفظ ما يدل
على كونه مفعولا فاستعملوا فيه لفظ الفعل فاعرفه ان شاء الله تعالى
باب المصدر ان قال قائل لم كان المصدر منصوبا قيل لوقوع
الفعل عليه وهو المفعول المطلق حقيقة فان قيل الفعل مشتق من المصدر
او المصدر مشتق من الفعل قيل اختلف النحويون في ذلك
فذهب البصريون الى ان الفعل مشتق من المصدر واستدلوا
على ذلك من سبعة اوجه الوجه الاول انه سمي مصدرا لان
المصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الابل فلما سمي مصدرا دل
على انه قد صدر عنه الفعل والوجه الثاني ان المصدر يدل على
زمان المطلق والفعل يدل على زمان معين وكما ان المطلق
اصل للمقيد فكذلك المصدر اصل للفعل والوجه الثالث ان الفعل
يدل على شيئين والمصدر يدل على شيء واحد وكما ان الواحد اصل
قبل الاثنين فكذلك يجب ان يكون المصدر قبل الفعل والوجه الرابع

ان المصدر اسم ويستغني عن الفعل والفعل لا بدّ له من الاسم
وما يكون مفتقرا الى غيره ولا يقوم بنفسه اولى بان يكون
فرعا مما لا يكون مفتقرا الى غيره والوجه الخامس ان المصدر
لو كان مشتقا من الفعل لوجب ان يدلّ على ما في الفعل
من الحدث والزمان ومعنى ثالث كما اسماء الفاعلين والمفعولين
على الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول به فلمّا لم يكن المصدر كذلك
دلّ على انّه ليس مشتقا من الفعل والوجه السادس انّ المصدر لو
كان مشتقا من الفعل لوجب ان يجري على سنن واحد ولم يختلف
كما تختلف اسماء الفاعلين والمفعولين فلمّا اختلف المصدر اختلاف
سائر الاجناس دلّ على انّ الفعل مشتق منه والوجه السابع انّ
الفعل يتضمن المصدر معنى والمصدر لا يتضمن الفعل الا ترى
انّ ضرب يدلّ على ما يدلّ عليه الضرب والضرب لا يدلّ على ما يدلّ عليه
ضرب واذا كان كذلك دلّ على انّ المصدر اصل والفعل فرع وصار
هذا كما تقول في الاواني المصوغة من الفضة فانها فرع عليها
وماخوذة منها وفيها زيادة ليست في الفضة فدلّ على انّ الفعل
ماخوذ

ماخوذ من المصدر كما كانت الاواني ماخوذة من الفضة فكذلك
هاهنا واما الكوفيون فذهبوا الى انّ المصدر ماخوذ من الفعل
واستدلوا على ذلك من ثلاثة اوجه الوجه الاول انّ المصدر
يعتلّ لاعتلال الفعل ويصح لصحته تقول قمت قياما فيعتلّ المصدر
لاعتلال الفعل وتقول قاوم قواما فيصح المصدر لصحة الفعل
فدلّ على انه فرع والوجه الثاني انّ الفعل يعمل في المصدر ولا شك
انّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول والوجه الثالث انّ المصدر
يذكر توكيدا للفعل ولا شك انّ رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد
فدلّ على انّ المصدر ماخوذ من الفعل والصحيح ما ذهب اليه
البصريون واما ما استدلّ به الكوفيون ففاسد اما قولهم انه
يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله فكذلك انما يصح لصحة
الفعل ويعتلّ لاعتلاله طلبا للتشاكل ليجري الباب على سنن واحد
لئلا يختلف طرق تصاريف الكلم وهذا لا يدلّ على الاصل والفرع
والفرع الا ترى انهم قالوا يعد والاصل يوعد فحذفوا الواو
لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا اعد ونعد وتعد فحذفوا الواو

وان لم تقع بين ياء وكسرة حملًا على يعل لئلا تختلف طرق تصاريف
الكلمة وكذلك قالوا اكرم والاصل فيه اأكرم الّا انهم حذفوا احدى
الهمزتين استثقالًا لاجتماعهما ثم قالوا انكرم وتكرم
ويكرم فحذفوا الهمزة وان لم تجتمع همزتان حملًا على اكرم ليجري
الباب على سنن واحد فكذلك هاهنا واما قولهم
ان الفعل يعمل في المصدر فنقول هذا لا يدل على انه اصل
له فانا اجمعنا على ان الحروف تعمل في الاسماء والافعال ولا
شك ان الحروف ليست باصل للاسماء والافعال فكذلك
هاهنا واما قولهم ان المصدر يذكر توكيدا للفعل فنقول هذا
لا يدل على انه فرع عليه الا ترى انك تقول جاءني زيد ورايت
زيدًا زيدًا ولا يدل هذا على ان زيد الثاني فرع على الاول
فكذلك هاهنا وقد بينا هذا مستوفا في المسائل الخلافية
فان قيل فلم كان قولهم سرت اشد السير منصوبًا على
المصدر قيل لان افعل لا يضاف الا الى ما هو بعض له وقد
اضيف الى المصدر الذي هو السير فلما اضيف الى المصدر

كان

كان مصدرًا فانتصب انتصاب المصادر كلها
فان قيل فعلى ماذا ينتصب قولهم قعد القرفصاء ونحوه قيل ينتصب على المصدر
بالفعل الذي قبله لان القرفصاء لما كانت نوعًا من القعود والفعل الذي
هو قعد يتعدى الى جنس القعود الذي يشتمل على القرفصاء وغيرها
تعدى الى القرفصاء التي هي نوع منه لانه اذا عمل في الجنس عمل في النوع
اذا كان داخلًا تحته هذا مذهب سيبويه وذهب ابو بكر بن
السراج الى انه صفة لمصدر محذوف والتقدير فيه قعد القعدة
القرفصاء الا انه لما حذف الموصوف واقام الصفة مقامه والاول
والذي عليه الاكثرون مذهب سيبويه لانه لا يفتقر الى تقدير موصوف
وما ذهب اليه ابن السراج يفتقر الى تقدير موصوف فلم يعرف انشاء
الله ثم باب المفعول فيه ان قال قائل ما المفعول فيه قيل هو هو
الظرف وهو كل اسم من اسماء الزمان والمكان يراد فيه معنى
في وذلك نحو صمت اليوم وقمت في الليلة وجلست في مكانك
وما اشبه ذلك فان قيل فلم سمي ظرفًا قيل لانه لما كان محلًا للافعال
للافعال سمي ظرفًا تشبيهًا بالاواني التي تحل الاشياء فيها ولهذا

مبحث المفعول فيه

سمى الكوفيون الظروف محال الحلول الاشياء فيها فان قيل فلم بنوا
الظروف لتضمنها معنى في الحرف قيل لان الظروف وان نابت عنه
تخلت عن الحرف الا انها لم تتضمن معناه والذي يدل على ذلك
انه يجوز اظهاره مع لفظها ولو كانت متضمنة للحرف لم يجز اظ
اظهاره لانه ترى ان متى واين وكيف لما تضمنت معنى همزة الاستفهام
لم يجز اظهار الهمزة معها فان جاز اظهاره ها هنا دل على انه
لم تتضمن معناه واذا لم يتضمن معناه وجب ان تكون معربة على
اصلها فان قيل فلم تعد الفعل اللازم الى جميع ظروف الزمان ولم
يتعد الى جميع ظروف المكان قيل لان الفعل يدل على جميع ظروف
الزمان بصيغته كما يدل على جميع ضروب المصادر وكما ان الفعل
يتعدى الى ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ظروف
الزمان واما ظروف المكان فلم يدل عليها الفعل بصيغته الا ترى
انك اذا قلت ضرب او سيضرب لم يدل على مكان دون مكان
كما تكون فيه دلالة على الزمان دون زمان فلما لم يدل الفعل على
ظرف المكان بصيغته صار الفعل اللازم منه بمنزلته من زيد

وعمرو

وعمرو وكما ان الفعل اللازم لا يتعدى بنفسه الى زيد وعمرو فكذلك
لا يتعدى الى ظرف المكان فان قيل فلم يتعدى الى الست الجهات
ونحوها من ظروف المكان قيل لانها اشبهت ظروف الزمان
من وجهين احدهما انها مبهمة غير محدودة الا ترى انك اذا قلت
خلف زيد كان غير محدود وكان هذا اللفظ مشتملا على جميع
ما يقابل ظهره الى ان تنقطع الارض وكذلك اذا قلت امام
زيد كان ايضا غير محدود وكان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما
يقابل وجهه الى ان تنقطع الارض كما انك اذا قلت قام دل
على كل زمان ماض من اول ما خلق الله الدنيا الى وقت حديثك
واذا قلت يقوم دل على كل زمان مستقبل والوجه الثاني ان
هذه الحروف لا تستقر على وجه واحد لان فوقا يصير تحتا
وتحتا يصير فوقا كما ان المستقبل يصير حاضرا والحاضر يصير
ماضيا فلما اشبهت ظروف الزمان تعدى الفعل اليها كما
يتعدى الى ظروف الزمان فان قيل فكيف قالوا زيد مني مقعد
الازار او مقعد القابلة ومناط الثريا وهما خطتان جنابتي انفها آنفها

يعني الحظيين اللذين يكتنفان انف الظبية وهي كلها مخصوصة
قيل الاصل فيها ان تستعمل بحرف الجر الا انهم حذفوا حرف الجر في هذه المواضع
اتساعا كقول الشاعر فلابغينكم قنا وعوارضا ولاقبلن الخيل
لابة ضرغد وكقول الاخر لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل
الطريق الثعلب اراد في الطريق ومن حقها ان تحفظ ولايقا
يقاس عليها واما قولهم دخلت البيت فذهب ابو عمر الجرمي
ان دخلت فعل متعد تعدى الى البيت فنصبه كقولك بنيت البيت
وما اشبه ذلك وذهب الاكثرون الى ان دخلت فعل لازم
كان الاصل فيه ان يستعمل معه حرف الجر الا انه حذف حرف الجر
اتساعا على ما بينا وهذا هو الصحيح والذي يدل عليه على ان دخلت
فعل لازم من وجهين احدهما ان مصدره يجي على فعول وهو
من مصادر الافعال اللازمة كقعد قعودا وجلس جلوسا وما
اشبه ذلك والثاني ان نظيره فعل لازم وهو غرت ونقيضه
فعل لازم وهو خرجت فيقتضي ان يكون لازما حملا على
نظيره ونقيضه فاعرفه ان شاء الله تعالى باب المفعول معه ان
قال

مبحث المفعول معه

قال قائل ما العامل النصب في المفعول معه قيل اختلف النحويون في
ذلك فذهب البصريون الى ان العامل فيه هو الفعل وذلك ان
الاصل في نحو قولهم استوى الماء والخشبة اي مع الخشبة الا
انهم اقاموا الواو مقام مع توسعا في كلامهم فقوى الفعل
بالواو فتعدى الى الاسم فنصبه كما قوي بالهمزة في قولك
اخرجت زيدا ونظير هذا نصبهم الاستثنا بالفعل المتقدم
بتقويته بالا نحو قام القوم الا زيدا فكذلك هاهنا المفعول معه
منصوب بالفعل المتقدم بتقويته بالواو وذهب الكوفيون الى
ان المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك لانه
اذا قال استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى
الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة فتستوي فلما
لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في جاء زيد وعمرو فقد خالف الثاني
الاول فانتصب على الخلاف وذهب ابو اسحق الزجاج الى
انه منصوب بعامل مقدر والتقدير فيه استوى استوى
الماء ولابس الخشبة وزعم ان العامل لا يعمل في المفعول وبينهما

الواو والصحيح هو الاوّل واما قول الكوفيين انه منصوب
على الخلاف لا يحسن تكرير الفعل قلنا هذا هو الموجب لكون
الواو غير عاملة وان الفعل هو العامل بتقويتها الا بنفسه المخالفة
ولو جاز ان يقال مثل ذلك لجاز ان يقال ان زيدًا في قولك
قولك ضربت زيدًا منصوبا لكونه مفعولا لا بالفعل وذلك
محال لانه كونه مفعولا يوجب ان يكون ضربت هو العامل
فيه النصب فكذلك هاهنا واما قول الزجاج انه ينتصب
بتقدير عامل لان الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو فليس
بصحيح ايضا لان الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي
يتصل به المفعول فان كان الفعل لا يفتقر الى تقوية بحرف
الجر وغيره عمل بتوسطه الا ترى انك تقول اكرمت زيدًا
وعمرو افتنصب عمرو باكرمت كما تنصب زيدًا فلم تمنع
الواو من وقوع اكرمت على ما بعدها فكذلك هاهنا
فان قيل لم حذفت مع واقيمت الواو مقامها قيل حذفت
واقيمت مع الواو مقامها توسعا في كلامهم طلبا للتخفيف
والاختصاص

والاختصاص فان قيل فلم كانت الواو اولى من غيرها قيل انما
كانت اولى من غيرها لان الواو في معنى مع لان مع معنى مع الما
المصاحبة ومعنى الواو الجمع فلما كانت في معنى مع كانت اولى من
غيرها فان قيل فهل يجوز تقديم المنصوب هاهنا على الناصب
قيل لا يجوز ذلك لان حكم الواو ان لا يتقدم على ما قبلها وهذا
الباب من النحويين من يجيزه القياس ومنهم من يقصر على
السماع والاكثرون على القول الاول فاعرفه ان شاء الله تعالى

مبحث المفعول له

باب المفعول له ان قال قائل ما العامل في المفعول له النصب
قيل العامل في المفعول له الفعل الذي قبله نحو جئتك طمعا في برك
وقصدتك ابتغاء معروفك وكان الاصل فيه جئتك للطمع
في برك وقصدتك لابتغاء معروفك الا انه حذف اللام فا
فاتصل به الفعل فنصبه فان قيل فلم تعدى اليه الفعل اللازم كالم
كالمتعدي لان العاقل لما كان لا يفعل شيئا الا لعلة وهو
علة الفعل وعذر لوقوعه كان في الفعل دلالة عليه تعدى اليه فان
قيل فهل يجوز ان يكون معرفة ونكرة قيل نعم يجوز ان يكون

معرفة ونكرة والدليل على ذلك قوله تعالى الذين ينفقون
اموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيتا من انفسهم فابتغاء
مرضات الله معرفة بالاضافة وتثبيتا نكرة قال الشاعر
واغفر عوراء الكريم ادخاره   واعرض عن شتم اللئيم تكرما
فادخاره معرفة بالاضافة وتكرما نكرة وقال الاخر تركب
يركب كل عاقر جمهور   مخافة وزعل المحبور والهول
من تهول الهبور وذهب ابو عمر الجرمي الى انه لا يجوز
ان يكون الا نكرة وتقدير الاضافة في هذه المواضع في
نية الانفصال فلا يكتسب التعريف من المضاف اليه لقولهم
لقولهم مررت برجل ضارب زيد غدا قال الله هذا عارض
وقال الشاعر سل الهموم بكل معطي راسه   ناج مخالط صهبة
صهبة متعيس والذي عليه الجمهور والمذهب المشهور
هو الاول واما ما ادعاه الجرمي من كون الاضافة في
نية الانفصال يفتقر الى دليل ثم لو صح هذا في الاضافة
فكيف يصح مع الالف واللام التعريف في قول الشاعر والهول من تهول

تهول

البهول

الهبور وما اشبه ذلك فان قيل فهل يجوز تقديم المنصوب
ها هنا على الناصب قيل يجوز ذلك لان العامل فيه يتصرف
ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه كما وجد في المفعول معه
فكان جائزا على الاصل وهذا الباب انما يترجمه البصريون
واما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر
فلا يفردون له بابا باب الحال ان قال قائل ما الحال قيل هيئة

مبحث الحال

هيئة الفاعل او المفعول الا ترى انك اذا قلت جاء زيد
راكبا كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه واذا قلت
ضربته مشدودا كان الشد هيئته عند وقوع الضرب له فان قيل
فهل يقع الحال من الفاعل والمفعول معا بلفظ واحد قيل يجوز
ذلك والدليل على ذلك قول الشاعر تعلقت ليلى وهي ذات
موصد ولم يبد للاتراب من ثديها حجم   صغيرين نرعى البهم
يا ليت اننا الى اليوم لم نكبر ولم تكبر البهم فنصب صغيرين على
الحال من التاء في تعلقت وهي فاعلة ومن ليلى وهي مفعولة
وقال الاخر متى تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا

فنصب فردين على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في تلقيني وهذا
كثير في كلا كلامهم فان قيل فما العامل في الحال النصب قيل ما
قبلها من العامل وهو على ضربين فعل ومعنى فعل فان كان
فعلا نحو جاء زيد راكبا جاز ان يتقدم الحال عليه راكبا
جاء زيد لان العامل لما كان متصرفا تصرف عمله فجاز تقديم
معموله عليه وان كان العامل فيه معنى فعل نحو هذا زيد
قائما لم يجز تقديم معموله عليه وذهب الفراء الى انه لا يجوز
تقديم الحال على العامل في الحال سوى كان العامل فيه فعلا
او معنى فعل وذلك انه يؤدي الى ان يتقدم المضمر على
المظهر فانه اذا قال راكبا جاء زيد ففي راكب ضمير
زيد وقد تقدم عليه وتقدم المضمر على المظهر وهذا ليس
بشيء لان راكبا وان كان متقدما في اللفظ الا انه مؤخرا
في التقدير واذا كان مؤخرا في التقدير جاز التقديم
قال الله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى فالهاء
في نفسه عائدة الى موسى الا انه لما كان في تقدير التقديم

والهاء

والهاء في تقدير التاخير جاز التقديم والتاخير وهذا كثير في
كلامهم فكذلك هاهنا فان قيل فلم عمل الفعل اللازم في الحال
قيل لان الفاعل لما كان لا يفعل الفعل الا في حال كان في الفعل
دلالة على الحال فتعدى اليها كما تعدى الى ظرف الزمان
لما كان في الفعل دلالة عليه فان قيل فلم وجب ان يكون
الحال نكرة قيل لان الحال تجري مجرى الصفة للفعل ولهذا
سماها سيبويه نعتا للفعل والمراد بالفعل المصدر الذي
يدل الفعل عليه وان لم يذكر الا ترى ان جاء زيد دل على مجيء واذا قلت
جاء راكبا دل على مجيء موصوف بالركوب فاذا كانت الحال تجري مجرى
الصفة للفعل وهو نكرة فكذلك وصفه يجب ان يكون نكرة
واما قولهم ارسلها العراك وطلبته جهدك وطاقتك و
ورجع عوده على بدئه فهي مصادر اقيمت مقام الحال والتقدير
ارسلها تعترك وطلبته ~~مجتهدا الا~~ مجتهد تجتهد جملة
من الفعل والفاعل في موضع الحال كانك قلت ارسلها معتركة
وطلبته مجتهدا الا انه اضمر وجعل المصدر دليلا عليه وهذا

كثير في كلامهم وذهب بعض النحويين الى ان قولهم رجع عوده
عوده على بدئه منصوب لانه مفعول رجع لانه يكون مع سواه
متعديا كما يكون لازما قال الله تعالى فان رجعك الله الى
طائفة منهم فاعمل رجع في الكاف التي للخطاب فقال رجعك
فدل على انه يكون متعديا ومما يدل على ان الحال لا يجوز
ان يكون معرفة انها لا يجوز ان تقوم مقام الفاعل فيما
لم يسم فاعله لان الفاعل قد يضمر فيكون معرفة فلو جاز
ان يكون الحال معرفة لما امتنع ذلك كما لم يمتنع في ظرف الزمان
والمكان والجار والمجرور والمصدر على ما بينا والله اعلم

بحث التمييز

باب التمييز ان قال قائل ما التمييز قيل تبيين النكرة
المفسرة للمبهم فان قيل فما العامل فيه النصب قيل فعل
وغيره فاما ما كان العامل فيه فعلا فنحو قولك تصبب
زيد عرقا وتفقا الكبش شحما فعرقا وشحما كل واحد منهما
منصوب بالفعل الذي قبله فان قيل فهل يجوز تقديم هذا
النوع على العامل فيه قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب

سيبويه

سيبويه الى انه لا يجوز تقديم هذا النوع على عامله وذلك
لان المنصوب هاهنا هو الفاعل في المعنى الا ترا انك اذا قلت
تصبب زيد عرقا كان الفعل للعرق في المعنى لا لزيد فلما
كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا
وذهب ابو عثمان المازني وابو العباس المبرد ومن
وافقهما من النحويين الى انه يجوز تقديمه على العامل فيه واستدلوا
على ذلك بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق
تطيب ولان هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كما جاز تقديم
الحال على العامل فيها نحو راكبا جاء زيد لانه فعل متصرف فكذلك هاهنا
والصحيح ما ذهب اليه سيبويه واما ما استدل به المازني والمبرد من البيت
فان الرواية الصحيحة وما كان نفسي بالفراق تطيب وذلك لا حجة فيه
ولئن صحت تلك الرواية فنقول تنصب نفسا بفعل مقدر كانه قال
اعني نفسا واما قولهم انه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه قلنا
هذا العامل وان كان فعلا متصرفا الا ان هذا المنصوب هو الفاعل في المعنا
فلا يجوز تقديمه على ما بينا واما تقديم الحال على العامل فيها فانما جاز ذلك

لانك اذا قلت جاء زيد راكبا كان زيد هو الفاعل لفظا ومعنى
واذا استوى في الفعل فاعله تنزل راكبا منزلة المفعول
المحض فجاز تقديمه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد بخلاف
التمييز فانك اذا قلت تصبب زيد عرقا لم يكن زيد هو
الفاعل في المعنى وكان الفاعل في المعنى هو العرق فلم يكن
عرقا في حكم المفعول في هذا الوجه لان المفعول قد استوى
في فاعله لفظا ومعنى فلم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم
الفاعل واما ما كان العامل فيه غير فعل فنحو عندي عشرون
درهما وخمسة عشر درهما وما اشبه ذلك والعامل فيه هو
العدد لانه مشبه بالصفة المشبهة بالفاعل نحو حسن زيد
وشديد وما اشبه ذلك ووجه المشابهة بينهما ان
العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل
فاذا كان في العدد نون نحو عشرون او تنوين مقدر
نحو خمسة عشر صار التنوين والنون مانعين من الاضافة
كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع فصار التمييز

فضله

فضله كالمفعول وكذلك حكم ما كان منصوبا على التمييز مما
كان قبله حائل نحو لي مثله غلاما ولله دره فارسا وجاء
فان الهاء منعت الاسم بعدها ان يجر بالاضافة ما قبلها
اليه كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع فنصب على التمييز
لما ذكرناه فان قيل فلم وجب ان يكون التمييز نكرة قيل لانه
يبين ما قبله كما ان الحال تبين ما قبلها فلما اشبه الحال وجب ان
يكون نكرة كما ان الحال يكون نكرة فاما قول الشاعر لقد اغتدي
وما صقع الديك على ادهم اجش الصهيل وقال اخر اجب
الظهر ليس له سنام فنصب الصهيل والظهر والصحيح انه
منصوب على التشبيه بالمفعول كالضارب الرجل فاعرفه ان شاء الله
الله تعالى باب الاستثناء ان قال قائل ما الاستثناء قيل اخراج
بعض من كل بمعنى الا فان قيل ما العامل في المستثنى من الموجب
النصب نحو جاء القوم الا زيدا قيل اختلف النحويون في ذلك
فذهب البصريون الى ان العامل هو الفعل بتوسط الا وذلك
لان هذا الفعل وان كان لازما الا انه قوي بالا فتعدى

مبحث الاستثناء

الى المستثنى كما تعدّى الفعل بالحروف المعدّية ونظير نصبه
الاسم في باب المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة فانّ الاسم
منصوب بالفعل المتقدّم بتقوية الواو فكذلك وذهب سيبويه
وبعض النحويين الى انّ العامل هو الّا بمعنى استثنى وهو قول
الزجاجي والمبرّد من البصريّين وذهب الفرّاء من الكوفيون
الى انّ الامر من انّ لأنّ خففت ان وادغمت في لا فهي تنصب في
الايجاب اعتبارا بانّ وترفع في النفي اعتبارا بلا والصحيح قوله
قول البصريّين واما قول النحويين والزجاجي انّ العامل هو الّا
بمعنى استثني ففاسد من خمسة اوجه الاوّل انه لو كان الامر
كما زعموا لوجب ان لا يجوز في المستثنى الّا النصب ولا خلاف
في جواز الرّفع والجرّ في النفي على البدل نحو ما جاءني احد الّا
زيد وما مررت باحد الّا زيد والوجه الثاني انّ هذا يؤدّي
الى اعمال معاني الحروف واعمال معاني الحروف لا يجوز الا ترى
انك تقول ما زيد قائما ولو قلت ما زيدًا قائما على معنى نفيت
زيدًا قائما لم يجز فكذلك ههنا والوجه الثالث انه يبطل بقولهم
قام

قام القوم غير زيد فانّ غير منصوبا فلا يجوز اما ان يكون
منصوبا بتقدير الّا واما ان يكون منصوبا بنفسه واما ان
يكون منصوبا بالفعل الذي قبله بطل ان يقال انه منصوب بعد
بتقدير الّا لانا لو قدّرنا الّا لفسد المعنى لانه يصير التقدير
فيه قام القوم الّا غير زيد وهذا فاسد وبطل ان يقال انّه
يعمل في نفسه لانّ الشيء لا يعمل في نفسه فوجب ان يكون العامل
فيه الفعل المتقدّم وانّما جاز فيه الفعل وان كان لازمًا لانّ
غير موضوعة على الابهام الا ترى انك تقول مررت برجل غيرك
فيكون كل احد من عدا المخاطب داخلًا تحت غير فلمّا كان فيه هذا
الابهام المفرط اشبه الظروف المبهمة نحو خلف وامام ووراء وقدام
وما اشبه ذلك وكما انّ الفعل كذلك يتعدّى الى هذه الظروف
يتعدّى الى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك ههنا والوجه
الرّابع انا نقول لو اقدّرتم استثني زيدًا وهلّا قدّرتم امتنع
زيد كما حكي عن ابي علي الفارسي انه كان مع عضد الدولة في
الميدان فسأله عن المستثنى بماذا ينتصب فقال له ابو علي ينتصب

لان التقدير فيه استثنى زيدا فقال له عضد الدولة وهلا قدرتم
امتنع زيد فعجز قال له ابو علي الفارسي الذي ذكرته لك جواب
ميداني فاذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح ان شاء الله تعالى
والوجه الخامس انا اذا اعملنا معنى الا كان الكلام جملتين واذا اعملنا
الفعل بتقوية الا كان الكلام واحدا والكلام متى كان جملة واحدة
كان اولى من تقديره جملتين واما قول الفراء ان الا مركبة من
ان ولا فدعوى تفتقر الى دليل ولو قدرنا ذلك فنقول الحرف
اذا ركب مع حرف اخر تغير عما كان عليه في الاصل قبل التركيب
الا ترى ان حرف لو حرف يمتنع له الشيء لامتناع غيره واذا ركبت
ركبت مع ما تغير ذلك المعنى وصارت بمعنى هلا وكذلك ما
اذا ركبت مع لا كقوله لولا الكمي المقنعا وما اشبه ذلك فكذلك
هاهنا فان قيل فلم كان البدل اولى قيل لوجهين احدهما موا
موافقة اللفظ فانه اذا كان المعنى واحدا فكون اللفظ موافقا
اولى لان اختلاف يشعر باختلاف المعنى فاذا اتفق كان
موافقة اللفظ اولى والوجه الثاني ان البدل يجري في
تعلق

تعلق العامل مجراه لو ولي العامل والنصب في الاستثناء على
التشبيه فلما كان البدل اقوى في حكم العامل كان الرفع اولى
من النصب على ما بينا فان قيل فلم جاز البدل في النفي ولم يجز
في الايجاب قيل لان البدل في الايجاب يؤدي الى محال وذلك
لان المبدل منه يجوز ان يقدر كانه ليس في الكلام فاذا ابدلنا
فقدرناه في الايجاب كان محالا لانه يصير التقدير جاءني
الا زيد ويصير المعنى ان جميع الناس جاؤوني غير زيد
وهذا لا يستحيل في النفي كما يستحيل في الايجاب لانه يجوز
ان لا يجيئه احد سوى زيد فبان الفرق بينهما فاعرفه ان شاء
الله تعالى باب ما يجر به الاستثناء ان قال قائل لم اعربت
اعربت غير اعراب الاسم الواقع بعد الا دون سوى وسوى
قيل لان غيرا لما اقيمت هاهنا مقام الا وكان ما بعدها مجرورا
مجرورا بالاضافة ولا بد لها ولا بد لها في نفسها اعربت
اعراب الاسم الواقع بعد الا لتدل بذلك على ما كان يستحق
الاسم الذي بعد الا من الاعراب ويبقى الحكم الاستثناء واما

سوى وسوى فلزمهما النصب لانهما لا يكونان الا منصوبين

ظرفين فلم يجز نقل الاعراب اليهما كما جاز في غير لان ذلك

ذلك يؤدي الى تمكنهما وهما لا يكونا متمكنين فكذلك

لم يجز ان يعربا اعراب الاسم الواقع بعد الا واما حاشا فا

فاختلف النحويون فيها فذهب سيبويه ومن تابعه

من البصريين الى انه حرف جر وليس بفعل والدليل

على ذلك انه لو كان فعلا لجاز ان يدخل عليه ما

جاز ان يدخل على الافعال فيقال ما حاشى زيد كما انه

يقال ما خلا زيد فلما لم يقل ذلك دل على انه ليس بفعل

فوجب ان يكون حرفا وذهب الكوفيون الى انه

فعل ووافقهم ابو العباس المبرد من البصريين

واستدلوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول

انه يتصرف والتصرف من خصائص الافعال

قال النابغة ع ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه

ولا احاشا من الاقوام من احد فاذا ثبت انه

متصرف

متصرف وجب ان يكون فعلا والوجه الثاني انه يدخله

الحذف والحذف انما يكون في الفعل لا في الحرف الا ترى

انهم قالوا في حاشى حاشى لله ولهذا قرى اكثر القراء   حاشى

حاشى لله باسقاط الالف والوجه الثالث ان لام

الجر يتعلق به في قولهم حاشى لله وحرف الجر انما يتعلق

بالفعل لا بالحرف لان الحرف لا يتعلق بالحرف والصحيح ما

ذهب اليه البصريون واما قول الكوفيين انه يتصرف

بدليل وما احاشي فليس فيه حجة لان قوله احاشي ماخوذ

من لفظة حاشى وليس متصرفا منه كما يقال بسمل وهلل

وحمدل وسبحل وحولق اذا قال بسم الله ولا اله الا الله

وسبحان الله والحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله فاذا

كانت هذه الاشياء لا تتصرف فكذلك ههنا وقولهم

انه يدخله الحذف والحذف لا يدخل الحرف قلنا لا نسلم بل

الحذف وقد يدخل الحرف الا ترى انهم قالوا في رب

رب وقد قرى بهما قال الله تعالى ربما يود الذين

كفروا لو كانوا مسلمين قرى بالتشديد وقرى بالتخفيف
وفي ربّ اربع لغات بضم الراء وتشديدها وتخفيفها
وفتح الراء وتشديد البا وتخفيفها وكذلك حكي عن
العرب انهم قالوا في سوف افعل سو افعل وهو حرف
وزعمتم انّ الاصل في سافعل سوف افعل فحذف
الفا والواو معًا فدلّ على انّ الحذف يدخل الحرف
واما قولهم انّ لام الجر يتعلق به قلنا لا نسلّم فانّ
اللام في قولهم حاشى لله زائدة فلا تتعلق بشيء
كقوله تعالى عسى ان يكون ردف لكم اي ردفكم وكقوله
تعالى الذين هم لربهم يرهبون وما اشبه ذلك
وانما زيدت اللام مع هذه الحروف تقوية له لما كان
يدخله من الحذف فدلّ على انه ليس بفعل وانه حرف
واما خلا فانها تكون فعلًا وحرفًا فاذا كانت فعلًا
كان ما بعدها منصوبًا وتتضمن ضمير الفاعل واذا
كانت حرفًا كان ما بعدها مجرورًا لانها حرف جر فان
دخل

دخل عليها ما كانت فعلًا ولم يجز ان تكون حرفًا لانها
مع ما بالمنزلة المصدر واذا كانت فعلًا كان ما بعدها
منصوبًا لا غير قال ع الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل
وكل نعيم لا محالة زائل وسنذكرها في باب ينصب
به الاستثناء ان شاء الله تعالى باب ينصب به في
الاستثناء ان قال قائل لم عملت ما خلا وما عدا وليس
ولا يكون النصب قيل لانها افعال اما خلا وما عدا
فهما فعلان ولانّ ما اذا دخلت عليهما كانا معها بمنزلة
المصدر واذا كان معها بمنزلة المصدر انتفت عنهما الحرفيه
الحرفيه ووجب لهما الحرفيه الفعلية وكان فيهما ضمير الفاعل
الفاعل وكان ما بعدهما منصوبًا وحكي عن بعض العرب انه
يجرّ بعدهما اذا لم تكن معهما فيجرى بهما مجرى خلا لانّ خلا
تارة تكون فعلا فيكون ما بعدها منصوبًا وتارة تكون حرفا
فيكون ما بعدها مجرورًا واما سيبويه فلم يذكر الا النصب
لا غير واما ليس ولا يكون فانما وجب ان يكون ما بعدهما

منصوبًا لانه خبر لهما لان التقدير في قولك جاءني القوم
ليس زيدًا او لا يكون عمرًا اي ليس بعضهم زيدًا ولا يكون
بعضهم عمرًا فبعضهم الاسم وما بعده الخبر وخبر ليس ولا
يكون منصوبًا كما لم تكونا في الاستثناء فان قيل فلم لزم
لزما لفظا واحدا في التثنية والجمع والتانيث قيل لانهما
لما استعملا في الاستثنا قاما مقام الا والا لا يتغير لفظها وكذا
فكذلك ما قام مقامه ليدل على انه قد قام مقامه فان
فان قيل فلم لا يجوز ان يعطف عليهما بالواو ولا فيقال
ضربت القوم ليس زيدًا ولا عمرًا واكرمت القوم لا
لا يكون زيدًا ولا عمرًا قيل لان العطف بالواو لا يكون
الا بعد النفي فلما اقيما هاهنا مقام الا غير عن اصلهما
في النفي فلم يجز العطف عليهما بالواو فاعرفه ان شاء
الله تعالى باب كم ان قال قائل لم بنيت كم
بنيت كم على السكون قيل انما بنيت لانها لا تخلو اما
ان تكون استفهامية او خبرية فان كانت استفهامية
فقد

فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام وان كانت خبرية
فهي نقيضة رب لان رب للتقليل وكم للتكثير وهم
يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره فبنيت كم حملا
على رب وانما بنيت على السكون لان الاصل في البنا فان
فان قيل فلم وجب ان تقع كم في صدر الكلام قيل لانها
اذا كانت استفهامية والاستفهام له صدر الكلام
فان كانت خبرية فهي نقيضة نقيضة رب ورب
للتقليل والتقليل يضارع النفي والنفي له صدر الكلام كالا
كالاستفهام فان قيل فلم كان ما بعدها في الاستفهام
منصوبًا وفي الخبر مجرورًا قيل للفرق بينهما فجعلت في الاستفهام
بمنزلة عدد ينصب ما بعده وفي الخبر بمنزلة عدد يجر ما
بعده وانما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده
لانها في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير
والكثير لان الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين
القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين

وهو ينصب ما بعده فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام
منصوبا واما في الخبر فلا تكون الا للتكثير فجعلت بمنزلة
العدد الكثير وهو يجر ما بعده فلهذا كان ما بعدها
في الخبر مجرورا وقيل انما كان ما بعدها في الخبر مجرورا
لانها نقيضة رب ورب تجر ما بعدها فكذلك ما حمل
عليها فان قيل فلم كان النصب مع الفعل في الخبر قيل انما
كان النصب عدولا عن الفعل بين الجار والمجرور لان
الجار والمجرور بمنزلة الشي الواحد وليس الناصب
مع المنصوب بمنزلة الشي الواحد على ان بعض العرب
ينصب بها في الخبر من غير فعل ويجر بها في الاستفهام
حملا لاحدهما على الاخرى فان قيل فلم اذا كانت استفهامية
استفهامية لم تبين الا بالمفرد والنكرة واذا كانت خبرية
جاز الامران تبيين المفرد والجمع قيل لانها اذا كانت
استفهامية حملت على عدد ينصب ما بعده وذلك
لا يبين الا بالمفرد النكرة نحو احد عشر رجلا
وتسعة

وتسعة وتسعون رجلا فكذلك لم يجز ان تبين الا بالمفرد النكرة
النكرة واذا كانت خبرية حملت على عدد يجر ما بعده والعدد
الذي يجر ما بعده يجوز ان يبين بالمفرد كماية درهم
وبالجمع كثلثة اثواب فلهذا جاز ان يبين بالمفرد والجمع
واما اختصاصها بالتكثير فيهما جميعا فلان كم لما كانت
للتكثير والتكثير والتقليل لا يصح الا في النكرة لا في المعرفة لان
المعرفة تدل على شي مختص فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير
ولهذا كانت رب تختص بالنكرة لانها لما كانت للتقليل
وانما يصح في النكرة لا في المعرفة كما بينا في كم فلهذا ان شاء الله
تعالى باب العدد ان قال قائل لم ادخلت الهاء من الثلثة
الى العشرة في المذكر نحو خمسة رجال ولم تدخل في المؤنث
نحو خمس نساء قيل انما فعلوا ذلك للفرق بينهما فان قيل
فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا قيل لاربعة اوجه الوجه
الاول ان الاصل في العدد ان يكون مؤنثا والاصل في المؤنث
ان يكون بالهاء والمذكر هو الاصل فاخذ الاصل ها فبقي

مبحث العدد

المؤنث بغيرها والوجه الثاني ان المذكر اخف من المؤنث
فلما كان المذكر اخف من المؤنث احتمل الزيادة والمؤنث
لما كان اثقل لم يحتمل الزيادة والوجه الثالث ان الهاء زيدت
للمبالغة كما زيدت في علامة ونسابة والمذكر افضل
افضل من المؤنث فكان اولى بزيادتها والوجه الرابع
انهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال فعال في المذكر بالهاء
نحو غراب واغربة ويجمعون ما كان على المثال في المؤنث
بغير هاء نحو عقاب واعقب حملوا العدد على الجمع فادخلوا
الهاء في المذكر واسقطوها واسقطوها في المؤنث وكذلك
حكمها بعد التركيب الا العشرة فانها لا تتغير لانها لا تكون
في حال التركيب في المذكر بغير هاء وفي المؤنث بالهاء لانهم
ركبوا الاحاد مع العشرة وصارت معها بمنزلة اسم
واحد كرهوا ان يثبتوا الهاء في العشرة لئلا يصير بمنزلة
الجمع بين تانيثين في اسم واحد على لفظ واحد فان قيل
فلم بني ما زاد على العشرة من احدى عشر الى تسعة عشر
قيل

قيل لان الاصل في احدى عشر احد وعشر وعشر فلما حذفت
واو العطف ضمنا معنى حرف العطف فلما تضمنا معنى الحرف
وجب ان يبنا على حركة لان لهما حالة تمكن قبل البناء وكان
وكانت الفتح اولى لانه اخف الحركات وكذلك سائرها
فان قيل فلم لم يبنوا اثنين في اثني عشر قيل لوجهين احدهما
ان علم التثنية فيه هو علم الاعراب فلو نزع منه الاعراب لسقط
لسقط معنى التثنية والثاني ان اعرابه في وسطه وفي حال
التركيب لم يخرج عن ذلك فوجب ان يبقى على ما كان عليه
وبني عشر لوجهين احدهما ان يكون بني على قياس اخواته
لتضمنه معنى حرف العطف والثاني ان يكون بني لانه قام
مقام النون من اثنين فلما قام الحرف وجب ان يبنى و
وليس هو المضاف والمضاف اليه لان كل واحد من
المضاف والمضاف اليه له حكم في نفسه بخلاف اثني عشرة
الا ترى انك اذا قلت ضربت اثني عشر رجلا كان الضرب
واقعا بالعشرة والاثنين كما لو قلت ضربت اثنين وعشرة

د قل

ولو قلت ضربت غلام زيد لكان الضرب واقعا بالغلام
دون زيد فلهذا قلنا ان العشرة قام مقام النون وخالف
المضاف اليه فان قيل فلم حذفت الواو من احد عشر الى
تسعة عشر وجعل الاسمان اسما واحدا قيل انما فعلوا ذلك
حملا على العشرة وما قبلها من الاحاد لغرابتها ليكون
على لفظ الاعداد المفردة وان كان الاصل هو العطف والذي
يدل على ذلك انهم اذا بلغوا الى العشرين ردوها الى
العطف لانه الاصل وانما ردوها اذا بلغوا الى العشرين لبعدها
من الاحاد فان قيل فهلا اشتقوا من لفظ الاثنين كما اشتقوا
من الثلث والاربعة نحو الثلثين والاربعين قيل لانهم لو
اشتقوا من لفظ الاثنين لما كان يتم معناه الا بزيادة واو
ونون او يا ونون فكان يودي الى ان يكون له اعرابان
وذلك لا يجوز فلم يبق من الاحاد شي ليشتق منه الا
العشرة فاشتقوا من لفظها عددا عوضا عن اشتقاقهم
من لفظ اثنين فقالوا عشرون فان قيل فلم كسروا العين

من عشرين

من عشرين قيل لانه لما كان الاصل ان يشتق من لفظ الاثنين
واول الاثنين مكسور كسروا اول العشرين ليدلوا بالكسر
على الاصل فان قيل فلم وجب ان يكون ما بعد احد عشر الى
تسعة وتسعين واحد نكرة منصوبا قيل انما كان واحدا نكرة
لان المقصود من ذكر النوع تبيين العدد من اي نوع
هو وهذا يحصل بالواحد النكرة وكان الواحد النكرة اولى
من الواحد المعرفة لان الواحد النكرة اخف من الواحد المعرفة
ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الذي يضاف الى ما بعده
لانه ليس بمضاف فيتوهم انه جزء بما بينه كما يلزم في المضا
في المضاف فكذلك وجب ان يكون واحدا نكرة وانما وجب
ان يكون منصوبا لانه من احد عشر الى تسعة عشر اصله
تنوين وانما حذف للبنا وكانه موجود في اللفظ لانه لم
يقم مقام شي يبطل حكمه فكان باقيا في الحكم فمنع من
الاضافة واما العشرون الى التسعين فغير النون
موجوده فمنع من الاضافة وانتصب على التمييز على

ما بيناه في بابه فان قيل فلم اذا بلغت الى المائة اضيفت الى
الواحد قيل لان المائة حملت على العشرة من وجه
لانها عقد مثلها وحملت على التسعين لانها تليها فالزمت
الاضافة تشبيها بالعشرة وبينت بالواحد تشبيها لها
بالتسعين فان قيل فلم قالوا ثلثمائة ولم يقولوا ثلث مئين
قيل كان القياس ان يقال مئين الا انهم اكتفوا بلفظ المائة
لانها تدل على الجمع وهم يكتفون بلفظ الواحد عن الجمع قا
قال الله تعالى ثم يخرجكم طفلا وقال الشاعر كلوا في
بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص يجافي
بعض بطونكم والشواهد على النحو كثيرة فان قيل فلم تجمع الالف
اذا دخلت على الاحاد ولم تفرد مع الاحاد كالمائة قيل لان
الالف طرف كما ان الواحد طرف لان الواحد اول والالف
اخر ثم يتكرر الاعداد فلذلك اجري مجرى ما يضاف الى
الاحاد فاعرفه ان شاء الله تعالى باب النداء ان
قال قائل لم بني المنادى المفرد المعرفة قيل لوجهين احدها

بحث المنادى المفرد المعرفة

احدها

احدهما انه اشبه كاف الخطاب وذلك من ثلثة اوجه الخطا
للخطاب والتعريف والافراد لان كل واحد منهما يتصف بهذه
الثلاثة فلما اشبه كاف الخطاب من هذه الاوجه بني
كما ان كاف الخطاب مبنية والوجه الثاني انه اشبه الاصوات
لانه صار غاية ينقطع عندها الاصوات والاصوات
مبنية فكذلك ما اشبهها فان قيل فلم بني على حركة قيل
لان له حالة تمكن قبل النداء بني على حركة تفضيلا له على ما بني
وليس له حالة تمكن فان قيل فلم كانت الحركة ضمة قيل لثلاثة
اوجه الوجه الاول انه لو بني على الفتح لالتبس بما لا
ينصرف ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف الى النفس
واذا بطل بناؤه على الفتح والكسر تعين بناؤه على الضم و
والوجه الثاني انه بني على الضم فرقا بينه وبين المضاف
المضاف لانه ان كان المضاف مضافا الى النفس كان
مكسورا وان كان مضافا الى غيرك كان منصوبا
فبني على الضم لئلا يلتبس بالمضاف لان الضم لا يدخل

يدخل

المضاف والوجه الثالث انه يبني على الضم لما كان غاية
يتم بها الكلام وينقطع عندها اشبه قبل وبعد بني على
الضم كما بنوهما على الضم فان قيل فلم جاز في وصفه الرفع
والنصب نحو يا زيد الظريف والظريف قيل جاز
الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على الرفع والاختيار
على عندي هو النصب لان الاصل في المبني هو الحمل على
الموضع لا على اللفظ فان قيل فلم جاز الحمل هاهنا على
اللفظ وضمة زيد ضمة بناء وضمة الصفة ضمة اعراب
قيل لان الضم لما اطرد في كل اسم منادى مفرد اشبه
اشبه الرفع للفاعل لاطراده فيه فلما اشبه الرفع جاز
ان يتبعه الرفع غير ان هذا الشبه لم يخرجها عن
كونها ضمة بناء وان الاسم مبني فلهذا كان الاقيس
هو النصب ويجوز الرفع عندي على تقدير مبتدا
محذوف انت الظريف ويجوز النصب على تقدير
فعل والتقدير فيه اعني الظريف ويؤيد الرفع معه

بتقدير

بتقدير مبتدا والنصب بتقدير فعل لان المنادى اشبه
الاسماء المضمرة والاسماء المضمرة لا توصف فان قيل فلم جاز
في العطف ايضا الرفع والنصب نحو يا زيد والحارث
والحارث قيل انما جاز الرفع والنصب في العطف لما بيّنا
في الوصف من الحمل تارة على اللفظ وتارة على الموضع قال الله
تعـ يا جبال اوّبي معه والطير بالرفع والنصب فمن قرا
بالرفع حمله على اللفظ ومن قرا بالنصب حمله على الموضع فان
فان قيل فلم كان المضاف والنكرة منصوبين قيل لان
الاصل في كل منادى ان يكون منصوبا لانه مفعول الا انه
انه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه فبقي ما
سواه على الاصل فان قيل فما العامل فيه النصب قيل اختلف
النحويون في ذلك فذهب بعض النحويين على ان العامل
العامل فيه النصب فعل مقدر والتقدير فيه ادعو زيدا
وانادي زيدا وذهب اخرون الى انه منصوب بيا لا
لانها نابت عن ادعو او انادي والذي يدل على ذلك

الكه يجوز فيه الاعمال نحو يا زيد والاهمال لا يجوز
في الحرف الا انه قام مقام الفعل جاز فيه الاعمال فان قيل
اليس المضاف والنكرة مخاطبين فهلا بنيا لوقوعهما موقع
اسماء الخطاب كما بني المفرد قيل لوجهين احدهما ان المفرد
وقع بنفسه موقع اسماء الخطاب واما المضاف فتوقف بيانه
بالمضاف اليه فلم يقع موقع اسماء الخطاب كالمفرد واما
النكرة فبعيدة الشبه من اسماء الخطاب فلم يجز بناؤهما
والوجه الثاني انا لو سلمنا ان المضاف والنكرة وقعا
موقع اسماء الخطاب الا انه لم يلزم بناؤهما الا انه لم
عرض فيهما ما يمنع من البنا واما المضاف لوجود المضاف
اليه لاجل انه حل محل التنوين ووجود التنوين يمنع
البنا فكذلك ما هو يقوم مقامه واما النكرة فنصبت
لفصل لتفصيل بينها وبين النكرة التي يقصد قصدها
اولى لانهما هي المخرجة من بابها وكانت اولى بـ
بالتغيير فان قيل فهل يجوز حذف حرف الندا

قيل

قيل يجوز حذفه حرف الندا الا مع النكرة واسم الجنس لان الاصل
فيهما الندا باي نحو يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل فلما
اطرحوا يا والالف واللام لم يطرحوا حرف الندا لئلا يؤدي
ذلك الى الاجحاف بالاسم فان قيل فهل يجوز في وصف اي
هاهنا ما جاز في وصف زيد نحو يا زيد الظريف والظريف
قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماهير العلماء النحو
النحويين الى انه لا يجوز فيه الرفع لان الرجل هاهنا
هو المنادى في الحقيقة الا انهم ادخلوا يا توصلا الى ندا ما
فيه الالف واللام فلما كان هو المنادى في الحقيقة لم يجز فيه
الا الرفع مع كونه صفة ندا بانه المقصود بالندا وذهب
ابو عثمان المازني الى انه يجوز فيه النصب نحو يا ايها
الرجل كما يجوز يا زيد الظريف وهو عندي القياس لو
ساعده الاستعمال فان قيل فلم جمعوا بين يا والالف واللام
قيل لان اليا تفيد التعريف والالف واللام تفيد التعريف
فلم يجمعوا بين علامتي تعريف اذا لا يجمع بين علامتي

تعريفان في كلمة واحدة فان قيل قولهم يا زيد هل تعرف بالنداء
او بالعلمية قيل في ذلك وجهان احدهما انا نقول ان سلب
تعريف العلمية زال منه وحدث فيه تعريف النداء
والقصد فلم يجتمع فيه تعريفان والثاني انا نسلم ان تعريف
النداء والعلمية اجتمعا فيه ولكن جاز ذلك لانا انما منعنا
في الجمع بين التعريفين اذا كانا بعلامة لفظية فبان الفرق
بينهما والاول اصح فان قيل اليس قد قال فديتك يا التي
تيمت قلبي وقال آخر فيا الغلامان اللذان فرا
فكيف جاز الجمع بين الالف واللام قيل ما قوله فديتك
يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالود عني فانما جمع بين
يا والالف واللام لان الالف واللام في الموصول ليستا
للتعريف لانه انما يتعرف بصلته لا بالالف واللام فلما
كانا زائدين فيه لغير التعريف جاز ان يجمع بين يا
وبينهما واما قول الآخر فيا الغلامان اللذان فرا ايا
كما ان تكسبانا شرا فالتقدير فيه يا الغلامان فحذف
الموصوف

الموصوف واقام الصفة مقامه لضرورة الشعر وما جاء
لضرورة نقضا فان قيل فقد قالوا يا الله فجمعوا بين يا
والالف واللام قيل انما جاز ان يجمع بينهما لوجهين احدهما
ان الالف واللام عوض عن حرف سقط من نفس الاسم
فان اصله الاه فاسقطوا الهمزة من اوله وجعلوا
الالف واللام عوضا عن الهمزة القطع فلما كانت عوضا
عن همزة القطع وهي حرف من نفس الاسم خاصة لانه
كثر في استعمالهم خفف على السنتهم جوزوا فيه ما لا يجوز
في غيره فان قيل فلم الحقت الميم المشددة في آخر هذا
الاسم نحو اللهم قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
البصريون الى انها عوض عن يا التي للتنبيه والها
مضمومة لانه نداء ولهذا لا يجوزون ان يجمعوا بينهما فلا
يقولون يا اللهم لئلا يجمعوا بين العوض والمعوض وذهـ
وذهب الكوفيون الى انها ليست عوضا عن يا وانما
الاصل فيه يا الله امنا بخير الا انه لما كثر في كلامهم

وجرى على السنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفا كما قالوا
ايش والاصل فيه اي شيء وقالوا ويلمه والاصل فيه ويل امه
وهذا كثير في كلامهم وكذلك في كلامهم هاهنا قالوا اللهم
والذي يدل على انها ليست عوضا عنها لانهم يجمعون بينهما
بينهما قال الشاعر اني اذا ما حدث الما   اقول يا اللهم يا اللهما
وقال اخر وما عليك ان تقولي كلما   سبحت او هللت يا
يا اللهما اردد علينا شيخنا مسلما فجمع بين الميم ويا ولو كانت
ولو كانت عوضا عنها لم يجمع بينهما لان العوض والمعوض
لا يجتمعان والصحيح ما ذهب اليه البصريون واما
قول الكوفيين اصله يا الله امنا بخير فهو فاسد لانه
لو كان الامر على ما ذهبوا اليه لما جاز ان يستعمل هذا
اللفظ الا فيما يؤدي عن هذا المعنى ولا شك انهم يقولون
ان يقال اللهم العنه اللهم اخزه اللهم اهلكه وما اشبه ذلك
ذلك قال الله تعالى واذ قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من
من عندك فامطر علينا حجارة من السماء او ائتنا بعذاب
اليم

اليم ولو كان الامر على ما ذهبوا اليه لكان التقدير امنا
بخير ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة
من السماء او ائتنا بعذاب اليم ولا شك ان هذا التقدير
ظاهر الفساد وان لا يكون امنهم بالخير ان يمطر عليهم حجارة
من السماء ويؤتى بعذاب اليم وقولهم انهم يجوزون ان يجمع
بين الميم ويا بدليل ما انشدوه فلا حجة فيه لانه انما جمع
بينهما لضرورة الشعر ولم يقع الكلام في حال الضرورة فانما
استسهل الجمع بينهما لضرورة ان العوض في اخر الكلمة ثم الجمع
بين العوض والمعوض جائز في ضرورة الشعر كما قال الشاعر
هما نفثا في من فمويهما فجمع بين الميم والواو وهي عوض عنها
وكذلك هاهنا فاعرفه ان شاء الله تعالى باب الترخيم

مبحث الترخيم

ان قال قائل ما الترخيم قيل حذف اخر الاسم في النداء
فان قيل فلم خص الترخيم بالنداء قيل لكثرة دوره في
الكلام فحذف طلبا للتخفيف وهو باب تغيير فالتغيير
يؤنس بالتغيير فان قيل فهل يجوز ترخيم ما كان على

ثلثة احرف قيل اختلف النحويون فذهب البصريون
الى انه لا يجوز ترخيمه وذلك لان الترخيم انما
دخل الكلام لاجل التخفيف ما كان على ثلثة احرف فهو
في غاية الخفة فلا يحتمل الحذف لان الحذف منه يؤدي
الى الاجحاف به وذهب الكوفيون على انه يجوز ترخيمه
ترخيمه اذا كان وسطه متحركا وذلك نحو قولك في
عنق يا عن وفي كتف يا كت وما اشبه ذلك وذلك
لان في الاسماء ما ثله ونظايره نحو يد وغد ودم والاصل
في يد يدي وفي غد غدو وفي دم دمو بدليل قولهم دموان
وقيل دميان ايضا فنقصوها للتخفيف فبقيت يد وغد
ودم فكذلك هاهنا وهذا فاسد من وجهين احدهما
ان الحذف في هذه الاسماء قليل في الاستعمال بعيد عن
القياس فلان القياس يقتضي ان حرف العلة اذا تحرك
تحرك وانفتح ما قبله ان يقلب الفا ولا يحذف فلما حذف
خذف حذف هاهنا من دمو دل على انه على خلاف
القياس

القياس والوجه الثاني انهم انما حذفوا الياء والواو
من يد وغد ودم لاستثقال الحركات عليها لان الاصل فيها
يدي وغدو ودمو بها اما في باب الترخيم فانما وقع
الحذف منه خلاف القياس ليخف الاسم الذي كثرت
حروفه ولم يوجد هاهنا لانه في غاية الخفة فلا حاجة
الى تخفيفه بالحذف فان قيل فلم جاز ترخيم ما فيه علامة
التانيث نحو قولك في ثبة يا ثب وما اشبه ذلك قيل
لان هاء التانيث بمنزلة اسم ضم الى اسم وليست من
بناء الاسم فجاز حذفها كما تحذف الاسم الثاني من الاسم
المركب تقول في ترخيم حضرموت يا حضر وبعلبك
يا بعل وما اشبه ذلك فان قيل فهل يجوز المضاف الى انه لا يجوز
ترخيمه لان الترخيم ان يكون فيما يوثر النداء فيه
والمضاف لم يوثر فيه النداء بشيء فكذلك لا يجوز
ترخيمه وذهب الكوفيون الى انه يجوز ترخيمه
ويحتجون بقول زهير ابن سلمى خذوا

خذ واخطكم يا ال عكرم   واحفظوا اوامرنا والرحم
بالعيب يذكر اراد يا ال عكرمة فحذف التا للترخيم
وهو عكرمة ابن حفصة بن قيس عيلان واحتجوا
ايضا بقول ع ايا عز لاتبعد فكل ابن حرة سيدعوه
داعي داعم فيجيب اراد يا الا انه حذف التا للتر
للترخيم واحتجوا ايضا بقول الاخر اماترين اليوم
ام حمز ام حمز فانتب بين عنقي وحمزة اراد ام حمزة
فحذف التا للترخيم واما الشلوه لاحجة فيه لانه رخمه
للضرورة وترخيم المضاف يجوز في ضرورة الشعر
كما يجوز الترخيم في النداء لضرورة الشعر قال الشاعر
الا اضحت حبالكم رماما   واضحت منك شاسعة اماما
يريد يا امامة وقال الاخر ان ابن حارث ان اشتق
لرويته وامتدحه وان الناس قد علموا يريد يا ابن حارثة
حارثة وهذا كثير في كلامهم فان قيل فهل يجوز نح
ترخيم الاسم المفرد الذي قبل اخره حرف ساكن بحذف

اخره مع اخره مع الحرف الساكن ايقول في سبطر ياسب اولا
قيل اختلف النحويون في ذلك الى انه لا يجوز ذلك لانه كا
بقيت حركة الاسم المرخم بعد دخول الترخيم كما كانت قبل
الترخيم فكذلك المسكون لانه موضوع في الساكن وذهب
الكوفيون الى ان ترخيمه بحذف الحرف الاخير منه وحرف
الساكن الذي قبله وذلك لان الحرف اذا اسقط من هذا
النحو ابقى اخره ساكنا فلو قلت لانه يحذف لادى ذلك
الى ان يشابه الادوات وما اشبهها من الادوات لا
الاسماء وذلك لا يجوز وهذا ليس بصحيح لانه لو كان
هذا معتبرا لكان ينبغي ان يحذف الحرف المكسور لئلا
يودي ذلك الى تشابه المضاف الى المتكلم ولا قائل فيه
فدل على فساد ما ذهبوا اليه فان قيل فلم جاز ان يبني
الترخيم على الضم في احد القولين كما جاز ان يبقى على حركته
على حركته وسكونه قيل لانهم قدروا بقية الاسم المرخم

بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء فبنوه على نحو يا حار ويا مال
كما لو لم يحذف شيء فاعرفه ان شاء الله تعالى باب الندبة ان
قال قائل ما الندبة قيل تفجيع يلحق النادب عند فقد المندوب
وكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن تحمل المصاب فان
قيل فما علامة الندبة قيل وا ويا في اوله وها في اخره واتما
زيدت وا ويا في اوله وها والف في اخره ليمد بها صوته
ليكون المندوب بين صوتين ممدودين وزيدت الهاء
بعد الالف لان الالف والهاء خفيفة والوقف عليها يزيدها
خفاء فزيدت الهاء عليها في الوقف لتظهر الالف بزيادتها
بعدها في الوقف فان قيل فلم وجب ان لا يندب الا باعرف
اسمائه واشهرها قيل ليكون ذلك عذرا للنادب عند السامعين
عند السامعين لانهم اذا عذروه شاركوه في التفجيع فا
فاذا شاركوه في التفجع هانت عليه المصيبة فان قيل
فلم الحقت الف الندبة اخر المضاف اليه نحو يا عبد الملكاه

ولم

ولم يلحق اخر الصفة نحو يا زيد الظريفاه قيل لان الف الندبة
انما تلحق ما الحقته شبه النداء والمضاف اليه بمنزلة شيء واحد
واحد والدليل على ذلك انه لا يتم المضاف الا بذكر المضاف
اليه ولا بد مع ذكر المضاف من ذكر المضاف اليه الا ترى
انك لو قلت في غلام زيد وثوب خز غلام وثوب لم يتم
الا بذكر المضاف اليه فلما كان المضاف والمضاف اليه بمنزلة
الشيء الواحد جاز ان يلحق الف الندبة اخر المضاف اليه
واما الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء واحد
ولهذا لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف بل انت مخير
في ذكر الصفة ان شئت ذكرتها وان شئت لم تذكرها
تذكرها الا ترى انك اذا قلت هذا زيد الظريف
كنت مخيرا في ذكر الصفة ان شئت ذكرتها وان شئت
شئت لم تذكرها فان كنت مخيرا في ذكر الصفة دل
على انهما ليسا بمنزلة شيء واحد فاذا لم يكونا بمنزلة
شيء واحد وجب ان لا يلحق الف الندبة الصفة بخلاف

المضاف اليه وذهب الكوفيون ويونس بن حبيب الضبي
البصري الى جواز الحاقها للصفة حملا على المضاف
اليه وقد ذهب بيننا الفرق بينهما ويحكون بعض العرب
انه قال واجمجمتي الشاميتيناه وهو شاذ لا يقاس عليه
فان قيل فلم جاز ندبة المضاف الى المخاطب نحو واغلامكاه
ولم يجز نداؤه قيل لان المندوب لا ينادى ليجيب وانما
وانما ينادى ليشهر النادب مصيبته وانه قد وقع في
امر عظيم وخطب جسيم ويظهر تفجيعه كيف لا يكون
في حالة افراد داعي اجاب واما المنادى فهو المخاطب
فلو جاز نداه لكان يؤدي ان يجمع فيه بين علامتي خطاب
وذلك لا يجوز فاعرفه ان شاء الله تعالى باب لا ان قال

مبحث لا التي لنفي الجنس

قائل لم بنيت النكرة مع لا على الفتح نحو لا رجل في الدار
قيل انما بنيت لان التقدير في قولك لا رجل في الدار
الدار لا من رجل في الدار لانه جواب قائل قال هل
من رجل في الدار فلما حذفت من اللفظ تركيب
مع

مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب ان تبنى وانما بنيت على
الحركة لان لها حالة تمكن قبل البناء وانما كانت الحركة فتحة لا
لانها اخف الحركات وذهب بعض النحويين الى ان هذه
الحركة الحركة حركة اعراب لا حركة بناء لان لا تعمل النصب
بالاجماع لانها نقيضة ان لان لا للنفي وان للاثبات
وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره لان لا لما
كانت فرعا على ان في العمل وان تنصب مع التنوين
نصبت لا بغير تنوين لتنحط عن درجة الاصل اذ الف
الفروع ابدا انحط عن درجات الاصول
وهذا عندي فاسد لانه لو كان معربا لوجب ان
لا يحذف منه التنوين لان التنوين ليس من عمل ان
وان ما هو شيء يستحقه الاسم في اصله واذا لم يكن
من عمل ان فلا معنى لحذفه مع لا لتنحط الفرع عن درجة
الاصل فيما كان من عمل الاصل واذا لم يكن التنوين من عمل
الاصل وجب ان يكون مع الفرع ثم انحط اصلها عن درجة

ان قد ظهر في اربعة اشياء الاول ان ان تعمل في
المعرفة والنكرة ولا تعمل في النكرة خاصة والثاني ان
ان لا تركب مع اسمها لقوتها ولا تركب مع اسمها
اسمها لضعفها والثالث ان ان تعمل في اسمها مع ال
الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجر ولا لا تعمل مع
الفصل والرابع ان ان تعمل في الاسم والخبر عند البصر
البصريين ولا تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من
المحققين فانحطت درجة لا التي هي الفرع عن درج
درجة ان التي هي الاصل فان قيل فلم اذا عطف على
على النكرة جاز فيه النصب على اللفظ ولا يجوز فيه
الرفع على الموضع والعطف على لفظ المبني لا يجوز
قيل لانه لما اطرد البناء على الفتحة في كل نكرة ركبت
مع لا اشبهت النصب للمفعول لاطراده فيه
فاشبهت حركة المعرب فجاز ان يعطف عليها
بالنصب فان قيل فلم جاز ان يبنى صفة النكرة
معها

معها على الفتح كما جاز ان تنصب حملا على اللفظ وترفع حملا
على الموضع قيل لانه بناء الاسم مع الاسم اكثر من بناء الاسم مع الحرف فلما جاز
ان يبنى الاسم مع الحرف جاز ايضا ان يبنى مع الصفة لان الصفة
قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل انه لا يجوز السكوت
على الموصوف دون الصفة في نحو قولك يا ايها الرجل ثم هما في
المعنى كشيء واحد فجاز ان يبنى كل واحد منهما مع صاحبه ولا
يجوز هاهنا ان تركب لا مع النكرة اذا ركبت مع صفتها لانه
يؤدي الى ان يجعل ثلث كلمات بمنزلة كلمة واحدة
وهذا لا نظير له في كلامهم فان قيل فلم جاز الرفع اذا كررت
لا نحو لا رجل في الدار ولا امرءة قيل لانك اذا كررت كان
جواب لمن قال ارجل في الدار ام امراة فنقول لا رجل
في الدار ولا امرءة ليكون الجواب على حسب السؤال فان
قيل فلم بنيت لا مع النكرة دون المعرفة قيل لان النكرة تقع
بعد من في الاستفهام الا ترى انك تقول هل من رجل في
الدار فاذا وقعت بعدها السؤال جاز تقدير من في الجواب

فاذا حذفت من الجواب تضمنت النكرة معنى الحرف فوجب ان تبنى
ولما المعرفة . واما المعرفة فلا تقع بعد من في الاستفهام الا
ترى انك تقول هل من زيد في الدار فاذا لم تقع بعد من في
السؤال لم يجز تقدير من في الجواب واذا لم يجز تقدير من
في الجواب لم تتضمن المعرفة معنى الحرف فوجب ان يبقى على
اصله في الاعراب واما قول الشاعر لاهيثم الليلة في المطي فانما
جاز لان التقدير لا مثل هيثم فصارت في حكم النكرة فجاز ان تبنى
مع لا وعلى هذا قولهم قضية ولا ابا حسن اي ولا مثل ابي الحسن
حسن ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير نحو لا رجل زيد
عندي ولا عمرو فان قيل فلم وجب التكرير في المعرفة قيل لانه
جاء مبنيا على السؤال كانه قيل ازيد عندك ام عمرو فقال لا
زيد عندي ولا عمرو والدليل على ان السؤال في تقدير
التكرير ان المفرد لا يفتقر الى ذكره في الجواب الا ترى انه
اذا قيل زيد عندك كان الجواب ان تقول لا من غير ان
تذكره كانك قلت لا اصل لذلك واما قولهم لا نولك ان
تفعل

ولولا

تفعل كذا فانما لم يكرر لانه صار بمعنى لا ينبغي لك
فاجروها مجراها حيث كانت في معناها كما اجروا ايذر
مجرى يدع فان قيل فلم لا تبنى مع المضاف قيل انما لم يجز
ان تبنى مع المضاف لان المضاف والمضاف اليه
بمنزلة شيء واحد بكيفيا فلو بنيا مع لا لكان يؤدي الى
ان يجعل ثلث كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له
في كلامهم والمشبه بالمضاف في امتناعه من التركيب
حكمه حكم المضاف فاعرفه ان شاء الله تعالى باب حروف
الجر ان قال قائل لم عملت هذه الحروف قيل انما عملت
لانها اختصت بالاسماء والحروف متى ما كان مختصا
وجب ان يكون عاملا وانما وجب ان تعمل الجر لان اعراب
الاسماء رفع ونصب وجر فلما سبق الاسماء الابتداء
الى الترفيع في المبتدا والفعل الى الرفع ايضا في الفاعل والى
النصب في المفعول لم يبق الا الجر فلهذا اوجب ان تعمل الجر
واجود من هذا ان تقول انما عملت الجر لانها تقع في

مبحث حروف الجر

وسط وسطا بين الاسم والفعل والجر يقع بين الرفع و
والنصب فاعطي الاوسط الاوسط ثم هذه الحروف
على ضربين احدهما يلزم الحرفية والثاني لا يلزم الحرفية فا
فاما ما يلزم الحرفية فعلى ضربين احدهما يلزم الجر والثاني
لا يلزم الجر فمن والى وفي واللام والباء ورب واما ما يلزم
الجر فالواو والتاء في القسم وحتى ولها مواضع نذكرها انسها
فيها انشاء الله تعه واما ما لا يلزم الحرفية فعن وعلى و
والكاف وحاشا وخلا ومذ ومنذ فاما عن فتكون
اسما كما تكون حرفا فاذا كانت اسما دخل عليها حرف الجر
وكانت بمعنى الناحية حينئذ وما بعدها مجرور بالاضافة
كقول الشاعر فقلت اجعلوا ثوب الغزالة كلها يمينا و
ومهوى النجم من عن شمالك وكقول الاخر فلقد رماني
للرماح دريئة من عن يميني مرة وشماليا وكقول
الاخر جرت عليه كل ريح لبساهج من عن يمين الخط
او سماهيج وكقول الاخر فقلت للركب لما ان علا بهم

من عن يمين الحبيا نظرة قبل واذا كانت حرفا
كان ما بعدها مجرورا بها كقولك رميت السهم عن
القوس وما اشبه ذلك واما على فتكون اسما و
وفعلا وحرفا فاذا كانت اسما دخل عليها حرف الجر
وكانت بمعنى فوق وما بعدها مجرورا بالاضافة
كقول الشاعر غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل
تصل وعن قيض ببيداء مجهل وكقول الاخر
اتت من عليه تنفض الطل بعدما رات حاجب
الشمس استوى فترفعا وكقول الاخر فهي تنوش
الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز الفلا
الفلا واذا كانت فعلا كانت مشتقة من مصدر
تدل على زمان مخصوص نحو علا الجبل يعلو علوا
فهو عال كقولك سلا يسلو سلوا فهو سال
وما اشبه ذلك واذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا
بها على نحو زيد دين وما اشبه ذلك واما الكاف

فتكون اسما كما تكون حرفا فاذا كانت اسما قدرتها
تقدير مثل وجاز ان يدخل عليها حرف الجر وكان ما
بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر وحاكيات
كهما يوثقين فالكاف الاولى حرف جر والثانية اسم
لانه لا يجوز ان يدخل حرف على حرف جر وكقول
الاخر يضحكن عن كالبرد المنهم وتكون الكاف ايضا فاعلا
كقول الشاعر اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كا
كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل فالكاف هنا
ههنا اسم لانها فاعله وهي في موضع رفع باسناد
الفعل اليها واذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا
بها نحو جاء الذي كزيد وما اشبه ذلك واما حاشا
وخلا فقد ذكرناهما في باب الاستثنا فيما قبل واما
مذ ومنذ فانهما فلهما باب نذكرهما فيه فيما بعد
ان شاء الله تعالى ثم ان معاني هذه الحروف كلها
مختلفة فاما من فتكون على اربعة اوجه الوجه

الاول

الاول ان تكون لابتداء الغاية كقولك سرت من البصرة
الى الكوفة والوجه الثاني ان تكون للتبعيض كقولك
اخذت من المال درهما والوجه الثالث ان تكون
لتبيين لتبيين الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان فمن هذه دخل للتبيين المقصود بالاجتناب
ولا يجوز ان تكون للتبعيض اذ ليس المامور به احتنا
اجتناب بعض الاوثان دون البعض وانما المقصود
اجتناب جنس الاوثان والوجه الرابع ان تكون
زائدة في النفي كقوله تعالى ما لكم من اله غيره والتقدير
فيه ما لكم اله غيره ومن زائدة كقول الشاعر وما بالربع
من احد وذهب بعض النحويين الى انه يجوز ان
تكون زائدة في الموجب ويستدل بقوله ونكفر عنكم
من سيئاتكم اي سيئاتكم من زائدة وبقوله تعالى
قل للمومنين يغضوا من ابصارهم اي ابصارهم من
زائدة وما استدل به فلا حجة فيه لان من زائدة

تكون

ليس زائدة فاما قوله نعم ونكفر عنكم سيئاتكم فمن
فيه غير زائدة لان من الذنوب ما يكفر بابدا الصد
الصدقات واخفائها وايتائها الفقرا وهي مظالم
العباد واما قوله نعم يغضوا من ابصارهم فمن فيه
ايضا للتبعيض لانهم انما امروا ان يغضوا ابصارهم
عن ما حرم عليهم لا عما احل لهم فدل على انها للبعض
للتبعيض وليست زائدة واما الى فتكون على وجه
وجهين احدهما ان تكون غاية كقولك سرت من
الكوفة الى البصرة والثاني ان تكون بمعنى مع كقوله
تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا
برؤسكم وارجلكم الى الكعبين اي مع المرافق ومع
الكعبين واما في فمعناها الظرفية كقولك زيد
في الدار ويتسع فيها فيقال زيد ينظر في العلم
واما اللام فمعناه التخصيص والملك كقولك المال
لزيد اي يختص به ويملكه واما البا فمعناه الالصاق

كقولك

كقولك كتبت بالقلم اي الصقت كتابي به واما رب
فمعناها التقليل وهي تخالف حروف الجر من اربعة
اوجه الوجه الاول انها تقع في صدر الكلام وحروف
الجر لا تقع في صدر الكلام والوجه الثاني انها لا تعمل الا في
النكرة وحروف الجر تعمل في المعرفة والنكرة والوجه الثالث انها
انها يلزم مجرورها الصفة وحروف الجر لا يلزم مجرورها
الصفة والوجه الرابع انها يلزم معها حذف الفعل
الذي اوصلته الى ما بعدها وهذا لا يلزم الحروف
واختصاصها بهذه الاشياء والمعان اختصت بها
فاما كونها صدر الكلام فلانها لما كانت تدل على الـ
التقليل وتقليل الشي يقارب نفيه اشبهت حروف
النفي لها صدر الكلام واما كونها لا تعمل الا في النكرة
فلانها لما كانت تدل على التقليل والنكرة تدل على
التكثير وجب ان يختص بالنكرة التي تدل على
الكثرة ليصح فيها التقليل واما كونها تلزم الصفة

الصفة مجرورها فجعلوا ذلك عوضا عن الفعل الذي
يتعلق به وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر واما
حذف الفعل معها للعلم به الا ترى انك اذا قلت
رب رجل يفهم منه كان التقدير فيه رب رجل ادر
ادركت او لقيت فحذف الفعل لدلالة الحال عليه
كما حذف من قوله تعالى وادخل يدك في جيبك الى
قومه الى فرعون وقومه ولم يذكر مرسلا لدلالة
لدلالة الحال عليه فكذلك هاهنا واما عن فمعناه
فمعناها المجاوزة واما على فمعناها الاستعلاء واما
الكاف فمعناها التشبيه وقد تكون زائدة كقوله
تعم ليس كمثله شيء والتقدير ليس مثله شيء وكقول
الشاعر لواحق الاقراب فيها كالمقق والتقدير فيها مقق
وهو الطول باب حتى ان قال قائل على كم وجها تستعمل حتى
قيل على ثلاثة اوجه الوجه الاول ان تكون حرف جر كالى
نحو قوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر وما بعدها مجرور بها

بعض قول

في قول جماعة ظاهر بين الا في قوله شاذ لا يعوج عليه
وهو ما حكي عن بعضهم انه قال انه مجرور بتقدير الى بعد
حتى وهو قول ظاهر الفساد والوجه الثاني ان تكون
عاطفة حملا على الواو نحو جاء في القوم حتى زيد ورايت
القوم حتى زيدا او مررت بالقوم حتى زيد فان قيل ولم
حملت على الواو قيل لانها اشبهتها ووجه الشبه بينهما
ان اصل حتى ان تكون غاية واذا كانت غاية كان ما
بعدها داخلا في حكم ما قبلها الا ترى انك اذا قلت
جائني القوم حتى زيد كان زيد داخلا في المجي كما لو قلت
جاء القوم وزيد فلما اشبهت الواو في هذا المعنى جاز
ان تحمل عليها فان قيل فلم اذا كانت عاطفة وجب ان
يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ولا يجب ذلك في
الواو قيل لانها انما كانت للغاية والدلالة على احد
طرفي الشيء فلا يتصور ان يكون طرف الشيء من غيره
فلو قلت جاء الرجال حتى النساء لجعلت النساء غاية

للرجال ومنطقها المتم وذلك محال والوجه الثالث ان
تكون حرف ابتداء كما نحو ضربت القوم حتى زيد ضاربٌ
وذهبت عمرو ذاهب قال الشاعر فما زالت القتلى تمج وذهبت
دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وقال اخر مطوت
بهم حتى تكل غزاتهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان فا
فان قيل فهل يكون للجملة بعدها موضع من الاعراب او لا قيل
لا يكون للجملة بعدها موضع من الاعراب لان الجملة انما يحكم
لها بموضع من الاعراب اذا وقعت موقع المفرد
نحو ان تقع وصفا نحو مررت برجل يكتب او حالا نحو جاء زيد
يضحك او خبر مبتدا نحو زيد يذهب واذا لم تقع ها
هاهنا موقع المفرد فينبغي ان لا يحكم لها بموضع من الاعراب
الاعراب فهذه الثلاثة الاوجه التي في حتى وقد تجتمع
كلها في مسئلة واحدة نحو اكلت السمكة حتى راسها
حتى راسَها حتى راسُها بالجر والنصب والرفع فالجر على
ان تجعل حتى حرف جر والنصب على ان تجعل حتى حرف
عطف

عطف فتعطفه على السمكة والرفع على ان تجعل حتى حرف ابتداء
فيكون مرفوعا بالابتداء او خبره محذوف والتقدير حتى راسها
ماكول فانما حذف الخبر لدلالة الحال عليه وعلى هذه الاوجه
ينشد قول الشاعر القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد
حتى نعله القاها بالجر والنصب والرفع فالجر بحتى والنصب
والنصب على العطف والرفع على الابتداء فالقاها الخبر فاعرفه
فاعرفه ان شاء الله تعالى باب منذ ومذ ان قال قائل لم قلتم
ان الاغلب على مذ الاسمية وعلى منذ الحرفية وكل واحد
منهما يكون اسما وحرفا جر قيل انما قلنا ان الاغلب على مذ
الاسمية لانه قد دخلها الحذف والاصل فيها منذ
فحذفت النون منها والحذف انما يكون في الاسماء والدليل
والدليل على انه الاصل مذ منذ انك لو صغرتها او كسرتها
او كسرتها لرددت النون فقلت في تصغيرها منيذ وفي
تكسير تكسيرها امناذ لان التصغير والتكسير يردان
يردان الاشياء الى اصولها فدل على ان الاصل

في مذ منذ فان قيل فلم كانا اسمين كان الاسم بعدهما
مرفوعًا نحو ما رايته مذ يومان ومنذ ليلتان
قيل انما كان الاسم بعدهما مرفوعًا اذا كانا اسمين لانه
خبر المبتدا لان مذ ومنذ المبتدا وما بعدهما الخبر والتقدير
والتقدير في قولك ما رايته مذ يومان ومنذ ليلتان
مذ ذلك يومان ومنذ ذلك ليلتان فان قيل لم بنيت
بنيت مذ ومنذ قيل لانهما اذا كانا حرفين بنيا لان
الحروف كلها مبنية ثم اذا كانا اسمين بنيا لتضمنهما معنى
معنى الحرف لانك اذا قلت ما رايته مذ يومان ومنذ
ليلتان كان المعنى فيه ما رايته من اول اليومين الى اخرهما
ومن اول الليلتين الى اخرهما فلما تضمنا معنى الحرف وجب ان
يبنيا وبنيت مذ على السكون لانه الاصل في البنا ان يكون
السكون فبنيت على الاصل وبنيت منذ على الضم لما وجب
تحريك الذال لالتقاء الساكنين بنيت على الضم اتباعا للضم
لضمة الميم كما قالوا في منتن فضموا التا اتباعا لضمة الميم
ومنهم

ومنهم من يقول منتن فكسر الميم اتباعا لكسرة التا ونص
ونظير هذين الوجهين قراءة من قرا الحمد لله فكسر الدال
اتباعا لكسرة اللام فلهذا كانت مذ ومنذ مبنيين و
وهما يختصان بابتداء الغاية في الزمان كما ان من
تختص بابتداء الغاية في المكان واستدلوا على جواز
ذلك بقوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم
احق ان تقوم فيه فادخل من على اول يوم وهو
ظرف زمان ويستدلون ايضا بقول زهير بن ابي
سلمى لمن الديار بقنة الحجر   اقوين من حجج ومن دهر
وما استدلوا به لا حجة لهم فيه اما قوله تعالى من
اول يوم احق ان تقوم فيه فالتقدير من تاسيس
اول يوم فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
كقوله تعالى واسئل القرية التي كنا فيها والعير التي
اقبلنا فيها فالتقدير فيه اهل القرية واهل العير
وهذا اكثر في كلامهم واما قول زهير بن ابي سلمى

سلمى من بنج ومن دهر فالدو ابن منبج ومن دهر كما
يقال مرت عليه السنون ومرت عليه الدهور فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على ما بينا فلو غيره
ان شاء الله تعه باب القسم ان قال قائل لم حذف
فعل القسم قيل انما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال فان
قيل فلم قلتم ان الاصل في حروف القسم البا دون التا والواو قيل لان
فعل القسم المحذوف فعل لازم الا ترى ان التقدير
في قولك بالله لافعلن اقسم بالله واحلف بالله والحرف
المعدى من هذه الاحرف هو البا لانه الحرف الذي
يقتضيه الفعل وانما كان البا دون غيره من الحروف
المعدية لان البا معناها الالصاق فكانت اولى
من غيرها ليتصل فعل القسم بالمقسم به مع تعديته
تعديته والذي يدل على انها هي الاصل انها تدخل
على المضمر والمظهر والواو تدخل على المظهر دون المضمر
والتا تدخل على اسم الله دون غيره فلما دخل البا على

المظهر

المظهر والمضمر واختصت الواو بالمظهر والتا باسم الله
تعه دل على ان البا هي الاصل فان قيل فلم جعلوا الواو دون
غيرها بدلا من التا قيل لوجهين احدهما ان الواو تقتضي
الجمع كما ان البا تقتضي الالصاق فلما تقاربا في المعنى اقيمت
مقامها والثاني ان الواو مخرجها من الشفتين فلما تقاربا
في المخرج كانت اولى من غيرها فان قيل فلم اختصت الواو
بالمظهر دون المضمر قيل لانها لما كانت فرعا على البا والبا
تدخل على المضمر والمظهر انحطت عن درجة البا التي هي الاصل
فاختصت بالمظهر دون المضمر لان الفرع ابدا ينحط عن
درجة الاصل فان قيل فلم جعلوا التا دون غيرها بدلا من
الواو قيل لان التا تبدل من الواو كثيرا نحو قولهم تراث
وتجاه وتخمة وتهمة وتيقور والاصل فيه وراث ووجاه
ووخمة ووهمة وويقور لانه ماخوذ من الوقار
الا انهم ابدلوا التا من الواو فكذلك ههنا فان قيل فلم
اختصت التا باسم واحد وهو اسم الله تعه قيل لانها

لما كانت فرعًا للواو والتي هي فرع للباء عن درجة الواو لانها
فرع الفرع فاختصت باسم واحد فان قيل فلم جعلوا جواب القسم
باللام وان وما ولا قيل لان القسم وجوابه لما كانا جملتين والجمل
تقوم بانفسها وانما تتعلق احدى الجملتين بالاخرى برابطة
بينه وبين جوابه وجوابه اما ان يكون موجبًا او منفيًا جعلوا
الرابطة بينهما باربعة احرف حرفين للايجاب وهما اللام
وان وحرفين للنفي وهما ما ولا فان قيل فلم جاز حذف
نحو قوله نعم قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف قيل لدلالة الحال
الحال عليه لانه لو كان ايجابًا لم يخل من النون او اللام فلما
فلما خلا منهما دل على انه نفي فلهذا جاز حذفها فاعرفه انشاء
الله نعم باب الاضافة ان قال قائل على كم ضربًا الاضافة

مبحث الاضافة

قيل على ضربين اضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام
لزيد واضافة بمعنى من نحو ثوب خز اي ثوب من خز
فان قيل فلم حذف التنوين من المضاف وجر المضاف
اليه قيل اما حذف التنوين فلانه يدل على الانفصال

والاضافة

والاضافة ولا تدل على الاتصال فلم يجمعوا بينهما الا ترى
ان التنوين يوذن بانقطاع الاسم وتمامه والاضافة تدل
على الاتصال وكون الشيء معا متصلا منفصلا في حالة واحدة
محال واما جر المضاف اليه فلان الاضافة لما كانت على
معنى اللام وبمعنى من وحذف حرف الجر قام المضاف مقامه
فعمل في المضاف اليه الجر كما يعمل حرف الجر فان قيل وجه زيد
ويد عمرو هل هذه الاضافة بمعنى اللام او بمعنى من قيل
لا بل بمعنى اللام لان الاضافة التي بمعنى من يجوز ان يكون
الثاني وصفا للاول الا ترى انه يجوز ان تقول في
نحو قولك ثوب خز ثوبٌ خزٌ فترفع خز لانه وصف للثوب
لثوب وكذلك ما اشبهه واما الاضافة بمعنى اللام فلا
يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول الا ترى انك
لا تقول في غلام زيد وجارية عمرو فلا يجوز ان تجعل
زيدا صفة لغلام كما جاز ان تجعل خزا صفة لثوب
فلما وجدنا قولهم وجه زيد لا يجوز ان يكون الثاني

وصفا للاول علمنا انه بمعنى اللام لا بمعنى من فان
قيل فلم كانت اضافة اسم الفاعل اذا اريد الحال والاستقبا
او الاستقبال واضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل
واضافة افعل الى ما هو بعض له واضافة الاسم الى
الصفة غير محضة في هذه المواضع كلها قيل اما اسم الفاعل
الفاعل فانما كانت اضافته غير محضة لان الاصل في قولك
مررت برجل ضارب زيد غدا ضارب زيدا تنوين
ضارب فلما كان التنوين هاهنا مقدرا كانت الاضافة
في تقدير الانفصال وهذا اجري وصفا للنكرة واما
الصفة المشبهة باسم الفاعل فانما كانت اضافتها
غير محضة لان التقدير في قولك مررت بحسن الوجه
مررت برجل حسن وجهه فلما كان التنوين ايضا هنا
هاهنا مقدرا كانت اضافته ايضا غير محضة واما
افعل الذي يضاف الى ما هو بعض له فانما كانت اضا
اضافته غير محضة لان التقدير في قولك زيد

افضل

برجل

افضل القوم زيد افضل من القوم فلما كانت هاهنا من مقدرة
مقدرة كانت اضافته غير محضة واما اضافة الاسم الى الصفة
فانما كانت محضة لان التقدير في قولك صلاة الاولى
صلوة الساعة الاولى فلما كان الموصوف هاهنا مقدرا كانت
الاضافة غير محضة واذا كانت غير محضة لم يفد التعريف بخلاف
هذا انما اذا كانت محضة نحو غلام زيد وما لم يتعرف بالاضافة
لان الاضافة اضافته غير محضة قولك مررت برجل مثلك
وشبهك وما اشبه ذلك وانما لم يتعرف بالاضافة لانها لا
تختص شيئا بعينه ولهذا وقعت صفة للنكرة فاعرفه ان شاء
الله تعالى باب التوكيد ان قال قائل ما الفائدة في التوكيد قيل التحقيق وازالة
التجوز في الكلام لان من كلامهم المجاز الا ترى انهم يقولون مررت بزيد وهم
يريدون المرور بمنزله ومحله وجاء القوم وهم يريدون بعضهم قال الله
الله تعالى فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب فقال
الملائكة وانما كان جبرائيل وحده فاذا قلت زيد مررت
بزيد نفسه زال هذا المجاز وكذلك اذا قلت جاءني

الغاية في التوكيد

فائدة التوكيد

في الكلام

القوم كلهم نال هذا المجان ابضر قال الله نعم فسجد الملائكة كلهم فنال هذا المجان الذي كان في قوله فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب لوجود التوكيد فان قيل فعلى كم ضربا التوكيد قيل على ضربين توكيد بتكرير اللفظ وتوكيد بتكرير المعنى فاما التوكيد بتكرير اللفظ فنحو قولك جاني زيد زيد وجاني رجل رجل وما اشبه ذلك واما التوكيد بتكرير المعنى فيكون بتسعة الفاظ وهي نفسه وعينه وكله واجمع واجمع واجمعون وجمعاء وجمع وكلا وكلتا فان قيل فلم وجب تقديم نفسه وعينه على كلهم واجمعين قيل لان النفس والعين يدلان على حقيقة الشي وكلهم واجمعون يدلان على الاحاطة والعموم والاحاطة لابد ان تقتضي محاط به فكان فيهما معنى التبع والنفس والعين ليس فيهما معنى التبع فكان تقديمها اولى وقدم كلهم على اجمعين لان

معنى

معنى الاحاطة في اجمعين اظهر منه في كلهم لان اجمعين مشتقه من الاجتماع وكل لا اشتقاق له واما ما بعد اجمعين فتبع لاجمعين وانما كان كذلك لانهم كرهوا اعادة لفظ اجمعين فزادوا الفاظا بعد اجمعين تبعا له لانه لا معنى لها سوا التبع فلهذا وجب ان تكون اجمعين فان قيل اجمع وجمعا وجمع معارف او نكرات قيل لا بل المعارف الذي يدل على ذلك بانها تكون تاكيدا للمعارف نحو جاء الجيش اجمع ورايت القبيلة جمعا ومررت بها جمع فلما كانت كانت تاكيد للمعارف دل على انها معارف فان قيل فلم كانت مصروفه قيل اما اجمع فللتعريف ووزن الفعل واما جمعا فلا في التانيث نحو صحراء واما جمع فللتعريف والعدل عن جمع بوزن صحارا وقيل للتعريف والعدل عن جمعا وقياس جمع كحمر فعدل وحركم فاجمع فيه العدل والتعريف فلذلك لم ينصرف والذي عليه الاكثرون هو الاول واما كلا وكلتا ففيهما افراد لفظي وتثنية

معنوية والذي يدل على ذلك انها تارة يرد الضمير اليهما بالافراد اعتبارا باللفظ وتارة بالتثنيه اعتبارا بالمعنى قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها فافراد للفظ فافرده ثم قال الشاعر كلا اخوينا والرجال كلاهم والرجال
اسود الشرى من كل اسود ضعيف طيعق وقال الاخر
كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي
افراد الضمير والعين فقال قد اقلعا اعتبارا بالمعنى
وقال رابي ولم يقل رابيان اعتبارا باللفظ والذي
يدل على ان الالف فيهما ليست للتثنية انها لو كانت
للتثنية لانقلبت في النصب والجر اذا اضيفتا الى
المظهر لان الاصل هو المظهر تقول رايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين ورايت كلتا المرأتين ومررت
ومررت بكلتا المرأتين ولو كانت للتثنية لوجب
ان تقلب مع المظهر فلما لم تقلب دل على انها الالف
المقصورة وليست للتثنية وذهب الكوفيون

الى

الى انه مثنى وان الالف فيهما للتثنية واستدلوا على
ذلك بقول الشاعر في كلتا رجليها سلامى واحده كلتاهما
مقرونة بزائده فافرده في قوله كلت فدل على ان كلتا
مثنى واستدلوا على ذلك ايضا بان الالف فيهما تنقلب الى
اليا في حال النصب والجر اذا اضيفتا الى المضمر رايت الرجلين
كليهما والامرتين كلتيهما ولو كانت الالف المقصورة
لم تنقلب الفعص وما ذهب اليه الكوفيون ليس
بصحيح فلما استدلالهم بقول الشاعر في كلتا رجليها
سلامى واحده فلا حجة فيه لانه يحتمل انه حذف الالف لضرورة
الشعر واما قولهم انها تنقلب في حالة النصب والجر اذا
اضيفت الى المضمر لانها اشبهت الى وعلى ولدى شابهه
٢ شابهتها قلبت الفها اليا مع المضمر ياء قلبت الف الى
ولدى وعلى المضمر ياء في عليك واليك ولديك ووجه
المشابهة بينهما وبين هذه الكلم ان هذه الكلم يلزم في دخولها
على الاسم والاضافه كما ان هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم

ولا تقع إلا مضافة وانما قلبت في حالة الجر والنصب دون
الرفع لان هذا الكلم لها حال النصب والجر وليس لها حال
الرفع فان قيل يجوز توكيد النكرة قيل ان كان التوكيد
بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما يجوز توكيد المعرفة
وان كان التوكيد تكرير المعنى فقد اختلف النحويون
فذهب البصريون الى انه لا يجوز وذلك كل واحد
من هذه الالفاظ التي تؤكد بها المعرفة فلا يجوز
ان تجري للنكرة النكرة تاكيدا كما لا يجوز ان يجري
عليها وصف وذهب الكوفيون الى انه يجوز واستدلوا
واستدلوا على ذلك بقول الشاعر لكنه شاقه ان قيل
ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب فجر كلا على
التوكيد لحول وهو نكرة واستدلوا ايضا بقول الشاعر
اذا القوا اذكر فيها حقد يوما جديدا كله مطردا فاكدوها
وهو نكرة بكلمة واستدلوا ايضا بقول الآخر قد صرت البكرة
يوما اجمعا وما استدلوا به من هذه الابيات لا حجة فيه

اما

اما قول الشاعر يا ليت عدة حول كله رجب فالرواية
قال وايه يا ليت عدة حولي رجبا بالاضافة وهو معرفة — حولي
لا نكرة ورجبا منصوب لان القصيدة منصوبة كما
قال آخر يا ليت ايام الصبى رواجعا واما قول الآخر
يوما جديدا كله مطردا فيحتمل ان يكون تاكيدا
للمضمر في جديد والمضمرات لا تكون الا معارف
وكان هذا اولى لانه اقرب اليه من اليوم فعلى هذا
يكون الانسان بالرفع واما قول الآخر قد صرت البكرة
يوما اجمعا فلا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة ثم لو صحت
هذه الابيات على ما رووا فلا يجوز الاحتجاج بها
لقلتها وشذوذها في بابها والشاذ لا يحتج به فاعرفه
ان شاء الله تعالى باب الوصف ان قال قائل ما الغرض في الوصف
قيل التخصيص والتفضيل فان كان معرفة كان الغرض
من الوصف التخصيص لان الاشتراك يقع فيها الا
ترى ان المسمين بزيد ونحوه كثير فاذا قال جاءني

مبحث النعت

زيد لم يعلم ايهم يريد فاذا قال زيد العاقل او العالم او
الاديب او اشبه ذلك فقد خصه من غيره وان كان
الاسم نكرة كان الغرض من الوصف التفضيل الا ترى
انك اذا قلت جاءني رجل لم يعلم اي رجل هو فاذا قلت
رجل عاقل فقد فضلته عمن ليس له هذا الوصف ولم
تخصه لانا نعني التخصيص شيئا بعينه ولم يوجد هاهنا
هاهنا فان قيل ففي كم تتبع الموصوف قيل في عشرة اشياء
التعريف والتنكير والتانيث والتذكير والافراد والتثنية
والتثنيه والجمع والرفع والنصب والجر فان قيل فلم لم توصف
توصف المعرفه بالنكرة والنكرة بالمعرفه وكذلك سائرها قيل لان
المعرفه ما خص الواحد من جنسه والنكرة ما كان شائعا
في جنسه والصفه في المعنى هو الوصف ويستحيل ان يكون
الشيء الواحد شائعا مخصوصا واذا استحال هذا في
وصف المعرفه بالنكرة او النكرة بالمعرفه كان في وصف الواحد
بالاثنين او الاثنين بالجمع اشد استحالة كذلك سائرها

فان

فان قيل فما العامل في الصفه قيل العامل في الصفه الموصوف
فاذا قال جاءني زيد الظريف كان العامل فيه جاءني واذا
قال رايت زيدا الظريف كان العامل فيه فيه رايت واذا
قال مررت بزيد الظريف كان العامل فيه الباء هذا مذهب
سيبويه وذهب ابو الحسن الاخفش الى كونه صفة لموصوف
اوجب له الرفع والا ان كونه صفه لموصوف اوجب له النصب
والا ان كونه صفه لموصوف اوجب له الجر والذي عليه الا
الاكثرون الاول وهو مذهب سيبويه وذهب ابو الحسن
الاخفش الى الثاني وهو كونه لموصوف اوجب له الرفع
والى كونه صفة لموصوف اوجب له النصب والى كونه
صفه لموصوف اوجب له الجر والذي عليه الاكثرون
هو الاول وهو مذهب سيبويه فاعرفه ان شاء الله

بحث عطف البيان

نعم باب عطف البيان ان قال قائل ما الغرض في عطف
البيان قيل الغرض فيه رفع اللبس كما في الوصف ولهذا
يجب ان يكون احد الاسمين يزيد على الاخر في كون

الشخص معروفا به ليختص من غيره لانه لا يكون الا بعد اسم
مشترك الا ترى اذا قلت مررت بولدك زيد فقد
خصصت واحدًا من الاولاد فان لم يكن الا ولد واحد
كان بدلا ولم يكن عطف بيان لعدم الاشتراك وعطف
البيان يشبه البدل من وجه ويشبه الوصف من وجه فوجه
شبهه بالبدل انه جامدًا ووجه شبهه بالوصف ان العامل
فيه هو العامل في الاسم الاول والدليل على ذلك انك تحمله
تارة على اللفظ وتارة على الموضع يا زيد زيد فالرفع على
على اللفظ والنصب على الموضع قال الشاعر اني واسطار
وسطرت سطرا العامل يا نصر نصر نصرا ويجوز ان
يكون نصر الثالث منصوبًا على المصدر كانه قال انصر نصرًا
وهذا باب يترجمه البصريون لا يترجمه الكوفيون فاعلم
فاعرفه انشاء الله تعالى باب البدل ان قال قائل ما الغرض
في البدل قيل الايضاح ورفع الالتباس وازالة التوسع
والمجاز فان قيل فعلى كم ضربًا البدل قيل على اربعة اضرب

مبحث البدل

بدل

بدل الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط فاما بدل الكل من
الكل فكقولك جاءني اخوك زيد ورايت اخاك زيدًا ومررت
ومررت باخيك زيد قال الله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط
الذين انعمت عليهم وبدل البعض من الكل كقولك جاءني بنوا
فلان ناس منهم ولا بد ان يكون فيه ضمير يعلقه بالمبدل منه
قال الله تعالى وارزق اهله من الثمرات من امن منهم بالله وباليوم
وباليوم الاخر واما قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من
استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس ونقل
وتقديره من استطاع منهم سبيلا منهم فحذف الضمير للعلم به
واما بدل الاشتمال فنحو قولك سلب زيد ثوبه ويعجبني عمرو
عقله ولا بد من ضمير يعلقه بالمبدل منه قال الله تعالى يسئلونك
يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قوله قتال فيه بدل من
الشهر والضمير فيه عائد الى الشهر فاما قول الشاعر
لقد كان في حول ثواء ثويته تقضي لبانات ويسام
سائم فالتقدير فيه لو ثويته فيه فحذف للعلم به واما

بدل الغلط فلا يكون في قران ولا كلام ويصح وهو ان
يريد ان يغلط فيسبق لسانه الى غيره فيقول بقت زيدا
عمروا فعمرو هو المقصود وزيد وقع في لسانه غلطا به فاتى
بالذي قصده وابدله من المغلوط والاجود في مثل هذا
ان تستعمل بل فتقول بل عمرا فان قيل ما العامل في البدل
قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماعة من النحويين
الى ان العامل في البدل غير العامل في المبدل وهما عاملان
ويحكى عن ابي الفارسي انه قيل له كيف يكون ايضاحا
وهو من جملتين وقال لم يظهر العامل وانما دل على ان العامل
العامل في المبدل والبدل في المبدل في اللفظ جاز ان يوضحه
والذي يدل على ان العامل في البدل غير العامل في المبدل
قوله تعم لولا ان يكون الناس امة واحدة لجعلنا لمن يكفر
بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة فظهور اللام في بيوتهم
وهي بدل من بدل على ان العامل في البدل غير العامل في المبدل
ونحو قوله تعالى قال الذين استكبروا للذين استضعفوا

استضعفوا

استضعفوا لمن امن فظهر اللام مع من وهي بدل من الذين
استضعفوا بدل على ان العامل في البدل غير العامل في المبدل
كما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاكثرون على
الاول فاعرفه ان شاء الله تعالى باب العطف ان قال قائل
كم حروف العطف قيل تسعة الواو والفاء وثم واو ولا وبل
ولكن وام وحتى فان قيل لم كان اصل حروف العطف الواو
قيل لان الواو لا تدل على اكثر من الاشتراك فقط واما غيرها
من الحروف فتدل على الاشتراك وعلى معنى زائد على ما سنبين
فاذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة ليست في
الواو صارت الواو بمنزلة الشئ المفرد وباقي الحروف بمنزلة
المركب والمفرد اصل المركب فان قيل فما الدليل على ان الواو
تقتضي الجمع دون الترتيب قلنا الدليل على ذلك وادخلوا
الباب سجدا وقولوا حطة وقال في موضع اخر وقولوا
حطة وادخلوا الباب سجدا ولو كانت الواو تقتضي
الترتيب لما جاز ان يتقدم في احدى الاثنين ما يتاخر

مبحث عطف النسق

العطف

في الاخرى وقال لبيد اغلي السبا بكل ادكن عاتق او جونة
قدحت وفض ختامها وقدحت لانه يريد بالجونة ها هنا
القدر اي غرفت والمغرفة يقال لها المقدحة وفض ختامها
اي كشف غطاها والغرف انما يكون بعد الكشف والذي
يدل ايضا على انها للجمع دون الترتيب قولهم
المال بين زيد وعمرو وكما يقال بينهما وتقول اختصم زيد
وبكر ولو كانت الواو تفيد الترتيب لما جاز ان تقع
ها هنا لان هذا الفعل لا من اثنين ولا يجوز الاقتصار
على احدهما فدل على انها تفيد الجمع دون الترتيب
فاما الفاء فانها تفيد الترتيب والتعقيب وثم تفيد
الترتيب والتراخي واو تفيد الشك والتخيير والاباحة
ولا تفيد النفي وبل تفيد الانتقال من قصة الى قصة اخرى
اخرى ولكن تفيد الاشتراك وانما تعطف في النفي
دون الاثبات بخلاف بل فانها تعطف في النفي و
والاثبات معا فان قيل فلم جاز ان تستعمل بل
بعد

بعد النفي كما هي ولم يجز ان تستعمل لكن بعد الاثبات كبل
قيل لان بل انما تستعمل في الايجاب لاجل الغلط والنسيان
لما قبلها وهذا انما يقع في الكلام نادرا فاقتصروا على
حرف واحد واما استعمال لكن فانما يكون بعد النفي فجاز
ان تشترك معها فيه لان الكلامين صواب ولا ينكر
بتكرير ما يقتضي الصواب فلذلك افترق الحكم فيهما
واما ام فتكون ضربين متصلة ومنقطعة فاما المتصلة
فتكون بمعنى اي نحو ازيد عندك ام عمرو اي ايهما
عندك واما المنقطعة فتكون بمنزلة بل والهمزة كقولهم
انها لابل ام شاء والتقدير فيه بل هي شاء كانه راى اشخا
اشخاصا فغلب على ظنه انها ابل واخبر بحسب ما عليه
ظنه ثم ادرك الشك فرجع الى السوال والاستثبات
فكانه قال بل هي شاء ولا يجوز ان تقدر بل وحدها
والذي يدل قوله تعالى ام له البنات ولكم البنون
وهذا اكفر فدل على انها بمنزلة بل والهمزة فاما

اما فليست حرف عطف ومعناها كمعنى او لانها تقع
في باب الشك من او لان او يمضي صدر الكلام على
اليقين ثم الشك فيسري الشك من اخر الكلام الى اوله
واما اما فيبنى كلامه معها من اوله على الشك وانما
قلنا انها ليست حرف عطف لان حروف العطف لا
تخلو اما ان يعطف مفردا على مفرد او جملة على جملة ثم
فاذا قلت اما زيد واما عمرو لم تعطف بها مفردا على
مفرد ولا جملة على جملة ثم لو كانت حرف عطف لما
جاز ان يتقدم على الاسم لان حرف العطف لا يمكن ان
يتقدم على الاسم المعطوف عليه ثم لو كانت ايضا حرف
لما جاز ان يجمع بينها وبين الواو فلما جمع بينهما
دل على انها ليست حرف عطف لان حرف العطف
لا يدخل على مثله فاعرفه ان شاء الله تعالى باب ما لا
ينصرف ان قال قائل كم علل التي تمنع الصرف
قيل تسع وهي وزن الفعل والوصف والتانيث

مبحث ما لا ينصرف

والالف

والالف والنون الزائدتان والتعريف والعجمة والعدل
والجمع والتركيب ويجمعها بيتان من الشعر جمع ووصف
وتانيث ومعرفة وعجمة ثم عدل ثم تركيب والنون زائدة
من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فان قيل
قائل ومن اين كانت هذه العلل فروعا قيل لان وزن
الفعل فرع على وزن الاسم والوصف فرع على الموصوف
والتانيث فرع على التذكير والالف والنون الزائدتان
فرع لانهما يجريان مجرى علامة التانيث في امتناع علامة
دخول علامة التانيث عليهما الا ترى انه لا يقال عطشانة
وسكرانة كما لا يقال حمراءة ولا صفراءة والتعريف فرع على
التنكير والعجمة فرع على العربية والجمع فرع على الواحد و
العدل فرع على لانه متعلق بالمعدول عنه والتركيب
فرع على الافراد فهذه الوجوه كونها فروعا فان قيل فلم
وجب ان يكون هذه العلل تمنع الصرف قيل لانها لما كانت
فروعا على ما بينا فقد اشبهت الفعل والفعل فرع الاسم وهو

ا ثقل من الاسم لكونه فرعًا فاذا اجتمع في الاسم علتان
من هذه العلل وجب ان يمنع من الصرف لشبه الفعل
فان قيل فلم لم يمنع الصرف بعلة واحدة قيل لان
الاصل في الاسماء الصرف فلا يمنع الصرف بعلة واحدة
لانها لا تقوى على نقله عن اصله الا ان تكون
العلة تقوم مقام العلتين وح يمنع من الصرف بعلة
واحدة لقيام علتين فان قيل لم منع ما لا ينصرف من ا
التنوين والجر قيل لوجهين احدهما انه انما منع من التنوين
التنوين ومنع الجر تبعا له والوجه الثاني انه انما منع
الجر اصلًا لا تبعا لانه انما منع من الصرف لانه اشبه الفعل والفعل
ليس فيه جر ولا تنوين فكذلك ايضا ما اشبهه فان قيل فلم حمل
الجر على النصب فيما لا ينصرف قيل لان بين الجر والنصب مشابهة
ولهذا حمل النصب على الجر في التثنية وجمع المذكر والمؤنث
السالم فلما حمل النصب على الجر في تلك المواضع فكذلك يحمل الجر على
النصب هنا فان قيل فلم كان جميع ما ينصرف في المعرفة ينصرف

في النكرة

في النكرة الا في خمسة انواع افعل نعتا نحو ازهر وما كان
آخره الف التانيث نحو حبلى وحمرا وما كان على فعلان
مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى وما كان جمعا بعد
الفه حرفان او ثلثة اوسطها ساكن نحو مساجد
وقناديل وما كان معدولًا عن العدد نحو مثنى وثلاث
وما اشبه ذلك قيل اما افعل فانما لم ينصرف معرفة
ولا نكرة لانه اذا كان معرفة فقد اجتمع فيه التعريف
ووزن الفعل واذا كان نكرة فقد اجتمع فيه الوصف
ووزن الفعل وذهب ابو الحسن الاخفش الى انه
اذا سمي به ثم نكر فقد انصرف لانه اذا اسمي به فقد
زال عنه الوصف فاذا نكر بقي وزن الفعل وحده
فوجب ان ينصرف والصحيح انه لا ينصرف لانه اذا
نكر رجع الى الاصل وهو الوصف فيجتمع فيه وزن
الفعل والوصف وكما انهم صرفوا قولهم مررت بنسوة
اربع وان كان على وزن الفعل وهي صفة لان الاصل

ان يكون اسماء لا صفة مراعاة الاصل فكذلك
هاهنا يراعى اصله في الوصف وان كان قد سمى
به واما ما كان اخره الف التانيث فانما لم ينصرف
البتة لانه مونث وتانيثه لازم فكانه انث مرتين
فلهذا لم ينصرف لان العلة فيه قامت مقام علتين
واما ما كان على فعلان مونثه فعلى نحو سكران
وسكرى فلان الالف والنون فيه اشبهتا الف التانيث
التانيث نحو حمراء وذلك من وجهين احدهما امتناع
دخول تاء التانيث والثاني ان بناء مذكره مخالف
لبناء مونثه فان لم يكن له فعلى عثمان فانه لا ينصرف
في معرفة وينصرف في نكرة وليس من هذه الانواع
واما ما كان جمعا بعد الفه حرفان او ثلثة اوسطها
ساكن فانما منع الصرف البتة وذلك لاربعة اوجه
ذكرها الثمانيني الوجه الاول انه لما كان جمعا لا يمكن
جمعه مرة ثانية وكانه قد جمع مرتين والوجه

الثاني

الثاني انه جمع لا نظير له في الاحاد فعدم النظير يقوم مقام
علة ثانية والوجه الثالث انه جمع لا يكسر من ثانية فاشبه
الفعل الذي لا يدخله التكسير والوجه الرابع انه جمع لا نظير
له في الاسماء العربية فجرى مجرى الاسم الاعجمي لان الاعجمي يكون
على وزن غير وزن العربي والوجهان الاخيران يرجعان
الى الاولين واما ما كان معدولا عن العدد نحو
مثنى وثلاث فانه منع الصرف في التنكير وذلك للعدل
للعدل والوصف وقيل لانه عدل عن اللفظ والمعنى فاما
عدله في اللفظ فظاهر واما عدله في المعنى فلان العدد
يراد قبل العدل للدلالة على قدر العدد الا ترى انك اذا
قلت جاءني اثنان وثلثة اردت قدر ما جاءك واذا
قلت جاءني مثنى وثلث لم يجز حتى يتقدم قبله جمعا ليدل
بذكر المعدول على الترتيب فتقول جاءني القوم مثنى
وثلث اي اثنين اثنين وثلثة ثلثة فدل على انه معدول
من جهة اللفظ والمعنى فلذلك لم ينصرف في النكرة فان

فان قيل فلم دخل جميع ما لا ينصرف الجر مع الالف و اللام
والاضافة قيل لثلاثة اوجه الوجه الاول انه امن فيه
التنوين لان الالف واللام والاضافة لا يكون مع التنوين
وجدت فيه التنوين فدخله الجر في موضع الجر والوجه
الثاني ان الالف واللام والاضافة قامت مقام التنوين
ولو كان التنوين فيه لجاز فيه الجر فكذلك ما قام مقامه
مقامه والوجه الثالث انهما بالالف واللام والاضافة
بعد شبه الفعل فلما بعد عن مشابهته دخله الجر في موضع
الجر لانه قد صار بمنزلة ما فيه علة واحدة فلهذا
المعنى دخله الجر مع الالف واللام والاضافة فاعرفه
ان شاء الله تعالى باب اعراب الافعال وبنائها ان قال
قائل لم كانت الافعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل
قيل لان الازمنة لما كانت ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل
ومستقبل وجب ان يكون الافعال ثلاثة ماضي وحاضر
ومستقبل فان قيل فلم بني الفعل الماضي على حركة قيل

باب اعراب الافعال وبنائها

انما

انما الفعل بني الفعل اولا لان الاصل في الافعال البنا
وبني على حركة تفضيلا له على فعل الامر لان الفعل الماضي
اشبه الاسماء في الصفة نحو قولك مررت ضرب كما تقول
مررت برجل ضارب واشبه ايضا ما اشبه الاسماء في الشرط
والجزاء فانك تقول ان فعلت فعلت والمعنى فيه ان
تفعل افعل فلما قام الماضي مقام المستقبل والمستقبل قد
اشبه الاسماء وجب ان يبنى على حركة تفضيلا له على فعل
الامر الذي ما اشبه ولا اشبه ما اشبهها فانما كانت الحركة
فتحة لوجهين احدهما ان الفتحة اخف الحركات والوجه الثاني
انه لا يخلوا اما ان يبنى على الكسر لان الكسر ثقيل والفعل ثقيل
والثقيل لا يبنى على ثقيل واذا كان الجر لا يدخله وهو غير
لازم لثقله فان لا يدخله الكسر الذي لازم كان ذلك
من طريق الاولى واذا بطل ان يبنى على الكسر بطل ان
يبنى على الضم ايضا لثلاثة اوجه الوجه الاول ان الضم اخ
اثقل واذا بطل ان يبنى على الثقيل فان لا يبنى على الاثقل

الاسماء

اولى الوجه الثاني ان الضم اخو الكسر لان الواو اخت اليا
الا ترى انهما يجتمعان في الردف في نحو قوله ولا تكثر
على ذي الضغن عتبا ولا ذكر للذنوب التجرم ولا تسئلن عما
سيوف بيدى ولا عن غيبة لك بالمغيب متى تك في صديق
او عدو تخبرك العيون عن القلوب والوجه الثالث
انما لم يبنى على الضم لان من العرب من يجتزى بالضمة
عن الواو في قاموا قام وفي كانوا كان قال الشاعر فلو
ان الاطبا كان حولى وكان مع الاطبا لي شفاء واذا بطل
ان يبنى على الضم والكسر وجب ان يبنى على الفتح فان
قيل فلم بني فعل الامر على الوقف قيل لان الاصل في الافعال
البنا والاصل في البنا ان يكون على الوقف فبني على الوقف
لانه الاصل وقد ذهب الكوفيون الى انه معرب واعرابه
الجزم واستدلوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول
انهم قالوا العلة انما قلنا انه معرب مجزوم لان الاصل
في قم واذهب لتذهب ولتقم قال الله تعالى فبذلك

فلتفرحوا

فلتفرحوا هو خير مما يجمعون وذكر انها قرات النبي صلى
الله عليه وآله على اصحابه وسلم روي عن النبي صلعم انه قال
في بعض مغازيه لتاخذوا عني مصافكم فدل على ان الاصل
في قم واذهب لتقم ولتذهب الا انه لما كثر في كلامهم وجرى
على السنتهم استثقلوا فيه مجي اللام فيه مع كثرة الاستعمال
فحذفوه مع حرف المضارعة تخفيفا كما قالوا ايش والاصل
فيه اي شي وكقولهم ويله والاصل فيه ويل امه فحذفوه
لكثرة الاستعمال فكذلك هاهنا والوجه الثاني انهم قالوا
اجمعنا على ان فعل النهي معرب مجزوم نحو لا تقم ولا تذهب
تذهب فكذلك فعل الامر نحو قم واذهب لان الامر ضد
الامر وهم يحملون الشي على ضده كما يحملونه على نظيره والوجه
الثالث انهم قالوا الدليل على انه مجزوم انك تقول في
المعتل اغز ارم اخش فتحذف اليا والواو والالف
كما تقول لم يغز ولم يرم ولم يخش فدل على انه مجزوم
بلام مقدرة وقد يجوز اعمال حرف الجزم مع الحذف

قال الشاعر محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر
تبالا وما ذهب اليه الكوفيون فاسد وقولهم ان الاصل
في قم لتقم وفي اذهب لتذهب الا انه حذف لكثرة الا
الاستعمال قلنا هذا قياس ليس كذلك فانه لو كان
الامر كما زعمتم لوجب ان يختص الحذف بما يكثر اسـ
استعماله دون ما لا يكثر استعماله فلما قيل اقعنسس ها
واحرنجم واعلوط وما اشبه ذلك بالحذف ولا تكثر
استعماله دل على فساد ما ذهبوا اليه وقولهم ان فعل
النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الامر قلنا هذا قياس
فاسد لان فعل النهي في اوله حرف المضارعة الذي
يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق الاعراب فكان
باقيا اصله وقولهم انه يحذف الواو والياء والالف نحو
اغز وارم واخش كما تقول لم يغز ولم يخش ولم يرم فنقول
انما حذفت هذه الحروف للبناء لا للاعراب حملا للـ
للفعل المعتل على الفعل الصحيح حملا للفرع على الاصل والذي
يدل

يدل على صحته صحة ما ذكرناه ان حرف الجر لا يعمل مع الحذف
فحرف الجزم اولى واما البيت الذي انشدوه وهو قوله
محمد تفد نفسك كل نفس فقد انكره ابو العباس المبرد ولو
سلمنا صحته فنقول قوله تفد نفسك لم تحذف الياء من
للجزم بلام مقدرة وانما حذفوا اليا للضرورة واجتزأ
بالكسرة عن اليا وهو في كلامهم اكثر من ان يحصى وان
سلمنا ان الاصل لتفد وانه مجزوم بلام مقدرة الا انا نقول
انما حذفت اللام لضرورة الشعر وما حذف اللام للضرورة
لا يجوز ان يجعل اصلا يقاس عليه وقد بينا هذه المسألة
مستقصا في المسائل الخلافية فان قيل فلم اعرب الفعل
المضارع قيل لانه اشبه الاسماء من الخمسة الاوجه التي
بيناها قبل في صدر الكلام واعرابه النصب والجزم فاما
الرفع فقيامه مقام الاسم وقد ذكرناها ايضا في صدر
الكلام واما النصب والجزم فسنذكرها ايضا فيما بعد
هذا الباب ان شاء الله تعالى فان قيل فلم قالوا اغزوا

ويرمي ويخشا فاثبتوا الواو واليا والالف سكنوا في حالة
الرفع وحذفوها في حالة الجزم وفتحوا الواو واليا
في حالتي الرفع النصب وسوا في يخشى بين النصب
والرفع قيل انما اثبتوها ساكنة في الرفع لان الاصل ان
يقال هو يغزو ويرمي ويخشى بضم الواو في يغزو واليا
في يرمي ويخشى الا انهم استثقلوا الضم على الواو
من يغزو وعلى اليا من يرمي فحذفوها فبقيت من
يغزو ساكنة وكذلك اليا من يرمي واما اليا من
يخشى فانقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما حذ
حذفوا هذه الحروف في الجزم لانها اشبهت الحركات وجه
وجب الشبه من وجهين احدهما ان هذه الحروف مركبة من
الحركات على قول بعض النحويين او الحركات ماخوذة
منها على قول الاخرين وعلى كلا القولين قد حصلت بينهما
مشابهة والوجه الثاني ان هذه الحروف لا تقوم بها
الحركات كما ان الحركات كذلك وكما انها تحذف للجزم

فكذلك

فكذلك هذه الحروف وقد حكي عن ابي بكر السراج انه
شبه الجازم بالدواء والحركة في الفعل كالفضلة التي تخرج
يخرجها الدواء ان صادف فضلة حذفها وان لم يصادف
اخذ من نفس الجسم فكذلك الجازم واذا دخل على الفعل
الفعل ان وجد حركة اخذها والا اخذ من نفس الفعل
وسهل حذفها وان كانت اصلية لسكونها لانها بالسكون
بالسكون تضعف فتصير في حكم الحركة فكما ان الحركة تحذف
فكذلك هذه الحروف وانما فتحوا الواو واليا في يغزو
ويرمي لخفة الفتحة وانقلبت اليا في يخشى الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها كما قلبناها في حالة الرفع لتحركها بالضم
بالضم في الاصل وانفتاح ما قبلها فان قيل فلم كانت الخمسة
للخمسة الامثلة من يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون
وتفعلين في حالة الرفع يثبتون النون في حالة النصب
والجزم يحذفها قيل لان هذه الامثلة لما وجب ان
تكون معربة لم يمكن ان تجعل اللام حرف الاعراب وذلك

وذلك لانه من آلة اعراب الجزم فلو انها حرف الاعراب
لوجب ان تسكن في حالة الجزم فكان يؤدي الى ان يحذف
ضمير الفاعل وذلك لا يجوز ولم يمكن ايضا ان يجعل الضمير
حرف الاعراب لانه في الحقيقة ليس بجزء من الفعل
وانما هو قائم بنفسه في موضع رفع لانه فاعل فلا يجوز
ان يجعل حرف اعراب كلمة اخرى فوجب ان
يكون الاعراب بعدها فزادوا النون لانها حرف من
حروف المد واللين وجعلوا ثبوتها علامة للرفع
وحذفها علامة للجزم والنصب وانما جعل الثبوت
علامة للرفع والحذف علامة للجزم والنصب ولم يعكسوا
يعكسوا ذلك لان الثبوت اول والحذف طار عليه
كما ان الرفع اول والنصب والجزم طاريان عليه
فاعطوا الاول الاول والطارى الطارى وله
والنصب فيهما محمول على الجزم لان الجزم في الافعال
نظير الجر في الاسماء وكان النصب في التثنية
والجمع

والجمع محمول على الجر فكذلك النصب ههنا محمول على
الجزم فان قيل فلم استوى النصب والجزم في قولهم انت تفعلين
للواحدة وليس في الاسماء الاحاد ما حمل نصبه على جره قيل
لان قولهم انت لفظ يشابه الجمع الا ترى ان الجمع في حالة
النصب والجر يكون في اخره يا قبلها كسرة بعدها نون
كقولك تفعلين فلما اشبه لفظ الجمع حمل عليه ولهذا ايضا
فتحت النون منه حملا على الجمع اه رضون وكذلك
كسروا النون من يفعلان وفتحوها من يفعلون حملا
على تثنية الاسماء وجمعها وهذه الامثلة معربة لا حرف
اعراب لها وذلك لما بينا من استحالة جعل اللام او الضمير
او النون حرف اعراب وليس لها نظير في كلامهم فان
قيل فهلا كان يفعلان ويفعلون تثنية وجمعا ليفعل كما
كان زيدان وزيدون تثنية وجمعا لزيد قيل لان
الفعل لا يجوز تثنيته ولا جمعه وانما لم يجز ذلك
لاربعة اوجه الوجه الاول ان الفعل يدل على المصدر

والمصدر لا يثنى ولا يجمع لانه يدل على الجنس الا ان
تختلف انواعه فيجوز تثنيته وجمعه فلما كان الفعل
يدل على المصدر المبهم الدال على الجنس لم يجز تثنيته
ولا جمعه والوجه الثاني ان الفعل لو جازت تثنيته مع
الاثنين وجمعه مع الجماعة لجازت تثنيته وجمعه مع
الواحد وكان يجوز ان يقال زيد قاما وقاموا اذا
ذلك مرتين او مرارا فلما لم يحسن ذلك دل على انه
لا يثنى ولا يجمع والوجه الثالث ان الفعل ليس بذات
يقصد اليها ان يضم اليها غيرها كما يكون ذلك في
الاسماء فكذلك لم يثن ولم يجمع والوجه الرابع ان
الفعل يدل على مصدر وزمان فصار في المعنى
كانه اثنان وتثنية الاسم المجمع المثنى فكذلك لا يجوز
تثنية الفعل فان قيل اليس الالف في يفعلان
تدل على التثنية والواو في يفعلون تدل على الجمع قيل
الالف والواو يدلان على التثنية والجمع ولكن

اذا فعل مع

على

على تثنية الضمير لا على تثنية الفعل لما بينا فاعرفه ان شاء
الله تعالى باب حروف التي تنصب الفعل المستقبل ان قال
قائل لم وجب ان تعمل ان ولن واذن وكي النصب قيل
انما وجب ان تعمل لاختصاصها بالفعل ووجب ان يكون
عملها النصب لان ان الخفيفة تشبه ان الثقيلة وان الثقيلة
الثقيلة تنصب الاسم فكذلك ان هذه يجب ان تنصب الفعل
وحملت لن واذن وكي على ان وانما حملت عليها لانها اشبهها
ووجه الشبه بينهما ان ان الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستـ
الاستقبال وهذه الحروف تخلص المضارع للاستقبال فلما
اشتركا في هذا المعنى حملت عليها ويحكى عن الخليل انه لا
ينصب شيئا من الافعال الا بان مظهرة او مقدرة والاكثرون
والاكثرون على خلافه وتكون ان مع الفعل بعدها بمنزلة
المصدر الا ترى انك اذا قلت ان تفعل كذا خير لك كان
التقدير فعلك كذا خير لك وما اشبه ذلك واما لن ففيها
قولان فذهب الخليل الى انها مركبة من كلمتين واصلها

مبحث النواصب

لان نخففوا الالف من لان والهمزة من ان لكثرة الاستعمال
كقولهم ويلمه وركبوا احدهما مع الاخر فصار لن وذهب
سيبويه الى انها ليست مركبة من كلمتين بل هي بمنزلة
شيء على حرفين ليس فيه زيادة قال سيبويه ولو كانت على
ما يقول الخليل لما قلت اما زيدا لن اضرب لان ما بعد ان لا يعمل
فيما قبلها ويمكن ان يعتذر عن الخليل بان يقال ان الحروف
اذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كانت عليه قبل التركيب
الا ترى ان لا يجوز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا ركبت
ركبت مع لا ودخلها معنى التخصيص جاز ان يعمل ما
بعدها فيما قبلها فيقال زيدا هلا ضربت فكذلك ههنا
ويمكن ان يقال على هذا ايضا ان هل اذا ذهب منها معنى
الاستفهام جاز ان يتغير حكمها واما لن فمعنى النفي
باق فيها فينبغي ان لا يتغير حكمها واما اذن فتستعمل
على ثلثة اضرب الاول ان تكون عاملة وهو ان تدخل
على الفعل المضارع ويريد به الاستقبال وتكون جوابا
نحو

نحو ان يقول القائل انا ازورك فتقول اذن اكرمك فيجب
اعمالها لا غير والثاني ان تدخل عليها الواو والفاء للعطف
فيجوز اعمالها واهمالها وذلك نحو قولك ان تكرمني
اذن احسن اليك فيجوز اعمالها فينتصب الفعل بعدها
كما لو ابتدئ بها فترجع الى القسم الاول ويجوز اهمالها
فيرتفع الفعل بعدها مع الضمير المستكن فيه خبر مبتدا محذوف
والتقدير فيه وانا اذن ازورك اليك فترجع الى
القسم الثالث والثالث ان تدخل بين كلامين احدهما
متعلق بالاخر نحو ان تدخل بين الشرط وجوابه نحو ان
تكرمني اذن اكرمك وبين المبتدا والخبر نحو زيد اذن
يقوم وما اشبه ذلك فلا يجوز اعمالها بحال وكذلك
اذا دخلت على الحال فعل الحال نحو قولك اذن اظنك
كاذبا اذا اردت انك في حال ظن وذلك لان اذن انما
عملت لانها اشبهت ان وان لا تدخل على فعل الحال ولانه
يكون بعدها الا للمستقبل فاذا زال الشبه بطل العمل واما كي

فتستعمل على ضربين احدهما ان تعمل بنفسها وتكون مع الفعل
بمنزلة الاسم الواحد نحو جئتك لكي تعطيني والثاني ان
تعمل بتقدير ان لانهم يجعلونها بمنزلة حرف جر لانهم
يقولون كيمه كما يقولون لمه وانما وجب ان تقدر بعدها
ان لان حروف الجر لا تعمل في الفعل فان قيل فلم وجب
تقدير ان بعدها وبعد الفاء وبعد الواو واو واللام
وحتى دون اخواتها قيل لثلثة اوجه الوجه
الاول ان ان ليس لها معنى في نفسها كلن واذن
وكي فلنقصان معناها كان تقديرها اولى من
سائر اخواتها والوجه الثالث ان انها لما كانت
تدخل على الفعل الماضي والمستقبل ولا يوجد في سائر
اخواتها فقد وجد فيها مزية على اخواتها فاذا وجد (سائرہ)
فيها مزية على اخواتها في حالة الاظهار كانت اولى (مبحث الجوازم)
بالاظهار فاعرفه ان شاء الله تعالى باب حروف الجزم
ان قال قائل لم وجب ان تعمل لم ولما ولام الامر ولا

في النهي

في النهي في الفعل المضارع الجزم فكذلك لان لم لما كانت
تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى المضي كما ان ان التي
للشرط والجزاء تدخل على فعل الماضي فتنقله الى معنى المستقبل فقد
فقد اشبهت حروف الشرط وحرف الشرط يعمل الجزم فكذلك
ما اشبهه وانما وجب لحرف الشرط ان يعمل الجزم لانه يقتضي الجملة
الجملتين فلو ما يقتضيه حرف الشرط اختير له الجزم لانه حذف
وتخفيف واما لما فبمنزلة لم في النقل فكانت محمولة على لم واما
لام الامر فانما وجب ان تعمل الجزم لاشتراك الامر باللام
مثل الامر باللام في اللفظ وان كان احدهما جزما والاخر وقفا
واما لا في النهي فانما وجب ان تجزم حملا على الامر لان الامر
ضد النهي وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ولما
كان الامر مبنيا على الوقف وقد حمل النهي عليه جعل النهي نظيره
في اللفظ وان كان احدهما جزما والاخر وقفا على ما بينا فلهذا
فلهذا وجب ان تعمل الجزم فان قيل اذا كان الاصل في لم
ان تدخل على الماضي فلم نقل الى لفظ المضارع قيل لان لم يجب

ان يكون عاملة فلو لزم بعدها الماضي لما تبين عملها فينقل
الماضي الى المضارع لتبين عملها فان قيل فهلا جوزتم دخولها
على الماضي و المستقبل كما في حرف الجزاء قيل الفرق بينهما ظاهر
وذلك لان الاصل في حرف الشرط والجزاء ان يدخل على الفعل المستقبل
المستقبل والمستقبل اثقل من الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخف
فاما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط
الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل لجاز
دخولها على المضارع الذي هو الفرع لانه اذا استعمل
الاصل الذي هو الاخف لم يستعمل الفرع الذي هو الاثقل فاعرفه
ان شاء الله تعالى نعم باب الشرط والجزاء ان قال قائل لم عملت
ان الجزم في الفعل المضارع قيل انما عملت لاختصاصها
وعملت لما بينا من انها تقتضي جملتين الشرط و الجزاء
فلطول ما تقتضيه اختير لها الجزم لانه حذف وتخفيف
فاما ما عدا ان من الالفاظ التي يجازى بها نحو من وما
واي ومتى واين وانى واي وحيثما واذما فانما

عملت

عملت لانها قامت مقام ان فعملت عملها وكلها مبنية
لقيامها مقامها ما عدا اي وسنذكر معانيها ولم اقمت
مقام الحرف مستوفى بباب الاستفهام ان شاء الله تعالى فان قيل
فما العامل في جواب الشرط قيل اختلف النحويون في
ذلك فذهب بعض النحويين الى ان العامل فيه الشرط
كما يعمل في فعل الشرط وذهب بعضهم الى ان حرف الشرط
والشرط يعملان فيه وذهب اخرون ابو عثمان المازني
الى انه مبني على الوقف فمن قال ان حرف الشرط يعمل فيهما
جميعا قال لان حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي
يقتضي فعل الشرط و لهذا المعنى تسمى حروف الجزاء فكما
عمل في فعل الشرط فكذلك يجب ان يعمل في جواب الشرط
فاما من قال انهما جميعا يعملان فيه فلان فعل الشرط
يقتضي الجواب وهو اقرب اليه من الحرف فكان عمله
فيه اولى من الحرف واما من قال انه مبني انه مبني
على الوقف فقال لان الفعل المضارع انما اعرب لوقوعه

موقع الاسماء والجواب ههنا لم يقع موقع الاسماء فوجب ان يكون مبنيا وذهب الكوفيون الى انه مجزوم على الجواب لان جواب الشرط مجاور لفعل الشرط فكان محمولا عليه في الجزم والحمل على الجوار كثير في كلامهم كقول الشاعر كانما ضربت قدام اعينها قطنا لمستحصد الاوتاد محلوج وكان يقتضي ان يقال محلوجا فخفضه على الجوار وكقول الاخر كان نسيج العنكبوت المرمل وكقولهم جحر ضب خرب وما اشبه ذلك وهذا ليس بصحيح لان الحمل على الجوار قليل يقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه لقلته وقد اعترض على هذه المذاهب كلها باعتراضات فاما من قال ان حرف الشرط يعمل فيهما واحدة فاعترض عليه بان حرف الشرط جزم والحروف الجازمة لا تعمل في شيئين لضعفها واما قول من قال ان حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في الجواب فلا يخلوا عن ضعف وذلك ان الاصل في الفعل ان لا يكون عاملا في الفعل فاذا لم يكن

يكن له تاثير في العمل في الفعل وحرف الشرط له تاثير فاضافة ما لا تاثير له الى ما له تاثير لا تاثير له واما من قال انه مبني على الوقف لانه لم يقع موقع الاسم ففاسد ايضا وذلك لان الفعل اذا ثبت له المشابهة للاسم في موضع واستحق الاعراب بتلك المشابهة لم يشترط ذلك في كل موضع الا ترى ان الفعل المضارع يكون معربا بعد حروف النصب نحو لن يقوم وبعد حروف الجزم نحو لم يقم وان لم يقع موقع الاسماء فكذلك ههنا على ان وقوعه موقع الاسماء انما هو موجب لنوع من الاعراب وهو الرفع لا لجنس الاعراب وليس من ضرورة زوال نوع منه زوال الجنس والصحيح عندي ان يكون العامل هو حرف الشرط بتوسط لانه عامل معه لما بينا فاعرفه ان شاء الله

بحث المعرفة والنكرة

تم باب المعرفة والنكرة ان قال قائل هل المعرفة اصل او النكرة قيل لا بل النكرة هي الاصل لان التعريف طار على التنكير فان قيل فما حد المعرفة والنكرة قيل حد

النكرة مالم يختص الواحد من جنسه نحو رجل وفرس

فان قيل فباي شيء تقترب المعرفة من النكرة قيل بشيئين

احدهما دخول الالف واللام نحو الفرس والغلام والثاني

دخول رب عليه نحو رب فرس وغلام وما اشبه ذلك

فان قيل لك كم نوعا تكون المعرفة قيل خمسة انواع الاسم المضمر

المضمر والعلم والمبهم وهو الاسم الاشارة وما عرف بالالف

واللام وما اضيف الى احد هذه المعارف فاما الاسم

المضمر فعلى ضربين منفصل ومتصل فاما المنفصل فعلى

ضربين مرفوع ومنصوب فاما المرفوع فهو انا ونحن وانت

وانت وانتن وهي وهما وهو وهي وهما وهم وهن واما

المنصوب المنفصل فاياي وايانا واياك واياك وايا

واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما واياهم

واياهن وذهب الخليل الى ان اياه مظهر استعمل استعمال

استعمال المضمر ومنهم من قال انه اسم مبهم اضيف

للتخصيص ولا يعلم اسم مبهم اضيف ومنهم من قال

انه

انه بكماله اسم مضمر يختلف اخره ومنهم من قال انه بكماله اسم

اسم مضمر اضيف الى الكاف ولا يعلم اسم مضمر اضيف

غيره والصحيح ان ايا هو اسم مضمر والكاف للخطاب

ولا موضع لها من الاعراب وذهب الكوفيون الى ان

هو الكاف وايا عماد وهذا ليس بصحيح لان الشي لا يعمل

بما هو اكثر منه وقد بينا فساد ذلك مستقصى في المسائل

الخلافية واما المتصل فعلى ثلاثة اضرب مرفوع ومنصوب

ومنصوب ومجرور فاما المرفوع فنحو قمت وقمنا

وقمت وقمت وقمتما وقمتم وقمتن والمضمر في نحو

قام وقاما وقاموا وقامت وقامتا وقمن والضمير

في اسم الفاعل نحو ضارب والضمير في اسم المفعول

نحو مضروب وما اشبه ذلك واما المنصوب

فنحو رايتني ورايتنا ورايتك ورايتكما ورايتكم ورا

ورايتك ورايتكن ورايته ورايتهما ورايتهم ورايتها

ورايتهن واما المجرور فلا يكون الا متصلا نحو مربي

بالضمير

وبنا وبك وبكما وبكم وبكن وبه وبهما وبهم وبها وبهن
وما اشبه ذلك فان قيل فلم كان للمرفوع والمنصوب
ضميران متصل ومنقطع ولم يكن للمجرور كذلك قيل
لان المرفوع والمنصوب يجوز في كل واحد منهما ان
ينفصل بينه وبين عامله الا ترى ان المرفوع يجوز ان
يتقدم فيرتفع بالابتداء فلا يتعلق بعامل لفظي وكذلك
المنصوب يجوز ان يتقدم على الناصب كتقدم المفعول على
الفعل والفاعل فلما كان يتصلان تارة وينفصلان منه
اخرى وجب ان يكون له ضميران متصل ومنفصل واما
المجرور فلا يجوز ان يتقدم على عامله ولا يفصل بين
عامله الا لضرورة لا يعتد بها فوجب ان تكون ضمير اسمه
متصلا لا غير واما الاسم العلم فنحو زيد واى ومحمد
وما اشبه ذلك واما المبهم فنحو هذا وهذه وهاتان
وتلك وتانك وتينك وهاء ولاء وما اشبه ذلك واما ما
عرف بالالف فنحو الرجل والفرس وقد اختلف النحويون

في ذلك

في ذلك فذهب الخليل الى ان تعريفه باللام وحدها وانها
انما زيدت للتعريف ساكنة ادخلوا عليها الهمزة لئلا
يبتداء بالساكن فخالف في الخلاف بينهما كلام طويل لا
يليق ذكره بهذا المختصر واما ما اضيف الى احد هذه المعارف نحو غلامي وغلام
زيد وغلام هذا وغلام الرجل وغلام صاحب زيد وما اشبه
ذلك فان قيل فما اعرف هذه قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
بعض النحويين الى ان الاسم المضمر اعرف المعارف ثم الاسم
العلم والاسم المبهم ثم ما فيه الالف واللام واعرف
الضمائر ضمير المتكلم لانه لا يشاركه فيه غيره فلا يقع
فيه الالتباس بخلاف غيره من سائر المعارف والى
والذي يدل على ان الضمائر اعرف المعارف
انها لا تفتقر الى ان توصف كغيرها من المعارف
وهو قول سيبويه وذهب بعضهم الى ان الاسم المبهم
اعرف المعارف ثم المضمر ثم العلم ثم ما فيه الالف
واللام وهو قول ابي بكر بن السراج وذهب اخرون

الى ان اعرف المعارف الاسم العلم لانه في اول وصفه
لا يكون له مشارك ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عرف بالالف
واللام وهو قول ابي سعيد السيرافي فاما عرف بالاضافة
بالاضافة فتعريفه بحسب ما يضاف اليه من المضمر و
والعلم والمبهم وما فيه الالف واللام على اختلاف الا
الاقوال فان قيل فلم بني الاسم المضمر والمبهم دون
سائر المعارف قيل اما المضمر فانما بني لانه اشبه الحرف
لانه جعل دليلا على المظهر فاذا جعل علامة على غيره
اشبه تاء التانيث واذا اشبه تاء التانيث فقد اشبه
الحرف واذا اشبه الحرف فيجب ان يكون مبنيا واما المبهم
وهو اسم الاشارة فانما بني لتضمنه معنى الاشارة فان
قيل اين حرف الاشارة وان لم ينطقوا الا ان القياس
كان يقتضي ان يوضع للاشارة حرف كغيرها من المعاني
كالاستفهام كالاستفهام والشرط والنفي والنهي والا
والتمني والترجي والعطف والندا والاستثناء والى
غير

غير ذلك الا انهم لما لم ينطقوا به وجب ان يكون مبنيا
فاعرفه ان شاء الله تعالى باب جمع التكسير ان قال قائل

لم جمع فعل بفتح الفاء وسكون العين في القلة على افعل وسائر
اوزان الثلاثي وهي فَعَل وفَعُل وفُعُل وفِعَل وفِعْل وفُعَل
وفُعْل وفِعِل وفَعِل يجمع على افعال قيل لان فعل اكثر استعمال
من سائر الادوات وافعل اخف من افعال فاعطوا ما
يكثر استعماله الاخف واعطوا ما يقل استعماله الاكثر
ليعادلوا بينهما واما قولهم فرخ وافراخ وانف واناف
وزند وازناد في حروف معدودة شاذ لا يقاس عليه
على انهم قد تكلموا عليها فقالوا انما قالوا في جمع فرخ فرخ
وافراخ لوجهين احدهما انهم على معنى طير اطيار
فكذلك قالوا في جمع فرخ افراخ لانه في معناه والوجه
الثاني ان فيه الراء وهي حرف تكرير فتنزل التكرير منزلة
بمنزلة الحركة فصار بمنزلة من يفتح العين فجمع على
افعال كجبل واجبال وجمل واجمال قال الشاعر ماذا تقول

تقول لافواخ بذى مرخ   زغب الحواصل لاماء ولا شجر
القيت كاسبهم في قعر مظلمة فاغفر عليك سلام الله يا
عمر واما انف فجمعوه على افعال فقالوا اناف ان فيه
النون والنون فيها غنة فصارت الغنة فيها بمنزلة
الحركة فصار بمنزلة فعل فجمع على افعال واما زند فانما
جمع على افعال فقالوا ازناد لوجهين احدهما ماذكرنا
ان النون فيها غنة فصارت كانها متحركة والوجه الثاني
ان زند معنى عود وعود يجمع على اعواد فكذلك
ماكان في معناه فان قيل فلم لم يجمعوا فعلا اذا كانت
عينه ياء او واوا على افعال ولم يجمعوه على افعل قيل لانهم
لما جمعوا على افعل على قياس الصحاح لادى ذلك الى
ضم الياء والواو والياء تستثقل عليها الضمة اكثر من
الواو لانها معها بمنزلة واوين فلما كان ذلك   لانها عمر
مستثقلا عدلوا عنه الى افعال فان قيل فلم جمعوا بين
فعال وفعول في جمع الكثرة قيل لاشتراكهما في عدد

الحروف

الحروف وان كان في اصلهما حرف ليس في الاخر فان قيل
فلم خصوا في جمع التكسير ما كان على فعل مما عينه واو بفعال
نحو ثوب وثياب ومما عينه ياء بفعول نحو شيخ وشيوخ هلا
وهلا عكسوا قيل انما لم يجمعوا ما كان من ذوات الواو على
فعول لانه يكون يؤدي الى الاستثقال ولا يؤدي الى
ذلك اذا جمع على فعال الا ترى انه لو جمع على فعول
كان يؤدي على اجتماع واوين وضمة نحو ثووب وحووض
وذلك مستثقل لاجتماع واوين وضمة ويجوز ذلك
في الياء لانها اخف من الواو ولذلك خصوا ما كان
عينه واوا بفعال وما كانت عينه ياء بفعول فان قيل
فمن اين زعمتم ان افعلا لا يكون الا في جمع فعل وقد
قالوا زمن وازمن فان كان القياس يوجب ان
يقال ازمان الا انهم انه لما كان زمان في معنى دهر
ودهر يجمع على دهور فكذلك ايضا جمعوا ازمان على
ازمن لانه في معناه كقوله امنزلتي مي سلام عليكما

هل الارض ن من اللائي مضين رواجع فان قيل فلم جمع
ماجاء على فعل في الاغلب على فعلات قيل لان مقصورا
من فعال وماكان على فعال فانه يجمع على فعلان نحو غراب
وغربان وعقاب وعقبان فكذلك ماكان مقصورا
منه يجمع على فعلان فان قيل فلم وجب تحريك من فعله
بفتح الفا وسكون العين في الجمع نحو جفنات وقصعات
وسكنت في نحو خدلات وصعبات قيل لان فعله بفتح
الفا وسكون العين يكون اسما غير صفه نحو جفنه وطه
وقصعه ويكون صفه نحو خدله وصعبه فحركت العين
اذا كان اسما غير صفه نحو جفنات وقصعات للفرق
بينها وبين الصفه نحو خدلات وصعبات فان قيل
فلم كان الاسم اولى بالتحريك من الصفه وهلا اعكسوا
وكان الفرق حاصل قيل انما كان الاسم اولى بالتحريك
من الصفه لان الاسم اقوى من الصفه واخف من
الصفه والصفه اضعف واثقل فلما كان الاسم اقوى

فعلاح

واخف

واخف والصفه اضعف واثقل كان الاسم للتحريك احمل
فاما قول الشاعر ابت ذكر عودن احشيا قلبه خفوقا
ورقصات الهوى فالمواصل فكن رقصات والاصل
رقصات بالفتح للضرورة الشعر فان قيل فلم اذا
كانت العين من فعله معتلا او مضاعفه تكون ساكنه
فالصفه عورات وبيضات وسلات وما اشبه ذلك
قيل انما كانت ساكنه اذا كانت العين معتله وان الحركه
توجب ثقلا في الواو واليا فسكنوهما جريا من ثقل الحركة
عليهما وحرصا على تصحيحهما ومن العرب من يفتح الواو
واليا فيقول عوارات وبيضات كالو كان صحيح العين
وعلى هذه اللغة قراءت من قرأى ثلث عوارات بفتح
الواو وقال الشاعر اخو بيضات رائح متاوب رقيق
بمسح المنكبين سبوح وانما كانت ساكنه اذا كانت
مضاعفه لئلا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد
وذلك مستثقل الا ترى انك لو قلت في سلة سلات

وملا وملات لكان ذلك مستثقلا فان قيل فلم جاءت
في جمع فعلة بضم الفا وسكون العين وفتحها وسكونها
نحو ظلمة وظلمات وظلمات وظلمات قيل اما الضم فللاتباع
واما الفتح فرار من اجتماع الضمتين واما السكون
فللتخفيف كقولهم في عضد عضد فان قيل فلم جاء في
جمع فعلة بكسر الفاء وسكون العين وكسر العين وفتحها
وفتحها وسكونها نحو سدرة وسدرات وسدرات
وسدرات قيل اما الكسر فللاتباع واما الفتح فرارا
من اجتماع الكسرتين واما السكون فللتخفيف كقولهم
في كتف كتف كما بينا في جمع فعلة والالف والتاء في
ذلك كله للقلة عند بعض العين يحتجون بما روي
ان حسان بن ثابت انشد النابغة قصيدة التي يذكر
فيها لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا
يقطرن من نجدة دما فلم ير فيه احتراز فعاتبه على خطه وطاه
على ذلك فقال له النابغة قد اخطات في بيت واحد

في ثلثة

في ثلثة مواضع وغضت عنها وجيت تلومني فقال
له حسان وما تلك المواضع فقال له الاول انك قلت
قلت الجفنات وهي ادنى العدد والثاني انك قلت
يلمعن واللمع بياض قليل فكمصى فليس فيه كثير شان
والثالث انك قلت يقطرن والقطر يكون للتقليل
فلا يدل على ذلك فرط نجدة وكان يجب ان تقول الجفان
ويسلن وهذا ليس بصحيح لان هذا الجمع يجي على الكثرة
كما يجي للقلة قال الله تعالى وهم في الغرفات امنون والمراد
به الكثرة لا القلة والذي يدل على ذلك انه جمع
صحيح فصار بمنزلة قولهم الزيدون والعمرون
وكان قولهم الزيدون والعمرون يكون للكثرة والا
والقلة فكذلك هذا الجمع واما ما روي عن النابغة
وحسان فقد كان ابو علي الفارسي يقدم فيه ولو
صح فيحتمل ان يكون النابغة قصد ذكر شي يدفع عنه ملامة
حسان ومعارضه في الحال فان قيل فلم جاز ان يكتفي م

ببناء القلة من بناء الكثرة نحو قلم واقلام ورسن
وارسان واذن واذان وطنب واطناب وكتف
واكتاف وابل وابال وان يكتفى ببناء الكثرة عن بناء
القلة نحو رجل ورجال وسبع وسباع وشسع
وشسوع لان معنى الجمع مشترك في القليل والكثير فجاز
فجاز ان ينوى بجمع القلة جمع الكثرة لاشتراكهما في الجمع
كما جاز ذلك فيما يجمع بالنون والواو نحو الزيدون
وما جاز ان ينوى بجمع الكثرة جمع القلة كما جاز ان
ينوى بالعموم الخصوص فان قيل فلم جمع ما كان
رباعيا على مثال واحد وهو مثال فعالل قيل لان ما فعالل
كان على اربعة احرف لما كان اثقل مما كان على ثلثة احرف
احرف الزم طريقة واحدة وزيدت الالف على واحد
دون غيرها لانها اخف الحروف فلانها فقط لا
تكون الا ساكنة فان قيل فلم حذف اخر ما كان خماسيا
في الجمع نحو سفرجل وسفارج قيل انما حذف اخر

حروفه لطوله ولو اتى به على الاصل لكان مستثقلا
فحذف طلبا للخفة وكان الاخر اولى بالحذف لانه
اضعف حروف الكلمة لان الحذف في اخر الكلمة واكثر
من غيره فان قيل فلم وجب جاز ان يقالوا في جمع
سفرجل سفاريج بالياء وقيل انهم لما حذفوا اللام جعلوا الياء عوضا
عن اللام المحذوفة منه فان قيل فلم عوضوا بالياء دون غيرها
قيل لان ما بعد الف التكسير مكسورة فكانهم استعملوا الكسرة
فنشات الياء وذلك بثقيل ولهذا كانت الياء اولى من غيرها
فان قيل فلم حذفوا الزيادة منه في الجمع اذا لم تقع رابعة ولم
يحذفوها اذا وقعت رابعة قيل انما حذفوا الزيادة اذا لم
تقع رابعة لانهم اذا حذفوا منه الحرف الاصلي فالزيادة
اولى وانما لم يحذفوها اذا وقعت رابعة لانهم عملوا
يجتلبون لها الياء قبل الطرف فاذا وجدت قبل الطرف وهي
من نفس الكلمة فينبغي ان لا تحذف لانها اولى بالثبات
من المختلف فان قيل فلم في جمع مفتاح مفاتيح وجرموق

جراميق فقلبوا الواو والالف ياء وابقوا الياء على حالها قيل
انما قلبوا الالف والواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وابقوا
الياء على حالها لان الكسرة اذا كانت توجب قلب الالف والواو
ياء فلان تبقي الياء على حالها كان من طريق الاولى فاعرفه

بحث التصغير

ان شاء الله تعالى باب التصغير ان قال قائل لم ضم اول الاسم
المصغر قيل لوجهين احدهما ان الاسم المصغر يتضمن ويدل عليه
فاشبه فعل يسمى فاعله وكما بينا اول فعل ما لم يسم فاعله على
الضم فكذلك اول الاسم المصغر والوجه الثاني ان التصغير
لما صيغ له بناء جمع له جميع الحركات فبني الاول على الضم لانه
اقوى الحركات وبني الثاني على الفتح تبيينا للضمة وبني
ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلثة احرف
دون ما كان على ثلثة احرف لان ما كان على ثلثة احرف
مما يقع ما بعد التاء منه حرف الاعراب ولا يجوز ان يبنى
على الكسر فان قيل فلم كان التصغير بزيادة حرف ولم يكن
بنقصان حرف قيل لان التصغير قام مقام الصفة الا ترى

انك

انك اذا قلت في رجل رجيل وفي درهم دريهم وفي دينار
دنينير قام رجيل مقام رجل صغير وقام دريهم مقام درهم
صغير وقام دنينير مقام دينار صغير فلما قام التصغير مقام
مقام الصفة وهي لفظ زائد جعل بزيادة حرف وجعل ذلك
الحرف دليلا على التصغير فان قيل فلم كانت ياء ولم كانت
ساكنة ولم كانت ثالثة قيل انما كانت ثالثة لانهم لما زادوا
الالف في التكسير والتصغير من واد واحد زادوا فيه الياء
لانها اقرب الى الالف من الواو وانما كانت ساكنة ثالثة لان
الف التكسير لا يكون الا كذلك فان قيل فلم حمل التصغير على التكسير
التكسير او من اين زعمتم انهما من واد قيل انما حمل التصغير
على التكسير لانه يغير اللفظ والمعنى الا ترى انك اذا قلت
رجل رجيل فقد غيرت لفظه بضم اوله وفتح ثانيه وزيادة
ياء ساكنة ثالثة وغيرت معناه لانك نقلته من الكبر الى
الصغر كما انك اذا قلت في الكسر رجال غيرت لفظه
بزيادة الالف وفتح ما قبلها وغيرت معناه لانك نقلته

من الافراد الى الجمع فلهذا المعنى قلنا انهما من واحد فان
قيل فلم الزم التصغير طريقة واحدة ولم تختلف بنيتها
كما اختلف في بنية التكسير قيل لان التصغير اضعف من الله
التكسير الا ترى انك اذا قلت رجيل فقد وضعته بالطبع
بالصغر من غير ان تضم اليه غيره واذا قلت رجال فقد
ضممت اليه غيره وصيرت الواحد جماعة فلما كان التصغير
اضعف من التكسير في التغيير وكان المراد به معنى واحد
لزم طريقة واحدة ولو كان التصغير التكسير اقوى من
التصغير في التغيير ويكون كثيرا او قليلا فليس له نهاية
نهاية ينتهي اليها اختص بابنية تدل على القلة والكثرة فلذلك
فلذلك اختلفت بنيته فان قيل فلم اذا كان الاسم خماسيا يحذف
اخر حروفه في التصغير نحو سفرجل وسفيرج قيل انما حذف
اخر حرفه في التصغير لطوله على ما بيناه في جمع التكسير لان
التصغير يجري مجرى التكسير ولهذا يجوز فيه التعويض
فيقال فيه سفيريج كما قالوا في التكسير سفاريج ولهذا

ايضا

ايضا اذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت واذا كانت
غير رابعة لم تحذف حملا للتصغير على التكسير لان التصغير
والتكسير من واد واحد فان قيل فلم زادوا التاء في تصغير
المؤنث اذا كان الاسم ثلاثيا نحو شمس وشميسة ولم يزيدوها
يزيدوها اذا كانت على اربعة احرف نحو زينب وزينب
وزنيب قيل انما زادوا التاء في تصغير المؤنث لان التصغير
التصغير يرد الاشياء الى اصولها الا ترى انهم قالوا في
تصغير باب بويب وفي تصغير ناب نييب فردوا الالف
الى اصلها واصلها في باب الواو لانك تقول في تكسيره
ابواب وبويب بابا واصلها في ناب الياء لانك تقول
في تكسيره انياب ونييب في الاصل فاذا كان التصغير ونيّبه
يرد الاشياء الى اصولها والاصل في شمس ان يكون
بعلامة التانيث للفرق بين المذكر والمؤنث وجب
ردها في التصغير واختص رد التاء بالثلاثي لخفة
لفظه فاما الرباعي فلم ترد فيه التاء في التصغير من الكلام

الثلاث فنحو قولهم قوس قويس وفي فرس فريس وفي
عرس عريس وفي حرب حريب وفي ناب الابل نييب وفي درع
الحديد دريع واما ما اثبتوا فيه التاء في التصغير من الرباعي
فنحو قولك قدام قديمه وفي وراء وريئة وفي امام
اميمه وقد تكلموا عليه فقالوا انما تلحق التاء في التصغير
ما كان ثلاثيا لانه اجري مجرى المذكر لانه في معناه وذلك
لان قوس لانه في معنى العود والفرس ينطلق على المذكر والمؤ
والمؤنث والمذكر هو الاصل فبني لفظ تصغيره على اصله والعرس
في معنى التعريس والحرب في معنى الاصل مصدر حربته حربا
والمصدر في الاصل مذكر والناب روعي فيها معنى الناب
الذي هو السن وهو مذكر لانه سميت به عند سقوطه
ودرع الحديد في معنى الدروع الذي هو القميص
وانما اثبتوا التاء في التصغير فيما كان رباعيا نحو قديمه
ووريئة واميمه لوجهين احدهما ان الاغلب في الظروف
ان تكون مذكرة فلو لم يدخلوا التاء في هذه الظروف وهي

مؤنثة لالتبست بالمذكر والوجه الثاني انهم زادوا التاء تاكيدا
للتانيث ويحتمل ايضا وجها ثالثا وهو انهم اثبتوا التاء تنبيها
تنبيها على الاصل المرفوض كما صححوا الواو في العود والحركة
تنبيها على ان الاصل في باب ودار بوب ودور وعلى كل حال
فكل القسمين شاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم خالفوا بين
تصغير الاسماء المبهمة وما اشبهها وبين تصغير الاسماء
المتمكنة فقالوا في تصغير ذا ذيا وفي تا تيا وفي الذي اللذ
اللذيا وفي التي اللتيا قيل انما فعلوا ذلك جريا على اصول كلامهم
كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب لان الاسماء المبهمة
لما كانت مغايرة للاسماء ~~المتمكنة جعلوا~~ المتمكنة جعلوا حكمها
غير حكم الاسماء المتمكنة وزادوا في اخرها الفا لتكون
علما للتصغير كالضمة في اوائل الاسماء المتمكنة
وجوزوا ان تقع ياء التصغير فيها ثانية كقولهم
في ذا ذيا فان قيل فلم تمتنع وقوع التصغير فيها ثانية كما
ثانية كما امتنع في الاسماء المتمكنة لان اوائلها مفتوحة

مبحث النسب

فلم يمتنع وقوع ياء التصغير الساكنة بعدها بخلاف
الاسماء المتمكنة فان اوائلها مضمومة فيمتنع وقوع الياء
الساكنة بعدها فان قيل فلم زادوا الالف في آخرها
علامة للتصغير قيل انما حسن زيادة الالف في آخرها
علامة للتصغير لانها اسماء مبنية فجعل في آخرها الف لتكون
على صيغة لا يتصور دخول الحركة التي هي آلة الاعراب
عليه فاعرفه ان شاء الله تعم باب النسب ان قال قائل
لم زيدت الياء في النسب مشددة مكسورا ما قبلها نحو
زيدي وعمري وبغدادي ومصري وما اشبه ذلك
قيل انما كانت ياء تشبيها بياء الاضافة لان النسب في
معنى الاضافة ولهذا كان المتقدمون من النحويين
يترجمونه بباب الاضافة وكانت الياء مشددة لان
النسب ابلغ من الاضافة فشددوا الياء ليدلوا على هذا
المعنى وكانت مكسورا ما قبلها توطية لها فان قيل
فلم حذفوا تاء التانيث في النسب نحو قولهم في النسب

الى مكة

الى مكة مكي وما اشبه ذلك قيل لخمسة اوجه الوجه الاول
انها انما حذفت لئلا تقع في صدر الكلام وتاء التانيث
لا تقع في حشو الكلام الكلمة والوجه الثاني انما حذفت
لئلا يؤدي الى الجمع بين تاء التانيث في النسب الى المؤنث
اذا كان المنسوب مؤنثا الا ترى انك لو قلت في النسب الى
الكوفة والبصرة في المذكر رجل كوفي وبصري لقلت في المؤنث
امرأة كوفية وبصرية والجمع بين علامتي تانيث في كلمة
واحدة لا يجوز حذفوا التاء في المذكر لئلا يجمعوا بين علامتي
تانيث في المؤنث والوجه الثالث انما حذفت لان ياء
النسب قد تنزل منزلة تاء التانيث في الفرق بين
الواحد والجمع الا ترى انهم قالوا رومي وروم وزنجي
وزنج ففرقوا بين الواحد والجمع بياء النسب كما فرقوا
بتاء التانيث بين الواحد والجمع في قولهم نخلة ونخل وتمرة
وتمر فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه لم
يجمعوا بينهما كما لم يجمعوا بين علامتي تانيث والوجه الرابع

انما حذفت لان هذه التا حكمها ان تنقلب في الوقف ها
فلما كانت تتغير ولا يمكن ان تجري على حكمها في ان تكون
تارة ها وتارة تا وكان حذفها اسهل عليهم والوجه الخامس
ان تاء التانيث بمنزلة اسم ضم الى اسم ولو نسبت الى اسم
اسم ضم الى اسم لحذفت الاسم الثاني فكذلك هاهنا تحذف
تاء التانيث فان قيل فلم حذفت الثاني فعلة وفعيلة
كقولهم في النسب الى جهينة جهني والى ربيعة ربعي
دون ياء فعيل وفعيل كقولهم في النسبة الى ثقيف ثقيفي
وفي النسبة الى هذيل هذيلي قيل انما وجب حذف التاء
من باب فعلة فعيلة فاجتمع شيئان موجبات للحذف
وهما طلب التخفيف وثانيهما التغيير بحذف تاء التانيث
وباب فعيل وفعيل ليس فيه الا سبب واحد وهو طلب
التخفيف فلما كان في باب فعلة وفعيلة سببان لزم
الحذف ولما كان في باب فعيل وفعيل فيه سبب واحد
لم يلزم الحذف فان قيل فلم قالوا صنفي بالفتح وان كان

الاصل

الاصل هو الكسر قيل لانهم قلبوا الكسرة فتحة طلبا للتخفيف
كما قالوا في النسب الى شقر شقري والى نمر نمري بالفتح
وان كان الاصل هو الكسر طلبا للتخفيف الا ترى انهم قالوا
شقري ونمري بالكسر لادى ذلك الى توالي كسرتين
بعدهما ياء مشددة وذلك مستثقل فعدلوا عن الكسرة الى
الفتحة فقالوا شقري ونمري فكذلك هاهنا وكذلك
قالوا في النسب الى علي علوي بالفتح لانهم لما حذفوا الياء
الاولى التي هي ياء فعيل بقي على وزن فعل فابدلوا من الكسرة
فتحة فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
على كرحا وعصا فقلبوها عن الالف واو فقالوا علوي كما
قالوا رحوي وعصوي فان قيل فلم وجب قلب الف عصى
عصى ورحى واوا قيل انما وجب قلب الف عصى واوا
لانها ساكنة والياء الاولى من ياء النسب ساكنة وساكنان
لا يجتمعان فوجب فيهما القلب وكان القلب اولى من الحذف
لكثرة ما يلحق النسب من التغيير والتغيير بالحذف ابلغ

مِنَ القلب واقوى فلهذا كانَ القلب اولى وكانَ قلب الالف
واوًا اولى من قلبها ياءً لانها لو قلبت ياء لادى ذلك
الى اجتماع الامثال الا ترى انك لو قلت رحيي وعصيي
لادى ذلك الى جتماع ثلثه يا ات وذلك مستثقل فعدلوا
عن الياء الى الواو لانها ابعد من اجتماع الامثال فان قيل فلم
قالوا في النسب الى سخي سخوي قيل لانهم ابدلوا
من الكسرة فتحة للعلة التى ذكرناها فانقلبت اليا الفًا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتحق بالمقصور نحو رحى
وعصى فقالوا فيه سخوى كما قالوا رحوى وعصوى
فان قيل فلم قالوا في النسب الى مغزي وقاضي مغزوى
وقاضوى قيل اما من قال مغزوى فابدل فلان الالف
من نفس الكلمة فابدل منها واوًا كما ابدل فيما كان على ثلثة
احرف نحو رحوى وعصوى واما قاضوى فابدلت
مِن الكسرة فتحة وقلبت اليا الفًا فصار قاضًا كمغزًا فقالوا
قاضوى كما قالوا مغزوى واما من قال مغزيّ وقاضيّ

فحذف

فحذف الالف واليا فلان الالف ساكنة والياء الاولى من ياء
النسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان فحذفت الالف لالتقاء
الساكنين كما حذفت فيما كان خمسة احرف فان قيل فلم وجب
حذف الالف والياء اذا كان الاسم على خمسة احرف نحو قولهم
في النسب الى مرتجى مرتجي والى مشترى مشتري قيل
انما وجب حذف الالف واليا في الاسم اذا كان على خمسة
احرف لزم فيما زاد على ذلك فان قيل فلم لزم الحذف فيما
كان على اربعة احرف نحو قولهم في النسب الى مشكي مشكي
والى جمزى جمزي قيل لانه لما توالت فيه ثلثة حركات
متواليات تنزل منزلة ما كان على خمسة احرف لان الحركة
قد تنزل منزلة الحرف الا ترى ان من يجوز ان
تصرف هندًا لا يجوز ان تصرف سقر كما لا يجوز ان تصرف
زينب لان الحركة للحقيقة بما كان على اربعة احرف
فكذلك هاهنا الحقته الفتحة بما كان على خمسة احرف
فان قيل فلم حذف الياء المتحركة فيما قبل اخره ياء مشددة

وجبه

نحو قولهم في النسب الى سيد سيدي وما اشبه ذلك قيل
لئلا يجتمع اربع ياءات وكسرتان وذلك مستثقل وانما
وجب حذف المتحركة لان المقصود بالحذف التخفيف والمحـ[?]
والمتحركة اثقل من الساكنة فكان حذفها اولى ولانهم لو
حذفوا الساكنة كانت المتحركة اولى فان قيل فلم وجب قلب
همزة التانيث في النسب واوا نحو قولهم في حمراء حمراوي ولم
يجب ذلك في النسب الى كساء وعلباء وما اشبه ذلك قيل لان همزة التانيث
ثقيلة لانها عوض عن علامة التانيث التي توجب ثقلا فوجب
قلبها واوا واما همزة كساء فلم يجب قلبها لانها منقلبة عن حرف
اصلي فاجريت مجرى الهمزة الاصلية نحو قراء وكذلك الهمزة
في علباء ملحقة بحرف اصلي فاجريت مجرى الهمزة الاصلية
~~نحو قراء وكذلك الهمزة في علباء~~ وكما لا يجب قلب همزة ايضاح
الاصلية واوا في النسب فكذلك ما اجري مجراها فاعلم[?]
فان قيل فلم وجب الرد الى واحد في النسب الى الجمع كقولهم
كقولهم في النسب الى الفرائض فرضي وما اشبه ذلك

قيل

قيل لان نسبته الى الواحد يدل على كثرة نظيره فيها ولان[?] حكم
الواحد من الفرائض كحكم الجمع فاذا كان حكم الواحد كحكم الجمع
وجب الرد الى الواحد لانه اخف في اللفظ مع انه الاصل فاما
قولهم في انماري ومدايني فانما نسبوا الى الجمع لانه صار اسم
شي بعينه وليس المقصود منه يدل على ما يقتضيه اللفظ
من الجمع فلما صار اسما شي للواحد تنزل منزلة الواحد
فاعرفه ان شاء الله تعم باب الصلوات ان قال قائل لم سمي

مبحث الاسم الموصول

الذي والتي ومن وما واي اسماء الصلوات قيل لانها تفتقر
تفتقر الى صلات توضحها وتبينها لانها لا يفهم معناها
بانفسها الا ترى انك لو ذكرتها من غير صلة لم يفهم معناها
معناها حتى تضم الى شي بعدها كقولك الذي ابوه منطلق
والذي انطلق ابوه وكذلك التي اخوها ذاهب والتي
ذهب اخوها وكذلك سائرها وفي الذي اربع لغات
الذي بياء ساكنة والذي بياء مشددة والذي بكسر الذال
من غير ياء والذ بسكون الذال من غير ياء وكذلك في

التي الربع لغات التي بياء ساكنه والتي بياء مشددة
واللت بسكون التاء والالف واللام فيهما انما تان واليسع
وليست فيهما للتعريف لان التعريف يصلهما وهي
الجملة التي بعدها بدليل اخواتهما نحو من وما ولو كانتا
فيهما للتعريف لادى ذلك الى ان يجتمع فيهما تعريفان
وذلك لا يجوز فان قيل فلم ادخلت الذي والتي في
الكلام قيل توصلا الى وصف المعارف بالجمل لانهم
لما راوا النكرات توصف بالمفردات والجمل نحو مررت
برجل ذاهب ومررت برجل ابوه ذاهب وذهب
اخوه وما اشبه ذلك ولم يحبوا ان يجعلوا النكرة
اقوى من المعرفة واثروا التسوية بينهما جاءوا
باسم ناقص لا يتم الا بصلة فجعلوه وصفا للمعرفة
توصلا الى الوصف للمعارف بالجمل كما اتوا بذي الذي
بمعنى صاحب توصلا الى الوصف باسم الاجناس
نحو مررت برجل ذي مال واتوا باي توصلا

الى

الى ندا ما فيه الالف واللام نحو يا ايها الرجل وما اشبه
ذلك فان قيل فلم وجب العايد من الصلة الى الموصول
قيل لان العائد يعلقها بالموصول ويتممه بها ولهذا لم
يجز ان يرتفع زيد يخرج في قولهم الذي خرج زيد لانه ١١٨٣
يؤدى الى ان يخلو الصلة من العائد الى الموصول فان ١١٨٢
فان قيل فلم حذف في قوله تم هذا الذى بعث الله رجلا رسولا
قيل لان العائد ضمير المنصوب المتصل والضمير المنصوب
المتصل يجوز حذفه وانما جاز حذفه لانه صار الاسم الف
الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شيء واحد
فلما صارت هذه الاشياء بمنزلة الشيء الواحد طلبوا
لها التخفيف وكان المفعول اولى لان المفعول فضلة
بخلاف غيره من هذه الاشياء فكان حذفه اولى فان قيل
فهل يجوز ان يكون الاسماء المفردة صلة قيل لا يجوز
ذلك لان اسماء الصلات انما ادخلوها في الكلام توصلا
الى الوصف بالجمل كما اتوا بذي توصلا الى الوصف بالاجناس

وباي توصلا الى نداء ما فيه الالف واللام فكما لا يجوز اضا
اضافة ذو الى غيره الاجناس ولا ياتي بعد اي الا ما فيه
الالف واللام فكذلك هاهنا لا يجوز ان تكون الصلات
الا جملا ولا يجوز ان تكون مفردة فاما قراة من قرا تماما على
الذي احسن بالرفع والتقدير فيه على الذي هو احسن وله
وكذلك قوله تعالى مثلا ما بعوضة بالرفع فتقديره ما هو
بعوضة وكذلك قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا
اي هو اشد فحذف المبتدا في هذه المواضع كلها وحذف المبتدا
جائز في كلامهم فان قيل فهذه الضمة في كلامهم ضمة اعراب
او ضمة بناء قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه
الى انها ضمة بناء لانهم لما حذفوا المبتدا من صلتها دون
اخواتها نقصت فبنيت وكان بناؤها على الضمة اولى
لانها اقوى الحركات فبنيت على الضمة كقبل وبعد والذي
يدل على انهم انما بنوها لحذف المبتدا انهم لو اظهروا المبتدا
فقالوا اضربت ايهم هو الدار لنصبوا ولم يذهبوا يبنوا وذهب

الخليل

الخليل الى ان الضمة ضمة اعراب ويرفعه على الحكاية والتقدير
عنده لننزعن من كل شيعة الذي له يقال له ايهم وذهب
يونس الى الغاء الفعل قبله وينزل الفعل المؤثر في الالغاء
منزلة افعال القلوب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه
واما قول الخليل انه مرفوع على الحكاية فالحكاية انما تكون
بعد جري الكلام فتعود الحكاية اليه وهذا الكلام يصح
ابتداء من غير تقدير قول قائل قاله واما قول يونس
ضعيف جدا لان الفعل اذا كان مؤثرا لا يجوز الغاؤه
فان قيل فلم بنيت اسماء الصلات قيل لوجهين احدهما
ان الصلة لما كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة صارت
بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني والوجه الثاني ان
هذه الاسماء لما كانت لا تفيد الا مع كلمتين فصاعدا
فان قيل فاي لم كانت معربة دون اخواتها سائر اخواتها
سائر اخواتها قيل لوجهين احدهما اقروها على الاصل في
الاعراب تنبيها على الاصل في الاعراب في الاسماء الاعراب

كما بنوا الفعل المضارع اذا اتصل به نون التاكيد او ضمير
جماعة النسوة تنبيهًا على ان الاصل في الافعال البنا والوجه
الثاني انهم حملوها على نظيرها ونقيضها فنظيرها
جزم ونقيضها كل وهما معربات فكانت معربة فاعرفه
ان شا الله تعالى باب حروف الاستفهام ان قال قائل

بحث حروف الاستفهام

كم حروف الاستفهام قيل ثلثة احرف الهمزة وام وهل
وما عدى هذه الثلاثة فاسماء وظروف اقيمت
مقامها فالاسماء من وما وكم وكيف والظروف
انى واين ومتى واي وحين وايان واي يحكم عليها
بما تضاف اليه فاما الهمزة وام فقد بيناها في
باب العطف واما هل فتكون استفهامًا وتكون
بمعنى قد قال الله تعالى هل اتى على الانسان حين من
الدهر اي قد اتى ثم قال الشاعر سائل فوارس يربوع
بربوع شيدتنا اهل راونا بسفح القف ذي الاكراي
قد راونا ولا يجوز ان يجعل هذا استفهامًا لان الهمزة

للاستفهام وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف
الاستفهام فان قيل فلم اقامت العرب هذه الاسماء
والظروف مقام حرف الاستفهام قيل اقاموها مقام
حرف الاستفهام توسعًا في الكلام ولكل واحد منهما
موضع يختص به فمن سوال عمن يعقل وما سوال عما
يعقل وكم سوال عن العدد وكيف سوال عن الحال واين وانى
سوال عن المكان ومتى وايان وحين سوال عن
الزمان ويحكم عليهما بما تضاف اليه فانها لا تكون الا
مضافة الا ترى انك لو قلت من عندك لوجب ان يقال
المجيب زيد او عمرو وما اشبه ذلك ولو قال فرس او جمال
او حمار لم يجز لان من سوال عمن يعقل لا عما يعقل ولذلك
وكذلك لو قلت اين زيد لوجب ان يقال في الدار
او في المسجد وما اشبه ذلك ولو قال يوم الجمعة لم يجز لان
اين سوال عن المكان لا عن الزمان وكذلك ايضا لو
قلت متى الخروج لوجب ان يقول يوم الجمعة او يوم

السبت وما اشبه ذلك ولو قال في الدار او في المسجد لم
يجز لان متى سؤال عن الزمان لا عن المكان وكذلك جاز
هنا فلما اقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد وهي همزة الاستفهام
وهم يوجهون الايجاز والاختصار في الكلام قيل انما فعلوا
ذلك للمبالغة في طلب الايجاز والاختصار وذلك لان
الكلام يشتمل على الجنس التي تدل عليه الا ترى الا
ترى ان من تشتمل على جميع من يعقل واين تشتمل على جميع الامكنة
ومتى تشتمل على جميع الازمنة وكذلك سائرها فلما كانت
تشتمل على هذه الاجناس كانت فيها فائدة ليست في الهمزة
الا ترى انك لو قلت ازيد عندك لجاز ان لا يكون زيد
عنده فيقول لا فيحتاج الى تعيد السؤال وتعد شخصا
شخصا وربما لا تذكر ذلك الشخص الذي عنده فلا يحصل لك
الجواب عمن عنده لانه لا يلزمه ذلك في سؤالك فلما كان
ذلك يؤدي الى المستحيل لان استيعاب الاشخاص مستحيل
اتى بلفظة تشتمل على من يعقل وهي من فاقاموها
مقام

مقام الهمزة ليلزم المسئول الجواب عمن عنده وكذلك لو
قلت في الدار زيد وفي المسجد لجاز ان لا يكون في واحد منهما
فيقول لا فتحتاج ايضا ان تعيد السؤال وتعد مكانا مكانا وربما
لا تذكر ذلك المكان الذي هو فيه فلا يحصل لك الجواب عن
مكانه لانه لا يلزمه ذلك في سؤالك فلما كان ذلك يؤدي
الى التطويل اتى باين لانها تشتمل على جميع الامكنة ليلزم المسئول
الجواب عن مكانه وكذلك لو قلت ايخرج زيد يوم
السبت لجاز ان لا يخرج في ذلك اليوم فتحتاج ايضا الى
تكرير السؤال وربما لا تذكر ذلك الوقت الذي يخرج فيه
فلما كان ذلك يؤدي الى التطويل اقاموا متى مقامها لانها
تشتمل على جميع الازمنة كما تشتمل اين على جميع الامكنة وكذلك
سائرها فلهذا المعنى من الايجاز والاختصار اقاموها
مقام الهمزة فان قيل فلم كانت مبنية كلها الا ايًّا
قيل انما بنيت لانها تضمنت معنى حرف الاستفهام وهو
الهمزة فاما اي فانما اعربت وان كانت قد تضمنت

باب الحكاية

تضمنت معنى حرف الاستفهام لما بينا في باب اسماء الصلات
قبل فاعرفه ان شاء الله تعـ باب الحكاية ان قال قائل
لم دخلت الحكاية الكلام قيل لانها لازيل الالتباس
وتزيد التوسع في الكلام فان قيل فهل يجوز حكاية في
غير الاسم العلم والكنية قيل اختلف العرب في ذلك فمن
العرب من يجوز الحكاية في المعارف كلها دون النكرات
قال الشاعر سمعنا الناس ينتجعون غيثاً فقلت لصيدح
انتجعي بلالا فقال الناس بالرفع كانه سمع قائلا
يقول لوان الناس ينتجعون غيثا فحكى الاسم مرفوعا
كما سمع ومن العرب من يجيز الحكاية في المعرفة والنكرة
ومن ذلك من قول بعضهم وقد قيل له عندي تمرتان
فقال دعني من تمرتان واما اهل الحجاز فيخصونها
بالاسم العلم والكنية فيقولون اذا قال قائل رايت
زيدا من زيدا او اذا قال مررت بزيد من زيد فيجعلون
فيجعلون من في موضع رفع بالابتدا وزيد في موضع

الخبر

الخبر ويحكون الاعراب وتكون الحركة قائمة مقام الرفعة التي تجب
بخبر المبتدا واما بنو تميم فلا يحكون فيقولون من زيد بالرفع في
جميع الاحوال فيجعلون من في موضع رفع لانه مبتدا وزيد هو الخبر
ولا يحكون الاعراب وهو القياس والذي يدل على ذلك ان اهل
اهل الحجاز يوافقون بني تميم في العطف والوصف كقولك اذا قال
قائل رايت زيدا وزيدا من زيد ومن زيد والوصف كقولك
اذا قال قائل رايت زيدا الظريف زيد الظريف من زيدا
الظريف فان قيل فلم خص اهل الحجاز الحكاية بالاسم العلم
والكنيه قيل لان اسم العلم والكنيه غيرا ونقلا من وضعهما
فلما دخلهما التغيير فالتغيير يونس بالتغيير فان قيل فلم
رفع اهل الحجاز مع العطف والوصف قيل لارتفاع الالبس
فان قيل فما هذه الزيادة التي تلحق من في الاستفهام عن
النكرة في الوقف في حالة الرفع والنصب والجر والتانيث
والتثنية والجمع نحو منوا ومنا ومني ومنان ومنين ومنه
ومنتان ومنتين ومنات هل هي اعراب او لا قيل هذه

الزيادة التي تلحق من تغييرات الوقف ليست باعراب
والدليل على ذلك من وجهين احدهما ان من مبنية والمبني
لا يلحقه الاعراب والوجه الثاني ان الاعراب يثبت في الوقف
ويسقط في الوصل وهذا بعكس الاعراب يثبت في الوقف
ويسقط في الوصل فدل على انه ليس باعراب فاما قول الشاعر
اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما
فاثبت الزيادة في حال الوصل الجواب عنه من وجهين احدهما انه اجرى
الوصل مجرى الوقف لضرورة الشعر واذا كان ذلك لضرورة فلا
يكون فيه حجة والوجه الثاني انه يجوز ان يكون من قبيلة من العرب
من فقد حكاه سيبويه انه من العرب من يقول ضرب من
منا كما يقول ضرب رجل ولم يقع الكلام في لغة من اعربها
اعرابها وانما وقع في من مناها فمنونا في هذه اللغة
بمنزلة قاما الزيدونا وعلى كل حال فهو من القليل الشاذ
الشاذ الذي لا يقاس عليه فعرفه ان شاء الله تعالى
باب الخطاب ان قال قائل ما ضابط هذا الباب

قيل

قيل ان تجعل في اول كلامك المسئول عنه الغائب واخره
للمسئول واخره المسئول له المخاطب فتقول اذا سئلت
رجلا عن رجل كيف ذلك الرجل يا رجل واذا سئلته عن رجلين
قلت كيف ذلك الرجلين يا رجل واذا سئلته عن رجال
قلت كيف اولئك الرجال يا رجل واذا سئلت رجل
عن امراة قلت كيف تلك المرأة يا رجل واذا سئلت عن
امراتين قلت كيف تانك المرأتنان يا رجل واذا سئلته
عن نسوة قلت كيف اولائك النسوة يا رجل واذا سئلت
امرات عن امرأت قلت كيف تلك المرأة يا امرأت هذا
واذا سئلتها عن امرأتين قلت كيف تانك المرأتاني
يا امرات واذا سئلت عن نسوة قلت كيف اولائك
النسوة يا امرءة واذا سئلت امرأت عن رجل قلت كيف
ذلك الرجل يا امرءة واذا سئلت عن رجلين قلت
كيف ذانك الرجلين يا امرءة وانما واذا سئلتها عن
رجال قلت كيف اولائك الرجال يا امرءة واذا سئلت

اثنين عن امرءة قلتَ كيف تالك المرءة يا رجلان قال الله تع
الم انهكما عن تلكما الشجرة واذا خاطبت نسوة واشرت الى
رجل قلتَ كيف ذلكنّ الرجل يا نسوة قال الله تعالى فذلكنّ
الذي لمتنني فيه وعلى قياس هذا الباب فان قيل فلم قدم
المشار اليه الغائب قيل غاية المسئول بالمسئول عنه والكاف
بعد اسماء الاشارة وهي ذلك وتلك واولئك لمجرد الخطاب
ولا موضع لها من الاعراب لانه لو كان له موضع من الاعراب
لكان موضعها الجر بالاضافة وذلك محال لان اسماء
الاشارة معارف والمعارف لا تضاف فصارت بمنزلة
الكاف في اياك لان ما فيه الالف واللام لا تضاف
بمنزلة الكاف في اياك لانه مضمر والمضمرات كلها
معارف والمعارف لا تضاف واللام في ذلك وتلك
زائدة للتنبيه كما في هذا وهذه لا يحسن ان يقال هذالك
وهاتلك واصل اللام ان تكون ساكنة فان قيل فلم
كسرت اللام في ذلك وحدها قيل انما كسرت لوجهين
احدهما

احدهما انها لالتقاء الساكنين بلام الملك الا ترى انك لو
قلتَ ذلك بفتح اللام لالتبس وتوهم السامع ان المراد به
ان هذا الشيء ملك لك فلما كان ذلك يودي الى الالتباس
كسرت اللام لازالة هذا الالتباس وانما فتحت كاف الخطاب
في المذكر وكسرت في المونث للفرق بينهما والكاف في تلكما ايضا
علامة للتثنية وكذلك الكاف ايضا في اولئك للخطاب والميم
والميم والواو المحذوف فه علامة لجمع المذكر وكذلك الكاف
ايضا في اولئكنّ للخطاب والنون المشددة علامة لجمع الا
المونث ومن العرب من ياتي بالكاف مفردة في التثنية
والجمع على خطاب الواحد اذا فهم المعنى قال الله تع ذلك
بما قدمت ايديكم ولم يقل ذلكم وقيل انما افرد لانه اراد به
الجمع كانه قال ذلك ايها الجمع والجمع مفرد فاعرفه انشاء
الله تع باب الالفات ان قال قائل علي كم ضربا الالفات
التي تدخل في اوائل الكلم قيل على ضربين همزة
وصل وهمزة قطع فهمزة الوصل هي التي يتصل ما قبلها بما

بعدها في الوصل ولذلك سميت همزة الوصل وهمزة القطع
هي التي يقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها ولذلك
سميت همزة القطع فان قيل ففي ماذا تدخل همزة الوصل
قيل في جميع اقسام الكلام من الاسم والفعل والحرف فتدخل
على اسم ليس بمصدر وعلى اسم هو مصدر فاما ليس بمصدر
فابن وابنة واثنان وثنتان واسم واست وامرؤ
وامرءة وايمن فالهمزة دخلت في اوائل هذه الكلام عوضا
عن اللام المحذوفة منها ما عدا امرء وامرءة وايمن فاما
امرء وامرءة فانما ادخلت عليهما لانهما لما كان اخرهما
همزة والهمزة معرض التغيير تنزلا منزلة الاسم الذي
قد حذف منه اللام فادخلت الهمزة عليهما كما ادخلت على
ما حذف منه اللام فاما ايمن فهو جمع يمين الا انهم
اوصلوا لكثرة الاستعمال وقيل انهم حذفوها حذفا
وزيدت الهمزة في اوله لئلا يبتدئ بالساكن واما
ما كان مصدرا فنحو انطلاق وانقطاع واحمرار

واحيرار

واحيرار واستخراج واغديدان واخروّاط واسحنكاك
واستلقا واحرنجام واسطرار وما اشبه ذلك واما الفعل
فتدخل همزة الوصل منه على هذه افعال هذه المصادر نحو انطلق
واقتطع واحمر واحمار واستخرج واغدودن واخروّط
واسحنكك واستلقى واحرنجم واسبطر وما اشبه ذلك
وانما دخلت همزة الوصل على امثلة الامر من الفعل الذي
يسكن فيه ما بعد حرف المضارع ادخل واضرب واسمع
لئلا يبتدا بالساكن واما الاحرف فلا تدخل همزة الوصل
عليه الا على حرف واحد وهي لام التعريف نحو الرجل
والغلام وما اشبه ذلك في قول سيبويه للعلة
التي ذكرناها واما الخليل فذهب الى ان الالف واللام
زيدتا معا للتعريف الا انهم جعلوا الهمزة همزة وصل
لكثرة الاستعمال فان قيل فلم فتحت الهمزة مع لام
التعريف والالف في ايمن قيل اما الهمزة مع لام التعريف
فتحت لثلثة اوجه الوجه الاول ان الهمزة لما دخلت

على لام التعريف وهي حرف ارادوا ان يجعلوها مخالفة
للهمزة التي تدخل على الاسم والفعل والوجه الثاني ان
الحرف اثقل فاختاروا له الفتح لانه اخف الحركات والوجه
الثالث ان الهمزة مع لام التعريف يكثر دورها في الكلا
الكلام فاختاروا لها اخف الحركات وهو الفتح واما همزة
ايمن فانما بنيت لوجهين احدهما ان الاصل فيها ان
تكون همزة قطع مفتوحة فاذا وصلت لكثرة الاستعمال
بقيت على ما كانت عليه والثاني انها فتحت لان هذا
الاسم ناب عن حرف القسم وهو الواو فلما ناب عن الحرف
شبه بالحرف وهو لام التعريف فوجب ان تفتح همزته
كما فتحت مع لام التعريف فان قيل فلم ضمت الهمزة في
نحو ادخل وكسرت في اضرب وما اشبه ذلك قيل
اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون
الى ان الاصل في هذه الهمزة الكسر وانما ضمت
في نحو ادخل وما اشبهه لان الخروج من كسر الى

ضم

ضم مستثقل ولهذا ليس في كلام العرب شيء على وزن فعل
وذهب الكوفيون الى ان الهمزة الوصل مبنية على ثالث
المستقبل فان كان مكسورا كسرت وان كان مضموما ضمت
وما عدا ما ذكرناه من همزة الوصل فهو همزة قطع لان
همزة القطع ليس لها اصل يحصرها انا نذكر بينهما فرقا
على جهة التقريب فنقول يفرق بين همزة الوصل
وهمزة القطع في الاسماء بالتصغير فان ثبتت في
التصغير فهي همزة قطع وان سقطت فهي همزة وصل نحو
همزة اب وابن فالهمزة في اب همزة قطع لانها تثبت
في التصغير لانك تقول في تصغيره ابي والهمزة
في ابن همزة وصل لانها تسقط في التصغير لانك تقول
في تصغيره بني ويفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع
في الافعال بان تكون في المضارع منه مفتوحة او
او مضمومة وان كانت مفتوحة فهي همزة وصل لما قدمناه
وان كانت مضمومة فهي همزة قطع نحو اجمل واحسن

وما اشبه ذلك لانك تقول في المضارع منه يجمل ويحسن وما
اشبه ذلك وهمزة مصدره ايضا همزة قطع كالفعل وانما كسرت
من اجمال ونحوه لئلا يلتبس بالجمع فانهم قالوا اجمال بفتح
الهمزة في المصدر لالتبس بجمع جمل فلما كان ذلك يؤدي
الى اللبس كسروا الهمزة لازالة اللبس فان قيل فلم فتحوا
احرف المضارعة من الثلاثي وضموها في الرباعي قيل لان
الثلاثي اكثر من الرباعي والفتحة اخف من الضمة فاعطوا
الاكثر الاخف والاثقل الاقل من الرباعي فهل وجب ضمه
قيل انما وجب فتحه لوجهين احدهما ان الثقل في الثلاثي
اكثر من الرباعي فلما وجب الحمل على احدهما كان الحمل على
الاكثر اولى من الحمل على الاقل والثاني ان الخماسي والسداسي
ثقيلان لكثرة حروفهما فلو ضموهما لادى ذلك
ان يجمعوا بين كثرة الحروف وثقل الضم وذلك لا يجوز فلما
فاعطوه اخف الحركات وهو الفتح على ان بعض العرب يضم
حرف المضارعة فيهما كينطلق ويستخرج بضم حرف

المضارعة حملاً على الرباعي فاعرفه انشاء الله تعالى باب
باب الامالة ان قال قائل ما الامالة قيل ان تنحو بالفتحة
بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو اليا فان قيل فلم ادخلت
الامالة الكلام قيل طلباً للتشاكل لئلا تختلف الاصوات
فتتنافر وهي تختص بلغة اهل الحجاز ومن جاورهم من
بني تميم وغيرهم وهي فرع على التفخيم والتفخيم هو الاصل
بدليل ان الامالة تفتقر الى اسباب توجبها وليس التفخيم
كذلك فان قيل فما الاسباب التي توجب الامالة قيل هي الكسرة
في اللفظ وكسرة تعرض للحرف في بعض المواضع او الياء الموجودة
في اللفظ او كسرة لان الالف المنقلبة عن اليا او لان الالف
تنزل منزلة المنقلبة عن الياء او امالة لامالة فهذه
ستة اسباب توجب الامالة فالامالة للكسرة في اللفظ
فنحو قولهم في عالم وفي سالم سالم واما الامالة لكسرة تعرض
للحرف في بعض المواضع فنحو قولهم في خاف خاف فاما لان
الخاء تكسر في خفت واما الامالة للياء فنحو قولهم في شيبان

شيبان وفي غيلان غيلان فاما الامالة لان الالف منقلبة
من الياء فنحو قولهم في رحى رحى وفي رمى رمى واما
لان الالف تتنزل منزلة المنقلبة عن الياء فنحو قولهم في
حبارى حبارى وفي سكارى سكارى فاما الامالة
للامالة فنحو رايت عمادا او قرات كتابا فان قيل فما يمنع
من الامالة قيل حروف الاستعلاء والاطباق وهي الصاد
والضاد والظاء والطاء والغين والخاء والقاف فهذه
سبعة احرف تمنع الامالة فان قيل فلم منعت هذه
الاحرف الامالة قيل لان هذه الاحرف تستعلي بالامالة
فتتصل بالحنك الاعلى فتجذب الالف الى الفتح وتمنعه
وتمنعه من التسفل بالامالة فان قيل فلم اذا وقعت بعدها
الالف مكسورة منعت الامالة واذا وقعت مكسورة
قبلها لم تمنع قيل انما منعت من الامالة اذا وقعت
مكسورة بعد الالف لانه يؤدي الى التصعد بعد الانحدار
لان الامالة تقتضي الانحدار وهذه الحروف تقتضي

التصعّد

التصعد فلو اميلت ههنا لادى ذلك الى التصعد بعد
الانحدار وذلك ثقيل فلهذا منعت من الامالة بخلاف ما
اذا وقعت مكسورة قبل الالف فانه لا يؤدي الى ذلك
فانك اذا اتيت بالمستعلي مكسورا اضعفت استعلاءه ثم
اذا املت انحدرت بعد تصعد والانحدار بعد التصعد سهل التصعيد
خفيف فبان الفرق بينهما فان قيل فهل جازت الامالة اذا
وقعت قبل الالف مفتوحا نحو صامت وذلك انحدر بعد
تصعد قيل لان الحرف المستعلي مفتوح والحرف المستعلي اذا
كان مكسورا لان الكسرة تضعف الاستعلاء فصارت سلما
الى جواز الامالة ولم يكن جواز الامالة هنالك لانه
انحدار بعد تصعد فقط وانما كان لان الكسرة اضعفت
استعلاءه ولانه انحدر بعد تصعد فاعتبار هذين الوجهين
الوجهين جازت الامالة ههنا وان وجد احدهما
وهو كونه انحدار بعد تصعد فلم يوجد الاخر وهو تضعيف
حرف الاستعلاء بالكسرة التي هي سلم الى جواز الامالة

فالامالة في ضرب المثال مع الكسرة بمنزلة النزول من موضع
عال من درجة او سلم والامالة مع غير الكسرة بمنزلة النزو
النزول من موضع عال من غير درجة او سلم فبان الفرق
بينهما فان قيل فلم اذا كانت الراء مفتوحة او مضمومة
منعت من الامالة واذا كانت مكسورة وجبت الامالة قيل لان
الراء حرف تكرير فاذا كانت مفتوحة او مضمومة فلا ترى قد
اجتمع فيها فتحتان او ضمتان فلذلك منعت من الامالة
واما اذا كانت مكسورة فكانه قد اجتمع فيها كسرتان فلذلك
فلذلك اوجبت الامالة فان قيل فلم غلبت الراء المكسورة
حرف الاستعلاء في الطارم والراء المفتوحة في دار القرار الطارم
وما اشبه ذلك قيل انما غلبت الامالة في الراء المكسورة
مع الحرف المستعلي لان الكسرة في الراء اكتسبت تكريرا
فقويت لان الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يتحملها
فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين يستفلها تصعد المستعلي
ولما غلبت الراء المكسورة الحرف المستعلي فكذلك الراء

المفتوحة

المفتوحة المشبهة به فان قيل فلم لم تدخل الامالة في الحرف
قيل لان الامالة ضرب من التصرف او لتدل الالف على
على ان اصلها ياء والحرف لا يتصرف ولا تكون الفاتها
منقلبة عن ياء ولا واو فان قيل فلم جازت الامالة في بلى
ويا في النداء قيل اما بلى فانما اميلت لانها اغنت عن
الجملة واما يا في النداء فانما اميلت لانها قامت مقام الفعل
فجازت امالتها كالفعل فاعرفه ان شاء الله تم باب الوقف
مبحث الوقف
ان قال قائل على كم وجها يكون الوقف قيل على خمسة اوجه
السكون وهو حذف الحركة والتنوين والاشمام وهو ان تضم
شفتيك من غير صوت وهذا يدركه البصير دون الاعمى
البصير دون الضرير والروم وهو ان تشير الى الحركة
بصوت ضعيف وهذا يدركه البصير والضرير والتضعيف
والتشديد وهو ان تشدد الحرف الاخير نحو هذا عمر
وهذا خالد والاتباع وهو ان تحرك ما قبل الحرف الاخير اذا
كان ساكنا وهو حركة الحرف الاخير في الرفع

والجر نحو هذا بكرٌ ومررت ببكرٍ فان قيل فلم خصوا الوقف
بهذه الخمسة قيل اما السكون فلان ارادة المتكلم ينبغي ان
تكون بعد الفراغ من الكلمة والوقف عليها والراحة بالسكون
لا الحركة فان قيل فلم ابدلوا من التنوين الفا في حالة
الرفع ولا يا في حال الجر قيل لوجهين احدهما انما ابدلوا
من التنوين الفا في حالة النصب ولم يبدلوا لخفة الفتحة
بخلاف الرفع والجر فان الضمة والكسرة ثقيلان والوجه
الثاني انهم لو ابدلوا من التنوين واوا في حالة الرفع
لكان يؤدي الى ان يكون اسما متمكنا في اخره واو قبلها
ضمة وليس في كلام العرب اسم متمكن في اخره واو قبلها
ضمة ولو ابدلوا من التنوين يا في حالة الجر لكان ذلك
يؤدي الى ان يلتبس بياء المتكلم فلذلك لم يبدلوا منه
ياء على ان العرب من يبدل في حالة الرفع واوا
وفي حالة الجر ياء ومنهم من لا يبدل في حالة النصب
النصب الفا كما لا يبدل في حالة الرفع واوا ولا في

الجر

الجر ياء وهي لغة قليلة وجود اللغات الابدال في حالة
النصب وترك الابدال في حالة الرفع والجر على ما بينا واما
الاشمام فالمراد به ان يبين ان لهذه الكلمة حال حركة في حال الوصل
وكذلك الروم والتشديد فان قيل فلم يجز الاشمام في حالة
الجر قيل لانه يؤدي الى تشويه الخلقة واما الاتباع فلانه
لما وجب التحريك لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة في حالة
الرفع لانها الحركة التي كانت في حالة الوصل فكانت اولى
من غيرها قال الشاعر انا ابن ماوية اذ جد النقر وكذلك
حكم الكسرة في قول الاخر ارتني حجلا على ساقيها فهش
لذلك الحجل بكسر الحاء والجيم فان قيل فهل جاز ذلك في حالة
الرفع والجر قيل لان حرف الاعراب تلزمه الحركة في حالة
الرفع والجر فان قيل فهل جاز فيما لم يكن فيه تنوين نحو قولك
رايت البكر قيل حملا على ما فيه التنوين لان الاصل
هو التنكير فان قيل فهل جاز ان يقال هذا عدل بضم الدال
ومررت بالبسر بكسر السين في الوقف كما جاز هذا بكر ومررت

ومررت ببكر قيل لانهم لو قالوا هذا عدل بضم الدال لادى
ذلك الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم لانه ليس في كلامهم
شيء على وزن فعل فلما كان ذلك يؤدي الى اثبات ما لا
نظير له في كلامهم عدلوا عن الضم الى الكسر كما قالوا في جمع
حقو احقق وجرو اجرو واقلنسوة اقلنس فقالوا هذا
عدل بكسر الدال لانه لانه له نظير في كلامهم نحو ابل
واطل ولم يقولوا مررت بالبشر بكسر الشين لانه في الاسماء
شيء على وزن فعل الاول اسم دويبة ودئل اسم للشيء
للتنبيه وهما فعلان نقلا الى الاسمية وحكى بعضهم وعل
فلما كان ذلك لا يؤدي الى اثبات ما لا نظير له في
كلامهم رفضوه فقالوا مررت بالبشر بضم الشين
لان له نظير في كلامهم نحو طنب وحرص فاعرفه
ان شاء الله تعالى باب الادغام ان قال قائل
ما الادغام قيل ان تصل حرفا بحرف مثله من غير ان
تفصل بينهما بحركة او وقف فينبو اللسان عنهما

بحث الادغام

بنبوة

سو بنبوة واحدة فان قيل فعلى كم الادغام قيل على ضربين ادغام
حرف في مثله من غير قلب وادغام حرف في مقاربه بعد القلب
فاما ادغام الحرف في مثله فنحو شد ورد والاصل فيه شدد
وردد الا انه لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد سكنوا
الاول منهما وادغموه في الثاني وحكم المضارع في الادغام حكم
الماضي نحو يشد ويرد وما اشبه ذلك واما ادغام الحرف
في مقاربه فهو ان تبدل احدهما من جنس الاخر وتدغمه فيه
فيه الحق لك كلده وانهتك قطنا واسلخ غنمك وادمع
خلفا وما اشبه ذلك غير انه لا طريق الى معرفة تقارب
الحروف الا بعد معرفتها ومعرفة مخارجها واقسامها وهي
تسعة وعشرون حرفا وهي معروفة وقد تبلغ خمسة وثمانين
حرفا بحروف مستحسنة وهي النون الخفيفة وهمزة بين الالف
والواو والالف الممالة والف التفخيم وهي التي ينحى بها الصلاة
والصاد كالزاي والشين كالجيم وتبلغ نيفا واربعين حرفا
بحروف مستحسنة وهي القاف التي بين القاف والكاف

والكاف التي بين الجيم والكاف والجيم التي بين كالكاف والجيم
التي كالشين والطاء التي كالتاء والبا التي كالفاء حكى ابو بكر
مبرمان للضاد الضعيفة المبدلة من التاء وحكى انه منهم من
يقول في اثرد اضرد ومخارجها ستة عشر مخرجا فالاول
الهمزة والالف والهاء وهي من اقصى الحلق مما يلي الصدر
والثاني العين والحاء وهو من ادنى الحلق والثالث الغين
والخاء وهو من ادنى الحلق مما يلي الفم والرابع القاف وهو
من اقصى اللسان وما فوقه من الحنك والخامس الكاف
وهو اسفل من ذلك واقرب الى مقدم الفم والسادس الجيم
والشين والياء وهو من وسط اللسان بينه وبين الحنك الاعلى
والسابع وهو من اول حافة اللسان وما بينها من
الاضراس وهو من الجانب الايسر اسهل والثامن اللام وهو
من ادنى حافة اللسان الى منتهى اطرافه والتاسع النون
وهو من فوق ذلك فوق الثنايا والعاشر الراء وهو من
مخرج النون الا ان الراء ادخل بطرف اللسان في الفم ولها

تكرير

تكرير في مخرجها والحادي عشر الطاء والدال والتاء وهو من
بين طرف اللسان واصول الثنايا العليا والثاني عشر الصاد
والسين والزاء وهو من بين طرف اللسان وفوق الثنايا
السفلى وتسمى هذه الحروف الثلاثة حروف الصفير والثالث
والثالث عشر الثاء والذال والظاء وهي من بين طرف اللسان
واطراف الثنايا العليا والرابع عشر الفاء وهو من بطن الشفة
السفلى واطراف الثنايا العليا والخامس عشر الباء والميم
والواو وهو من بين الشفتين والسادس عشر النون
الخفيفة وهو من الخياشيم شيم ولا عمل اللسان فيها فهذا
مخارج الحروف وهي تنقسم الى المهموسة والمجهورة والـ
والمذلقة والمصمتة والشديدة والرخوة والمطبقة والمنـ
والمفتوحة والمستعلية والمنخفضة المعلقة فالمهموسة
عشرة احرف الهاء والحاء والخاء والكاف والسين والشين
والصاد والتاء والثاء والفاء ويجمعها قولك ستشحثك
خصفه والمجهورة ما عدا هذه العشرة وهي تسعة عشر حرفا

ويجمعها منعطا جعط وقل منظرن والمذلقه ستة احرف اللام
والنون والراء والميم والباء والفاء ويجمعها قولك فر من
لت والمصمتة ما عدا هذه الستة والشديدة ثمانية احرف
ويجمعها قولك اجد ب طعقك وكذلك بين الشديدة
والرخوة ثمانية احرف ايضا ويجمعها قولك نو ر ي
لمع والرخوة ما عدا هذه والمطبقة اربعة احرف الصاد
والضاد والطا والظاء والمفتوحة ما عدا هذه الاربعة
والمستعلية سبعة احرف اربعة منها هي اللتي ذكرناها
مطبقة والثلاثة الاخر القاف والغين والخاء والمنخفضة
والمنخفضة ما عدا هذه السبعة والمعتلة اربعة احرف
الهمزة وحروف المد واللين وهي الياء والالف والواو
وهمس ومعنى المهموسة انها حروف اضعف الاعتماد
في موضعها لجري النفس معها فاخفاها الهمس الصوت
الخفي فلذلك سميت مهموسة ومعنى المجهورة انها
حروف اشبع الاعتماد في موضعها فمنعت النفس ان

يجري

سميت ع

يجري معها فخرجت ظاهرة الجهر والاظهار وكذلك
مجهورة ومعنى المذلقة انها حروف لها فضل على خلف اللسان
وهو طرفه ولذلك سميت مذلقة ومعنى المصمتة بانها حروف
حروف ليس لها ذلك الاعتماد على خلف اللسان واصمتت
بان تختص بالبناء اذا كانت الكلمة رباعية او خماسية
ولذلك سميت مصمتة ومعنى الشديدة انها حروف
صلبة لا يجري فيها الصوت ولذلك سميت شديدة ومعنى
الرخوة انها حروف ضعيفة يجري يجري فيها الصوت
ولذلك سميت رخوة ومعنى ما بين الشديدة والرخوة
انها حروف لا مفرطة في الصلابة ولا ظاهرة الضعف
بل هي في اعتدال بينهما ولذلك كانت الشديدة والرخوة
ومعنى المطبقة انها حروف يرتفع بها اللسان الى
الحنك الاعلى فينطبق عليها فتصير محصورة ولذلك
سميت مطبقة ومعنى المفتوحة انها حروف لا يرتفع الل
سان بها الى الحنك الاعلى فينفتح عنها ولذلك سميت

مفتوحه ومعنى المستعليه انها تستعلي الحنك الاعلى
ولذلك سميت مستعليه ومعنى المنخفضه انها عكس ذلك
ومعنى المعتليه انها حروف تتغير بانقلاب بعضها
الى بعض بالعلل الموجبة ولذلك سميت معتليه و
وسميت الالف والياء والواو حروف المد واللين
اما المد فلان الصوت تمد بها واما اللين فلانها
لانت في مخارجها واتسعت واوسعهن مخرجا
الالف ويسمى الهاوي لها لهويه في الحلق
فهذا ما اردنا ان نذكر من معرفة مخارج
الحروف واقسامها التي تعرف بها تقارب
الحروف بعضها من بعض فان قيل فلم جاز
ان تدغم الميم لتقاربها ولا يجوز ان تدغم
الميم في الباء قيل انما لم يجز ان تدغم الميم في الباء
نحو اكرم بكرا كما يجوز ان تدغم الباء في الميم
نحو اصحب مطرا لان الميم فيها زيادة

صوت

صوت وهي الغنة فلو ادغمت في الباء لذهبت
الغنة التي فيها بخلاف الباء فانه ليس فيها غنة تذهب
في الادغام وكذلك ايضا لا يجوز ان تدغم الراء في اللام
كما يجوز ان تدغم اللام في الراء لان في الراء زيادة صوت
وهو التكرير فلو ادغمت في اللام لذهبت التكرير الذي
فيها بالادغام بخلاف اللام فانه ليس فيها تكرير يذهب
بالادغام فاما ما روي عن ابي عمرو بن العلا من ادغام الراء
في اللام في قوله نغفر لكم فالعلما ينسبون الغلط في
ذلك الى الراوي لا الى ابي عمرو ولعل ابا عمرو اخفى الراء
فخفي عن الراوي فتوهمه ادغاما وكذلك كل حرف فيه
زيادة صوت لا يدغم فيما هو انقص صوتا منه وانما
لم يجز ادغام الحرف فيما هو انقص صوتا منه لانه يؤدي
الى اجحاف به وابطال ما له من الفضل على مقاربه فا
فان قيل فلام التعريف في كم حرفا تدغم قيل في ثلثة
عشر حرفا وهي التاء والثاء والدال والذال والراء والزاء

والسين والشين والضاد والطاء والظاء والنون
نحو الثاني والثالث والدعي والذاكر والذاهب والزاهد
والساهد والشاكر والصابر والظاهر والطائع والضافر
والناصر فهذه احدى عشر حرفاً من حروف طرف اللسان
وحرفان يخالطان طرف اللسان وهما الضاد والشين
وانما ادغمت لام التعريف في هذه الحروف لوجهين احدها
ان هذه الحروف مقاربة لها والوجه الثاني ان هذه اللام
يكثر دورها في الكلام ولهذا تدخل في سائر الاسماء سواء
اسماء الاعلام والاسماء غير المتمكنة ولما اجتمع فيها المقاربة
لهذه الحروف وكثرت دورها في الكلام لزم فيها الادغام
واما من اظهر اللام على الاصل فمن الشاذ الذي لا يعتد به فان
قيل فما الاصل في ست وبالعنبر قيل اما الست فاصلها
سدس بدليل قولهم في التصغير سديس وفي تكسيره اسداس
الا انهم ابدلوا من السين تاء كما ابدلوا من التاء سيناً في اتخذ
فقالوا استخذ فلما ابدلوا هاهنا من السين تاء صار الى

سدت



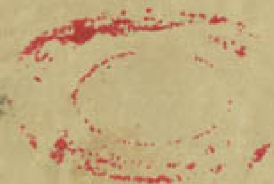
سدت ثم ادغم الدال بالتاء فصار الى ست واما بلعنبر
واصله بنو العنبر الا انهم حذفوا الحرف المعتل لسكونه وسكون
اللام ولم يمكنهم ادغام الحركة النون وسكون اللام فحذفوا
النون بدلاً من الادغام ومن ذلك قولهم بلعم يريدون
بنو العم قال الشاعر اذا غاب عنا واعتك يا العم لم يكن
جليداً ولم تعطف عليك العواطف ومن ذلك علما بنوا
فلان يريدون على الماء قال الشاعر غداة طفت علما بكر
بن وائل وعجنا صدور الخيل نحو تميم يريدون على الماء كلهم ليس
ليس يطرد في القياس وانما دعاهم في ذلك كثرة الاستعمال
الاستعمال وهو من الشاذ لا يقاس عليه تم الكتاب

تم الكتاب بقلم اضعف العباد واحوج من
ظللته السبع الطباق الشداد اقلهم علماً واكثرهم
وكثرهم زللا ابراهيم بن محمد بن كاظم الحبوبي الحلة مسكناً
وكان الفراغ منه يوم الثامن والعشرون من شهر شوال
سنة سبعة وسبعين بعد المائة والالف والحمد لله

٢٢٢٢٢
٢٢٢

يا ناظراً فيه سل بالله مرحمة
على المؤلف واستغفر لكاتبه
واطلب لنفسك من خير تريد به
من بعد ذلك غفراناً لصاحبه

كتابة ذنب ليس يعفو كمثلها فقد جل ما اقترف الضعيف
فيا ايها القاري بعفو دعاء فعفو من الرب اللطيف




١٠١٤٢

